الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

متطلبات ممارسة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية

- دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

إعداد الباحث:

زروال علاء الدين

تحت إشراف:

أ.د/ عوادي مصطفى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زين يونس	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
عوادي مصطفى	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عبد اللاوي يحي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
بالنور محمد الساسي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
بن براح سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	مناقشا
بروال بومدين	أستاذ	جامعة باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

متطلبات ممارسة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية

- دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

إعداد الباحث: **تحت إشراف :**

زروال علاء الدين **أ.د/ عوادي مصطفى**

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زين يونس	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
عوادي مصطفى	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عبد اللاوي يحي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
بالنور محمد الساسي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشا
بن براح سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	مناقشا
بروال بومدين	أستاذ	جامعة باتنة 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي عملي هذا إلى

والدي اللذان دعماني وشجعاني طول انجاز المذكرة حفظهما الله ورعاهما ولن أنسى فضلهما علي فجزاهم الله عني كل خير

إلى زوجتي التي تحملت معي عناء إعداد هذا العمل حفظها الله ورعاها وبارك فيها

إلى فلذة كبدي وقرة عيناي أروى وتقوى خلود حفظهم الله ورعاهم

إلى أعز إخوتي علي حاتم، أكرم وشوقي إلياس

إلى أعز أصدقائي عمر

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أساتذتي الأعزاء

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من دعمني من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه والشكر بفضله فالحمد لله كما ينبغي لجلاله وجهه

و عملا بقول رسول الله ﷺ مما رواه الإمام احمد والترميذي من حديث أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فإنه لي شرفي أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لمشرفي وقدوتي وسندي بعد الله الأستاذ الدكتور **عوادي مصطفى** على ما قدمه لي من يد العون والوقت والجهد والنصح والتوجيه حتى خرج البحث في صورته الحالية فجزاه الله عني خيرا ومده بالصحة والعافية وأسعده في الداريين.

أتقدم بالشكر المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة رسالتي وتحملهم عناء تقييمها وتقويمها

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لبعض الأستاذة على ما قدموه لي من وقت وجهد وتوجيه ونصح حتى خرج البحث في صورته الحالية

كما أتقدم بالشكر الجزيل للخبراء والمحاسبين والمدققين على ما قدموه لي من يد العون والوقت والجهد

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد فجزاهم الله عني خيرا وبارك لهم في عملهم وعمرهم

أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ
إِلَيۡهِمۡ صلى فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ

﴿ ٤٣ ﴾

النحل: ٣٤

ملخص

هدفت هذه الدراسة في المقام الأول إلى استكشاف مدى توفر الأطر القانونية والتنظيمية لمهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث تكتسي الخبرة القضائية أهمية كبيرة بسبب التطور الكبير والانتشار الواسع الذي شهده هذا المجال، وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمد الباحث على مقاربة كمية وذلك من خلال إعداد استبيان تم توزيعه على عينة تتكون من 85 مهني خلال الفترة الممتدة من مارس 2023 إلى غاية سبتمبر 2023 باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS .

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد. وبين المتوسط الافتراضي. كما أنه أيضا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى دلالة (sig=0.05)وبين المتوسط الافتراضي.

الكلمات المفتاحية: الخبرة القضائية، أطراف النزاع، البيئة المحاسبية، المحيط الإقتصادي.

Abstract

This study aimed primarily to explore the availability of legal and regulatory frameworks for the profession of judicial expert in the Algerian accounting environment, where judicial expertise is of great importance due to the great development and widespread that this field has witnessed.

To answer the problem of the study and test its hypotheses, the researcher relied on a quantitative approach by preparing a questionnaire that was distributed to a sample of 85 professionals during the period from March 2023 to September 2023 using the statistical package program SPSS.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that there is a statistically significant difference between the average opinions of the sample members regarding the multiple scientific and practical requirements that must be met by practitioners of the profession of judicial accounting expertise in light of the Algerian accounting environment, to include the professional and personal conditions imposed by the concerned authorities to accept candidacy and grant accreditation. . and the default average. There is also a statistically significant difference between the average opinion of the sample members that there is a statistically significant impact of the Algerian accounting environment on the requirements for practicing the profession of accounting judicial expertise at a significance level (sig=0.05) and the hypothetical average.

Keywords: Judicial experience, Parties to the conflict, Accounting environment, Economic environment.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء .....

شكر وتقدير .....

ملخص .....

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول IV

قائمة الأشكال VI

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: مدخل عام إلى الخبرة القضائية 1

تمهيد 2

المبحث الأول: الإطار النظري للخبرة القضائية 3

المطلب الأول: نشأة وتطور الخبرة القضائية 3

المطلب الثاني: ماهية الخبرة، الخبرة القضائية 6

المطلب الثالث: أنواع وخصائص ومميزات الخبرة القضائية 14

المبحث الثاني: الآثار القانونية للخبرة القضائية 23

المطلب الأول: حقوق وواجبات الخبير القضائي 23

المطلب الثاني: مجالات وخصائص الخبرة القضائية 25

المطلب الثالث: أنواع وقواعد الخبرة القضائية 30

المبحث الثالث: أساليب والقواعد وشروط الخبرة القضائية 33

المطلب الأول: شروط تسجيل بقائمة الخبراء 33

المطلب الثاني: إسناد الخبير القضائي لمهامه 37

المطلب الثالث: صعوبات إنجاز الخبرة وبطلانها 41

خلاصة الفصل 44

الفصل الثاني: مدخل عام إلى البيئة المحاسبية الجزائرية 45

تمهيد 46

المبحث الأول: الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية 47

المطلب الأول: تطور المحاسبة في الجزائر 47

المطلب الثاني: ماهية البيئة، البيئة المحاسبية 50
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية..... 52
المبحث الثاني: العوامل المشكلة، الواقع والإصلاحات البيئة المحاسبية 59
المطلب الأول: العوامل المشكلة للبيئة المحاسبية 59
المطلب الثاني: واقع المحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية 66
المطلب الثالث: واقع البيئة المحاسبية في ظل الإصلاحات 73
المبحث الثالث: تحليل واقع المحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية 79
المطلب الأول: الجوانب المحيطة بالمحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية 79
تعد الجوانب المحيطة بالمحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية من أهم الآثار سنذكرها فيما يلي:..... 79
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المقترحة لتطوير البيئة المحاسبية الجزائرية 82
خلاصة الفصل 96
الفصل الثالث: دراسة ميدانية..... 97
تمهيد 98
المبحث الأول: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية..... 99
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة..... 99
المطلب الثاني: إعداد استمارة الاستبيان 106
المطلب الثالث: الاستبيان والمقاييس المستخدمة لتحليله 107
المبحث الثاني: نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها 117
المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى 117
المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والثالثة..... 119
المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الرابعة 122
خلاصة الفصل 125
خاتمة..... 128
قائمة المراجع..... 135
قائمة الملاحق..... 142

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 العمر 101
الجدول رقم 2 مستوى التعليم 102
الجدول رقم 3 التخصص العلمي..... 103
الجدول رقم 4 الوظيفة 104
الجدول رقم 5 الخبرة 105
الجدول رقم 6 مقياس ليكارت الخماسي 107
الجدول رقم 7 الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول 108
الجدول رقم 8 الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني..... 111
الجدول رقم 9 الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث 112
الجدول رقم 10 صدق الاتساق الداخلي بين كل محور والمعدل الكلي للمحاور 114
الجدول رقم 11 معامل الثبات (ألفا كرونباخ) 115
الجدول رقم 12 التوزيع الطبيعي 116
الجدول رقم 13 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لممارسة الخبرة القضائية 117
الجدول رقم 14 نتائج اختبار T للعينة البسيطة لممارسة الخبرة القضائية..... 118
الجدول رقم 15 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيئة المحاسبية الجزائرية 119
الجدول رقم 16 نتائج اختبار T للعينة البسيطة للبيئة المحاسبية الجزائرية..... 120
الجدول رقم 17 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية. 121
الجدول رقم 18 نتائج اختبار T للعينة البسيطة لتأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية 121
الجدول رقم 19 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاستبيان..... 123
الجدول رقم 20 نتائج اختبار T للعينة البسيطة لمحاور الاستبيان 123
الجدول رقم 21 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط 124

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1 العمر 101
الشكل رقم 2 مستوى التعليم..... 102
الشكل رقم 3 التخصص العلمي..... 103
الشكل رقم 4 الوظيفة 104
الشكل رقم 5 الخبرة 105

مقدمة

مقدمة

لقد أضحت الخبرة القضائية كإحدى الطرق التي يمكن للقاضي إتباعها كلما دعت الحاجة إلى أدلة فنية في حالة عدم توفر المعرفة الكافية له في موضوع النزاع، لأن العلوم مختلفة ومتطورة مع تطور التكنولوجيا الحديثة، فأجاز المشرع للقاضي بتعيين خبير ليقدم رأيه الفني في الموضوع الذي يكلفه به.

فالخبير القضائي يجب أن يكون منظمًا من قبل السلطة المختصة، ويمكن أن يكون الخبير مختصا في المحاسبة أو في المصارف أو التأمين أو الهندسة أو الطب أو في تكنولوجيا المعلومات وغيرها من المجالات، كما يمكن لأطراف النزاع القضائي الاتفاق على ترشيح خبير معين يجب أن يكون متخصصًا في مجال النزاع القضائي.

تعتبر المجالات الاقتصادية والمالية من أبرز وأهم المجالات التي يستعين فيها القاضي بالخبراء الفنيين للبحث والتحري والفصل في القضايا ذات الصلة بتلك المجالات، وهو ما أدى إلى الوجود لكل من المحاسبة القضائية والمراجعة القضائية.

فالمحاسبة القضائية تهتم بعمليات الجرد المالي للأصول والديون والإيرادات والنفقات والبنود المالية والمحاسبية الأخرى للقوائم المالية والتي يتم تقديمها إلى المحكمة.

كما يتم استخدام المحاسبة القضائية في سياقات مختلفة مثل إدارة التركات والطلاق وحل الشراكة والإفلاس وغيرها.

أما المراجعة القضائية فتهتم بمواجهة الغش والاحتيال والفساد والمخالفات المالية وأساليب الحد منها، والتحقيق في قضايا التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية، وقضايا غسيل الأموال وتهريب الأموال وتمويل الإرهاب، وقضايا التلاعب في مسك المحاسبة والتمويل والتأمين، والمنازعات الضريبية والتجارية.

لذا تسعى كثير من بلدان العالم إلى مواكبة هذا التطور عن طريق تحقيق انسجام البيئة الداخلية مختلف التحولات العالمية في جميع الميادين، وتُعد المحاسبة أحد المجالات التي لها دور كبير في تكييف البيئة الوطنية والبيئة الدولية من خلال المعايير المحاسبية الدولية، نظرا لدورها الكبير في تقليل درجة الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية لبلدان العالم.

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى إلى مواكبة هذه التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي، ومواكبة العولمة التي تهدف إلى جعل العالم قرية واحدة، حيث إنضمت إلى الشراكة الأورو متوسطية مع الإتحاد الأوروبي، وتسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما فَرَضَ عليها توفير بيئة مناسبة تتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة عن طريق إجراء جملة من الإصلاحات من بينها تغيير المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح محدودا ولا يتماشى مع المتطلبات الدولية، والإنتقال إلى نظام محاسبي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية يُراعي خصوصيات البيئة الجزائرية من جهة ويتماشى مع متطلبات البيئة الدولية من جهة أخرى.

ويسعى هذا البحث إلى عرض مختلف المجالات التي يستعين بها القاضي بخبراء في كل من البيئة المحاسبية الجزائرية في إطار الخبرة القضائية.

وعليه تمثلت إشكالية البحث فيما يلي: **ما مدى تأثير البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية؟**

و من خلال هذا التساؤل نبرز الأسئلة الفرعية التالية :

1/ هل توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر والتنظيمات اللازمة الممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية؟

2/ هل تتواكب البيئة المحاسبية الجزائرية مع التطورات الحاصلة على به مستوى محيطها الاقتصادي؟

3/ ماهي المتطلبات العلمية والعملية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية؟

4/ هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)؟

الفرضيات:

تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات الرئيسية، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

1/ توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية.

2/ تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق.

3/ تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد.

4/ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05).

أهمية الدراسة :

نلخص أهمية الدراسة فيما يلي :

تبرز أهمية الدراسة من أهمية موضوع الخبرة القضائية حيث شهد هذا المجال تطور كبيرا وانتشار الواسع على مستوى الجهات القضائية التي تستند إليه من أجل تقديم يد العون في فك النزاعات التي تطرح أمامهم وذلك بإختلاف العلوم والفنون وتطورها مما أدى بالمشرع بمنح صفة الخبير، ومن أبرز هذه المجالات مجال الخبرة القضائية التي يساعد على حل قضايا المختلفة خاصة في البيئة المحاسبية، فهي تلبي إحتياجات كل من القضاء والمستثمرين وغيرهم وتساعد في خفض جرائم الفساد المالي وتسريع حل النزاعات والقضايا ذات الطبيعة المالية والفصل فيها، حيث تعتبر المحاسبة القضائية من المواضيع المهمة الحديثة على المستويين العالمي والمحلي خاصة بعد ما شهدته العديد من الشركات الكبرى من انهيارات.

أهداف الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى لتحقيق ما يلي :

1/ التعرف على ماهية الخبرة القضائية وطرق استعمالها ومجالات تطبيقها.

2/ إبراز دور الخبير القضائي في فك النزاعات القضائية.

3/ توضيح الآثار القانونية لتقارير الخبرة القضائية.

4/ استكشاف فيما إذا كانت البيئة المحاسبية الجزائرية توفر متطلبات مزاولة مهنة الخبير القضائي بشكل أفضل.

5/ تحليل أثر مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية؟

أسباب إختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع محل الدراسة لعدة أسباب من أهمها :

1/ أسباب شخصية نظرا لملائمة الموضوع لمجال التخصص ورغبتي الشخصية للإلمام بالموضوع.

2/ إثراء المكتبة الجامعية بدراسة جديدة حول مزاولة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية.

3/ الرغبة في التعرف على مهنة الخبير القضائي ومصطلح الخبرة القضائية.

4/ الرغبة في معرفة البيئة المحاسبية الجزائرية وأي نظام يتبعه.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إتباع المنهج الاستدلالي وفق مقاربة كمية من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من المهنيين لاختبار الفرضيات وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة حيث:

- **المنهج الوصفي التحليلي** :وذلك بهدف الإلمام بالجوانب الفكرية للموضوع في الجانب النظري، حيث يهتم هذا المنهج بوصف وتحليل الظاهرة كما هي على أرض الواقع، وصفا دقيقا، وذلك بالإستعانة بما هو متوفر من مصادر عربية وأجنبية من الكتب والرسائل الجامعية والدوريات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما أن هذا المنهج لا يهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة فقط، بل يتعداه إلى التفسير والتحليل والربط للوصول إلى إستنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد من رصيد المعرفة حول الموضوع.
- **المنهج الإستدلالي:** إعتمدت دراستنا الميدانية في تحقيق أهدافها، على المنهج الإستدلالي، وذلك بجمع البيانات والمعلومات بإستعمال الإستبيان، حيث سندرج فيها أسئلة متنوعة تساعد على تحقيق أهداف البحث بحيث يمكن من خلاله إختبار مدى تطبيق مهنة الخبير القضائي في العينة محل الدراسة، وكذا سيحتوي على الأسئلة التي يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير الخبرة القضائية على جودة البيئة المحاسبية الجزائرية، وما مدى قدرة كل من الخبير القضائي والبيئة المحاسبية الجزائرية مع توفر النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية من تأثيرها الإيجابي على مصداقية المعلومات المقدمة للجهات المعنية، ليتم في الأخير تعميم النتائج المتوصل عليها على باقية المجالات.

حدود الدراسة :

بالإضافة إلى الدراسة النظرية لعلاقة الخبرة القضائية بالبيئة المحاسبية، تجسدت الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط ما تم التطرق إليه سابقا على واقع الخبرة القضائية في الجزائر.

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة الإطار النظري للخبرة القضائية والبيئة المحاسبية وبالأخص الجزائرية والتعرف على العلاقة بينهما.

الحدود المكانية: تمثلت الدراسة التطبيقية في دراسة المقاربة الكمية لآراء الخبراء المهنيين والأكاديميين في حدود الولاية الشرقية للجزائر.

الحدود الزمنية: بالنسبة للحدود الزمنية للدراسة فقد تمت في الفترة الممتدة من مارس 2023 إلى غاية سبتمبر 2023 لإنجاز الأطروحة.

هيكل الدراسة:

من أجل القيام بدراسة ممارسة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية تم تقسيم الخطة إلى ثلاثة فصول، حيث يتعلق الفصلين الأول والثاني بالجانب النظري والفصل الثالث بالجانب التطبيقي.

قمنا بتقسيم الفصل الأول المعنون بمدخل عام للخبرة القضائية إلى ثلاثة مباحث. يتمحور المبحث الأول حول الإطار النظري للخبر القضائية والمبحث الثاني حول الآثار القانونية لها، في حين يدور المبحث الثالث حول أساليب، قواعد وشروط الخبرة القضائية.

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان "مدخل عام إلى البيئة المحاسبية الجزائرية"، فتم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية، أما المبحث الثاني عالج واقع والإصلاحات بالإضافة إلى العوامل المشكلة للبيئة المحاسبية الجزائرية. تناول المبحث الثالث تحليل واقع المحيط الاقتصادي للبيئة المحاسبية الجزائرية.

كما تضمن الفصل الثالث الدراسة التطبيقية والتي جاءت تحت عنوان متطلبات ممارسة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة لعينة من المهنيين، إذ تم التطرق في هذا الفصل إلى عرض الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة، من خلال تحليل الاستبيان الموجه لخبراء مهنيين وموظفين في الجهات القضائية الذين لديهم دراية بالموضوع، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، ثم الخاتمة التي تحتوي على النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة إلى جانب آفاق الدراسة.

الدراسات السابقة:

سعيا منا في إثراء موضوع البحث والحصول على معلومات تساعدنا في تحديد توجهاتنا، تمت مراجعة بعض البحوث الأكاديمية المحكمة والمتمثلة في:

الدراسات العربية:

1/ (راشد محمد حمد المري 2022) الإستعانة بالخبير الإلكتروني أما المحاكم الجنائية في القانون الكويتي

- تهدف هذه الدراسة إلى من يقوم بأعمال الخبرة هم الخبراء المرخصون، ويجوز الإستعانة بالخبرة المتوفرة لدى الجهات الحكومية، وللمحكمة أن تختار غيرهم، بشرط أن تبين ذلك في أسباب قرار الندب وسلامة الدليل الرقمي هو أمرهم في الدعاوى والقضايا المتعلقة بجرائم تقنية المعلومات، فإذا لحقه تغيير في طبيعته لا يكون مقبوًلا، وهو ما يزيد من أهمية الخبرة الفنية والتقنية في إثبات الجرائم أو نفيها، وإذا إتفق الخصوم على خبير أقرت المحكمة إتفاقهم، وإن إختارت غير ما تم الاتفاق عليه، فعليها أن تبين أسباب ذلك في قرار الندب، وإذا تعلق الأمر بمسائل فنية كالطب والهندسة والمحاسبة وغيرها من الأمور التي يتعذر على القاضي معرفتها والإلمام بها بشكل واضح ودقيق، وجب عليه تعيين خبير لكشف الغموض واللبس الحاصل في تلك المسألة، ولا يجوز الإستعانة بالخبراء متى ما كان هناك عدم جدوى من الوقائع المراد إثباتها، أو كانت متعلقة بأمور ليس لها علاقة في أصل الدعوى، وكذلك إذا كان موضوع الخبرة غير محلا أو إذا كان يقصد من طلب ندب الخبراء فيه تعطيل، وإن رأي الخبير لا يقيد ولا يلزم محكمة الموضوع برأيه، أو بالنتيجة التي جاء بها التقرير المقدم من جهة مختصة، ولا يمكن للمحكمة أن تلغي التقرير إلا بطريق خبرة أخرى، وهي التي تعرف بالخبرة المضادة، ويمكن لأطراف الدعوى طلب رد الخبير للأسباب التي تجيز رد القاضي، وما هي إلا ضمانة من ضمانات التقاضي لهم، للوصول إلى نتيجة عادلة.

2/ (زواش زهير وبن حركو غنية 2019) دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي حالة شركة أنرون وجنرال إلكتريك

- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور تقنيات الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي، حيث إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان مفهوم وطبيعة

المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها، وتوضيح التداخل بينها وبين التدقيق، وتقنياتها التي تساهم في كشف جرائم الإحتيال المالي، وقد خلصت الدراسة إلى المحاسبة القضائية تتطلب مجموعة من المهارات المحاسبية والتدقيقية والقانونية ومهارات التحري بهدف الوصول إلى الحقائق وتخفيف الأضرار وفك النزاعات، وذلك بإستخدامها لمجموعة من التقنيات تساعدها على تحقيق ذلك.

3/ (محمد أمين كويدمي2019) دور المنازعات الجبائية في حل الخلاف بين المكلف والإدارة الضريبية

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مراحل في غاية الأهمية من مراحل المنازعات الجبائية وهما مرحلة التسوية الإدارية ومرحلة التسوية القضائية، وتبيان الجهات التي تفصل في النزاع وهذا بهدف توضيح وشرح مختلف الإجراءات التي ينبغي إتباعها لتسوية هذه المنازعات حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- المشرع الجزائري حاول إلمام بالآجال المتعلقة بإيداع الشكوى حسب طبيعة النزاع، إضافة يسير على المكلف بالضريبة من تعيين وكيل عن طريق وكالة، إذا كانت الضرورة تستعدي ذلك؛
- يكون قرار الإدارة الجبائية إما القبول أو الرفض للمحتوى الشكوى إذا كان الرد بالقبول فلا إشكال، أما حالة الرفض فيسر قانون على المكلف بالضريبة إتجاهين رغما التوجه للقضاء الإداري مباشرة أو لجان الطعن دون حق اللجوء إلى القضاء؛
- رفع دعوى جبائية عن طريق أحد أطراف النزاع للمحكمة الإدارية بواسطة عريضة إفتتاحية فهي تصدر أحكام إبتدائية ولكل مصلحة حق في طلب الإستئناف أمام مجلس الدولة هذا الأخير يصدر قرار بشأنه، وقد يتعرض هو الآخر إلى الطعن النقض أمام مجلس الدولة؛

- دور المنازعات الجبائية أثناء رفع دعوى جبائية أو تظلم إداري هو الميعاد من أجل الفصل في النزاع.

4/ (بوشاك نجيبة 2017) الخبرة المحاسبية القضائية في الجزائر ودورها في الحد من الجرائم الإقتصادية

تهدف الدارسة إلى أن الخبرة القضائية المحاسبية هي وسيلة إثبات ووسيلة تحري وتحقيق في مختلف النزاعات ذات الطابع المالي والمحاسبي المعروضة أمام القضاء، لا سيما في حالة التحقيق في الجزائر الإقتصادية، أو جرائم الفساد المالي، حيث أن الخبير المحاسبي ومهارته ومؤهلاته ومعارفه المالية والمحاسبية يمكنه إثبات وجود الفساد المالي وحجمه أو الجريمة الإقتصادية ونوعها من عدمه، وله دور أيضا في إكتشاف هذه الجرائم وتحديد مرتكبها وتعقب الأموال المختلسة، غير أنه من الأفضل مراجعة النظام القانوني للخيرة والخبير القضائي ليدعم أكثر قوة الخبرة المحاسبية، وتطوير المحاسبة القضائية بحيث تم التوصل من خلال هذا البحث إلى للنتائج التالية:

- أن النظام القانوني للخبير القضائي رغم دقته وتفصيله إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مراجعة، كتحديد السن الأدنى للخبير القضائي المحاسب والذي لم يشر إليه المشرع الجزائري، وتحديدا حالات اللجوء إلى تعيين أو ندب خبير من خارج قائمة الخبراء المعتمدين لدى المجلس القضائي وذلك لتفادي ميل القاضي إلى أحد الخبراء والإحراج فيما بينهما؛
- أن الخبرة القضائية المحاسبية هي وسيلة مهمة ولها مكانة خاصة في القضاء وهي تساهم عمليا في الحد من الجرائم الإقتصادية؛

- أن تعاون الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات مع العدالة في إطار المحاسبة القضائية هو أمر بطبيعة موضوع الدعوى، ومن شأنه الحد من الجرائم الاقتصادية إذا تم تقوية هذا التعاون عبر دعم حجية الخبرة في الإثبات، والإلزامية الرجوع إليها كوسيلة بحث وتحقيق.

5/ (مرحوم محمد علاء الدين 2016) الخبرة القضائية في الميدان المحاسبي دراسة حالة بمكتب الخبير المحاسبي مستغانم

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الخبرة القضائية وذلك بالخروج بمجموعة من إستنتاجات هامة متعلقة بعمليات الخبرة منذ بدايتها حتى نهايتها وكذا جميع الإستثناءات وبعض الحالات الخاصة المتعلقة بها، وكذلك حل الأمور الخاصة بالخبير القضائي من واجبات وحقوق ومسؤوليات ويمكن تلخيص هذه الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- الخبرة القضائية هي عبارة عن وسيلة للتحري يلجأ إليها القضاة كلما إحتاجوا إلى من ينورهم في مسائل؛
- هناك عدة مجالات تشمل عمل الخبير المحاسبي القضائي، خاصة تلك الخبرات المتعلقة بالأمور الإدارية والتجارية والجزائية؛
- إن عمل الخبير القضائي حساس ومهم، إذ يمكن أن تقوم على أساسه الأحكام الصادرة عن القضاة، وهذا ما يدل على أهمية المسؤولية الملقاة على الخبير، فعليه أن يقوم بمهامه بكل صدق ونزاهة، وأن يكون حكما بين الأطراف المتخاصمة كما عليه أن يعتبر نفسه وكيلا عليهم فلا يميل إلى أحد منهم مهما كانت الأسباب؛
- إن الهدف من رأي الخبير أن يوضح جوانب مسألة فيها نزاع، فهو يتأكد من مختلف جوانب المسألة محل النزاع، ويذكر الأعمال ويقدر الخسائر أو الضرر الحاصل.

6/ (بوعمراطة عبد الرحمان2015) الخبرة القضائية في الدعوى الضريبية

- تهدف الدراسة إلى التعرف على إجراءات ومراحل الخبرة القضائية في المنازعة الضريبية، نظرا لدورها الكبير في إعادة التوازن بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب بإعتماد المنهج التحليلي لتتبع وتحليل مختلف إجراءات الخبرة القضائية خصوصا في المنازعات الضريبية.
- وقد خلصت الدراسة إلى الدور الكبير للخيرة الضريبية في التحقيق والكشف عن ملابسات المنازعة الضريبية من حيث طريقة التقدير والمعايير المعتمدة.

7/ (حدادي مريم 2014) دور القاضي الإداري في المنازعات الضريبية

هدفت هذه الدارسة إلى إبراز دور وفعالية القاضي الإداري في تسوية المنازعات الجبائية، وإعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية، والقرارات القضائية وكذلك مختلف الإجراءات المتبعة في تسوية المنازعات الضريبية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها من أهم الوسائل التي يعتمدها القاضي الإداري في بناء حكمه إجراء التحقيق للأشخاص أو الهيئات التي لا تربطها علاقة نظامية مع الإدارة الجبائية، وإعتماد الخبرة القضائية التي تعتبر وسيلة جد مهمة لمسألة الإثبات في المجال الضريبي، وفي العادة الخبير هو الفاصل في موضوع النزاع، وفي المقابل نجد القاضي الإداري غير متمكن من القواعد الفنية المعقدة للعملية الضريبية.

8/ (ملاح سعاد 2014) الخبرة القضائية في المنازعات الإدارية

هدفت الدراسة إلى معرفة الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين القاضي الإداري وأهل الإختصاص من الخبراء القضائيين في حل شتى المنازعات الإدارية، متتبعة أسلوب التحليل للمواد القانونية، ولقد أشارت الباحثة إلى أن المشرع الجزائري لم يخصص مواد خاصة بالخبرة القضائية في المنازعات الإدارية مثلما فعل المشرع الفرنسي، بل أحال ذلك إلى المواد المتعلقة بالخبرة في منازعات القانون الخاص، وهي الإحالة المنصوص عليها في المادة 858 من قيام بإستثناء الخبرة في مجال المنازعات الجبائية والضرائب المباشرة والرسم على رقم الأعمال التي أخضعها أساسا لمقتضيات المادة 86 من قانون الإجراءات الجبائية.

أهم ما جاءت به الدراسة:

إقرار القاضي الإداري ضرورة اللجوء إلى الخبرة القضائية وتعيينه للخبير أو الخبراء الذين تتوافر فيهم شروط العلم والمعرفة في الميدان المقرر البحث فيه.

9/ (تخنون أمال) 2013 دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من الغش الضريبي

تناولت الباحثة في دراستها الخبرة القضائية المحاسبية ومراحل إنجازها وإلى الخبير المحاسب، ثم إنتقلت إلى عرض مفاهيم حول الغش الضريبي وأسبابه، متبعة المنهج الوصفي التحليلي لإجراءات الخبرة القضائية المحاسبية.

إعتمدت الباحثة في دراسة الحالة على خبرات محاسبية تم خلالها عدم وجود الغش الضريبي، ومن أهم إستخلاص للباحثة هو دور الخبرة القضائية المحاسبية حماية حقوق المتخاصمين وأموال الخزينة العمومية.

10/ (بوتغرار عبد الرحيم 2012) خطوات إنجاز خبرة قضائية محاسبية لدى مكتب خبير محاسب

تدور إشكالية الدراسة حول خطوات إنجاز خبرة قضائية محاسبية، ولقد إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوقوف على هاته المراحل والتعريف بمهمة وإجراءات الخبير القضائي المحاسب وذكر أنواع الخبرة القضائية المحاسبية، حيث إعتمد الباحث في دراسة الحالة على نماذج من خبرا ت محاسبية في جوانب متعددة مدنية وتجارية عند مكتب خبير محاسب.

أهم النتائج المتوصل إليها أن الخبير عند إبداء رأيه في المهمة التي أسندت إليه عليه أن يمر بثلاث مراحل أساسية:

- استلام المهمة؛
- تنفيذ المهمة المسندة إليه؛
- تحرير تقرير الخبرة.

الدراسات الأجنبية:

1/ PSYCHOLOGICAL AND SOCIAL ANALYSIS OF JUDICIAL EXPERTISE OF MINORS IN THE REPUBLIC OF UZBEKISTAN (2024)

تطرقت هذه الدراسة إلى معلومات عن التحليل النفسي والنظرية الاجتماعية لخبرة إجراءات محكمة الأحداث في جمهورية أوزبكستان، وقد تم عرض مبادئ الفحص القضائي للقاصرين وقواعد تنظيم إجراءات المحكمة على أساس الحقوق والالتزامات التي ينص عليها القانون، ويتم تسليط الضوء على معلومات مثل دراسة قضية جنائية ارتكبها قاصر والاهتمام بتحليل الخبراء، وعليه يجب الاهتمام بسلوك المراهق وتربيته وحالته النفسية.

2/ (Hong Zhou, Yipeng Yang 2022) Design and Application of Entrusted Judicial Expertise System Under the Background of "internet plus Public Judicial Service"

هدفت هذه الدراسة في ظل مشاكل إنخفاض كفاءة الخبرة وغموض حالة الخبرة وغياب الإشراف الفعال على إجراءات الخبرة القضائية في ظل الخلفية الحالية، وقد قامت بتطوير نظام تقييم قضائي مكلف على خلفية الإنترنت بالإضافة إلى الخدمة القضائية العامة، والجمع بين تكنولوجيا قواعد البيانات وتكنولوجيا الويب، وقام النظام بإجراء الخبرة القضائية من خلال تقنية الإنترنت، ويوفر وسيلة فعالة للمحكمة والأطراف ومؤسسات الخبرة القضائية لربط المعلومات، وتحقيق تبادل المعلومات، وتحسين كفاءة وجودة التعامل مع القضايا والمكاتب، ومن ثم توفير الدعم الفني للمجتمع لتقديم خدمات عامة ذات خبرة قضائية تتسم بالكفاءة والواقعية والشفافية والعادلة.

3/ (Juan Xu, 2021) Analysis on the Application of Big Data Technology in "Internet + Wisdom Judicial Expertise"

تناولت هذه العملية التطوير الحالية لمجال الخبرة الجنائية لأن هناك العديد من المشكلات في تطبيق آلية بنية المعلومات، وقد تؤدي هذه المشكلات إلى عملية بناء معلوماتية غير كاملة ونماذج تعريف محدودة للغاية، مما سيكون له تأثير كبير على نتائج التحديد النهائية، ولخصت هذه العملية

المحتوى الرئيسي لتكنولوجيا البيانات الضخمة في بناء (الإنترنت والخبرة القضائية)، وتناولت هذه الدراسة توصيات التطبيق المحددة لتكنولوجيا البيانات الضخمة في الإنترنت وتقييم الطب الشرعي الذكي، بدءًا من التركيز على جمع بيانات تقييم الطب الشرعي وفرزها، وفهم متطلبات تطبيق البيانات الضخمة لتقييم الطب الشرعي، وبناء منصة تحليل البيانات الضخمة للتقييم الجنائي، وتعزيز البيانات الكبيرة.

4/(Andrea L. Miller 2019) Expertise Fails to Attenuate Gendered Biases in Judicial Decision Making

سعت هذه الدراسة في الرغم من كثرة النوع الإجتماعي على عملية صنع القرار قد تم إثباته، إلا أنه من غير المعروف إلى أي مدى يمكن للخبرة أن تخفف من التحيزات بين الجنسين وتحسن جودة صنع القرار، وفي مجموعة من التجارب الخاضعة للرقابة، قام قضاة المحكمة الإبتدائية والأشخاص العاديون بتقييم حالة إفتراضية للتمييز في العمل، وقد تم إختبار دور الخبرة بطريقتين: من خلال مقارنة عملية صنع القرار بين القضاة والأشخاص العاديين، ومن خلال دراسة الاختلافات النسبية في الخبرة بين القضاة، ولم يكن القضاة أقل تأثراً بجنس المتقاضين وبالأيديولوجية الجنسانية الخاصة بهم من العينة العامة، ولم يكن القضاة الذين يتمتعون بخبرة أكبر في الموضوع أقل تأثرًا بالأيديولوجية الجنسانية من القضاة الآخرين. وفي بعض الحالات، إرتبطت الخبرة بتحيز أكبر وليس أقل، وقد أشارة نتائج هذه الدراسة إلى أن الخبرة لا تخفف من التحيز بين الجنسين في صنع القرار القانوني.

5/ ACTUAL PROBLEMS IN USING THE RESULTS OF JUDICIAL EXPERTISE IN CRIMINAL PROCEEDING (2018)

تهدف الدراسة إلى بعض الأسئلة الفعلية المتعلقة بحل المشكلات التي تظهر أثناء التحقيق السابق للمحاكمة، عندما يلجأ الطرفان والمحكمة إلى الأخصائي للمساعدة في الشعور بضرورة معرفة محددة، وتعتبر بعض استنتاجات الخبراء حاسمة في عملية الإثبات، وخاصة أنها تعتمد على إثبات الذنب أو البراءة للشخص، ولكن الممارسة أشارت إلى حالات لا يكون فيها الأشخاص الإجرائيون الذين يطلبون موعدًا للفحص قادرين دائمًا على تقييم هذه الأدلة بشكل صحيح، وإن قيمة رأي الخبراء تتطلب من المحقق والمدعي العام والقاضي ليس فقط تطبيق القواعد الإجرائية المتعلقة بمعرفة التشريعات الحالية، ولكن أيضًا استخدام المعرفة الجنائية، والمعرفة الجنائية تستخدم بالضرورة من قبل الأطراف ويتم تقديرها أيضًا من زاوية شرعيتها، ولاكن تعد الخبرة في الطب الشرعي والمعرفة الخاصة جزءًا لا يتجزأ من جميع أجزاء علم الجريمة، وهناك تطور مستمر للمعرفة الخاصة، والتغيرات في تقنيات الخبراء، والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار أطراف الإجراءات الجنائية في أنشطتهم اليومية، وقد إقترحت هذه الدراسة لحل المشاكل القائمة المتمثلة في استخدام آراء الخبراء من قبل المدعي العام والمحقق والمحكمة في عملية نشاط الأدلة، والتي لا يعتمد عليها مصير الشخص فحسب، بل يعتمد أيضًا على الحالة العامة للعدالة في أوكرانيا.

6/ (Keith Syrett , 2013) Courts, Expertise and Resource Allocation: Is there a Judicial 'Legitimacy Problem'

هدفت هذه الدراسة إلى إضطرار المحاكم بشكل متزايد إلى الفصل في الطعون المقدمة ضد قرارات التخصيص في مجال الصحية، ولكن مشاركتها لا تزال تُنظر إليها بقلق، مما يعرض شرعية الدور القضائي في هذا السياق للخطر، وإن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن القضاة يُنظر إليهم على أنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية لتحديد المسائل التخصصية والإدعاء بعدم وجود خبرة قضائية من خلال فحص المكونات المختلفة لقرار تحديد الحدود، ويقول إن حجة عدم الخبرة ضعيفة بالمقارنة

مع مبررات أخرى لضبط النفس القضائي، مثل عدم ملائمة الإجراءات والإفتقار إلى الإختصاص الدستوري للمحاكم وكثرة العلوم والفنون المتنوعة.

التعليق على الدراسات السابقة:

كما تطرقنا إليه سابقا فهناك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الخبرة القضائية، فمنها من إهتمت بتحديد مفاهيمها، ومنها من اهتمت بدراسة العلاقة التي تربط الخبيرة القضائية ببعض المتغيرات الأخرى كالطب والمحاسبية والعقارات وغيرها، إلا أنه ورغم مساهمة هذه الدراسات في تفسير العديد من جوانب الخبرة القضائية إلا أن معظمها كان خارج البيئة المحاسبية الجزائرية، مما لا يسمح بتعميم نتائجها نظرا لاختلاف الطابع العلوم والفنون بين الدول، لذلك جاءت هذه الدراسة لتعالج إشكالية محورية وهامة حول تطبيق ممارسة مهنة الخبير القضائي في دراسة البيئة المحاسبية الجزائرية، وتحديد مدى تمسك الجهات القضائية بمتطلبات تقرير الخبرة، مع محاولة تحديد تأثير الخبرة القضائية على المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى تحديد دور كل من الخبير القضائي والبيئة المحاسبية الجزائرية، بالتنسيق فيما بينهم لتنوير الجهاز القضائي بالشهادة بشأن مشاكل واقعية أو مادية تحتاج إلى تحقيقات معمقة ويتطلب تخصص معين من قبل مهني أو فني.

الفصل الأول: مدخل عام إلى الخبرة القضائية

تمهيد

في حديثنا عن الخبرة القضائية يتوجب علينا أن نعلم أنها كانت منذ زمن بعيد وليست في الآونة الأخيرة فقط حيث في عهد سيدنا يوسف عليه السلام رأى الملك منام فأمر بأن يفتوه بما رأى فقال الملك أتوني به وهو يقصد بقوله أن يأتي الخبير لي يستطيع فك النزاع في القضية، والخبرة هي وسيلة وعلم يحتاج إليه القضاء والأطراف المتنازعة من أجل فك النزاع ويدلي بها الخبير وينيرهم برئيه، وهذا ما تناولناه في هذا البحث وهو ما دفعنا إلى تحديد الإطار النظري والآثار القانونية وكذالك أساليب والقواعد وشروط الخبرة القضائية.

الخبرة القضائية هي الاستعانة بأهل العلم والاختصاص لإجراءات الخاصة بإثبات ركن الجرم المنتسب إليه، لأن القاضي عندما يستحيل عليه الحكم وفصل في القضية ما يلجأ إلى الخبير الذي هو وسيلة لمساعدته بسبب تقدم وكثرة العلوم ويدلي بتقرير مفصل وقابل للفهم من جميع الأطراف

وعليه سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للخبرة القضائية

المبحث الثاني: الآثار القانونية للخبرة القضائية

المبحث الثالث: أساليب والقواعد وشروط الخبرة القضائية

المبحث الأول: الإطار النظري للخبرة القضائية

منذ زمن طويل ونزاعات والصراعات متواجدة ففي القديم الزمان كانوا يلجؤون إلى الحكام ليفصلوا في القضايا التي تطرح بينهم وعند عدم معرفة الحاكم لكثر الفنون والمسائل المختلفة يرجع إلى أهل الاختصاص والمعرفة ليستشيرهم في القضية المتنازع عليها لكي يبدو برأيهم ليحكم بالعدل، وبعدها تطورت العلوم والقضايا إلى أن جاء الوقت وأصبح يلقبون بأهل العلم بالخبير وهو الذي يخدم الجهات القضائية لمساعدتها في اتخاذ القرار الصحيح.

المطلب الأول: نشأة وتطور الخبرة القضائية

وإذ تطرقنا إلى مصطلح الخبرة فنجده منذ زمن بعيد حيث جاء في القرآن الكريم، **قَالَ تَعَالَى:**

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾ النحل: ٣٤[1]

وقال أيضا: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَايَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ٤٣ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَامٖۖ وَمَا نَحۡنُ بِتَأۡوِيلِ ٱلۡأَحۡلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ٤٤ وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ ٤٥ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا فِي سَبۡعِ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ

1 سورة النحل، الآية: 43.

يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖ لَّعَلِّيٓ أَرۡجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿٤٦﴾ يوسف: ٣٤ - ٦٤[1]

ومنه نستنتج بأن الخبير مصطلح من العصور القديمة وهو شخص يتقن فن من الفنون، لا يعرفه ولا يتقنه أي شخص أخر فيلجأ إلى الخبير.

أولا: الخبرة في تاريخ القديم

إن البشرية منذ أن خلقها الله علمها محدود ولا يعلم الغيب إلا الله تعالى، فالمجتمعات القديمة كانت لها غرائز وكانت تتم وفقا لإقتناع والطبع المجتمع القديم بعيدا عن القواعد والإدراك، وبعدها بدأ الإنسان يبحث عن بدائل تفصل فيما يتنازعون عنه فكان الحاكم أو الإله هو صاحب القرار نظرا لمكانته وقوته وكان يلجأ إلى الشهود الذين حظروا في الشيء المتنازع عليه.

ومن تلك الزمن القديم تطورت المجتمعات مع تطور العلوم والفنون وتطور العصور فأصبحوا يستعينون بأهل العلم والمعارف وهذا ما سنتطرق إليه في التشريع الإسلامي.[2]

ثانيا: الخبرة في التشريع الإسلامي

إن الشريعة الإسلامية فصلت في عدة قضايا كالقصاص، الحدود وغيرها من القضايا المختلفة ومن ذاك الزمن أصبح المشرع في بلاد المسلمين يستند في أحكامه على الشريعة الإسلامية حيث يعتمد على ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية بالإضافة إلى فتاوى العلماء، وعليه فإن الاستعانة

1 سورة يوسف، الآية: 43-49.

2 كريم خميس خصباك البديري، الخبرة في الإثبات الجزائي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، لبنان، سنة 2016، ص16.

بأهل العلم والمعرفة من بين الأدلة والقرائن التي يستخدمها القضاء في الإسلام حيث جاء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ٥٩﴾ الفرقان:٩٥[1] وقوله تعالى ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ١٤﴾ فاطر: ١٤[2] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٧﴾ الأنبياء: ٧[3]

وكانوا في زمن رسول صلى الله عليه وسلم إذا تنازعوا في أمر، يلجؤون إليه ليفك نزاعهم وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم يلجؤون إلى صحابته والخلفاء الراشدين والتابعين الذين كانوا بدورهم يستندون الى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف[4].

وبعدها تطورت العلوم والفنون حيث أصبح القاضي غير قادر لوحده على إثبات الجرم المنسوب أو فك النزاع في عصرنا هذا وهذا ما سنتطرق إليه في التشريع الحديث.

ثالثا: الخبرة في التشريع الحديث :

لقد أضحت الخبرة القضائية كإحدى الطرق التي يمكن للقاضي إتباعها كلما دعت الحاجة إلى أدلة فنية في حالة عدم توفر المعرفة الكافية له في موضوع النزاع، فيمكنه تعيين خبير ليقدم رأيه الفني في الموضوع الذي يكلفه به.

1 سورة الفرقان، الآية 59.

2 سورة فاطر، الآية 14.

3 سورة الأنبياء، الآية 7.

4 كريم خميس خصباك البديري، الخبرة في الإثبات الجزائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص29.

فالخبير القضائي يجب أن يكون منظما من قبل السلطة المختصة، ويمكن أن يكون الخبير مختصا في المحاسبة أو في المصارف أو التأمين أو الهندسة أو الطب أو في تكنولوجيا المعلومات وغيرها من المجالات. كما يمكن لأطراف النزاع القضائي الاتفاق على ترشيح خبير معين يجب أن يكون متخصصا في مجال النزاع القضائي.

تعتبر المجالات الاقتصادية والمالية من أبرز وأهم المجالات التي يستعين فيها القاضي بالخبراء الفنيين للبحث والتحري والفصل في القضايا ذات الصلة بتلك المجالات، وهو ما أدى إلى الوجود الخبرة القضائية[1].

فالخبرة القضائية تهتم بعمليات الجرد المالي للأصول والديون والإيرادات والنفقات والبنوك المالية والمحاسبية الأخرى للقوائم المالية والتي يتم تقديمها إلى المحكمة. كما يتم استخدام الخبرة القضائية في سياقات مختلفة مثل إدارة التركات والإفلاس وحل الشراكة وغيرها من نزاعات وكذلك تهتم بمواجهة الغش والاحتيال والفساد والمخالفات المالية وأساليب الحد منها، والتحقيق في قضايا التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية، وقضايا غسيل الأموال وتهريب الأموال، وقضايا التلاعب في مسك المحاسبة والتمويل والتأمين، والمنازعات الضريبية والتجارية والتهرب الضريبي.

المطلب الثاني: ماهية الخبرة، الخبرة القضائية

سنتطرق في هذا المطلب تعريف الخبرة من عدة جوانب لكي يتضح لنا بعض المفاهيم التي أصبحت أكثر شيوعا في الوقت الحالي ووسيلة من وسائل الإثبات لكشف الأمور المبهمة أو تعزيز الأدلة القائمة وتكون بمثابة إستشارة علمية أو تقنية يديرها الخبير المختص في مجاله ويقدمها في إطار تقرير كتابي مفصل للقضاء ليستعين بها القاضي في الإثبات ركن الجريمة. بالرغم أن الخبرة

1 كريم خميس خصباك البديري، الخبرة في الإثبات الجزائي دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 35.

تساعد القاضي في الإثبات إلا أنها تحكمها مواد قانونية قد نص عليها المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وتحكمها أيضا قواعد أساسية أخرى موجودة ضمن فروع قوانين أخرى، وكذلك الخبرة القضائية والخبير المحاسبي والمحاسبة القضائية وكل ما يدور في هته المصطلحات.

أولا: تعريف الخبرة:

الخبرة لغة: هي العلم بالشيء، والخبير هو العالم، ويقال خبرت الأمر، أي علمته، وخبرت بالأمر إذا عرفته على حقيقته[1]، والخبر أي النبأ ويقال أخبار أخابير ورجل خابر وخبير وخبر أي العالم به[2] عند فتح الخاء وكسر الباء المشددة، والخبير اسم من أسماء الله الحسنة (الواحد والثلاثون) ورد في القرآن الكريم عددت مرات في سورة الأنعام مرتين[3]، وفي سورة سبأ[4] وسورة التحريم[5] وسورة الملك[6] مرة واحدة، وقد جاء أيضا في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۛ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ الفرقان:٥٩[7]، وقال أيضا: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ فاطر: ٤١[8].

الخبرة اصطلاحا: فيقصد بالخبرة إجراء قد يطلبه القاضي أو شخص يحتاجه في قضية ما، بمقتضاه مشورة أهل العلم والاختصاص وفي قضية غير اختصاصهم بحتة تعرض عليه بصدد النزاع

1 ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، ص 12-13.

2 علي عوض حسن، الخبرة في المواد المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ص 6.

3 سورة الأنعام، الآية 73 والآية 103.

4 سورة سبأ، الآية 01.

5 سورة التحريم، الآية 03.

6 سورة الملك، الآية 14.

7 سورة الفرقان، الآي 59.

8 سورة فاطر، الآية 14.

المطروح أمامهم، بهدف تنويرهم ما صعب عليهم فهمه، وبقصد إعانتهم على حل النزاع المنظور أمامهم وتسهيل المعلومات وترجمتها في ملخص للشيء الغير المختص فيه [1].

ثانيا: تعريف الخبرة القضائية:

تعد الخبرة القضائية بصفة عامة أحد الطرق الإثبات حيث يلجأ إليه الجهات القضائي كلما يصادف نزع مطروح أمامهم ويتطلب حلها معلومات فنيه خاصة بعيدة عن المجال معرفة القاضي الذي لا يشترط فيه العلم والفن القانوني، وهي علم وفن وإجراء يأمر به القاضي عندما يحتاجها في ظروف خاصة وشروط معينة عندما يستعصي عليه الأمر فالقدرة المطلوبة منه هي القدرة القانونية وليست تقنية، لهذا أجاز القانون لهذا القاضي تكليف الأشخاص المختصين والفنيين بمهمة القيام المعاينات وتقديم المعلومات الضرورية للفصل في نزاعات المطروح أمامهم ويقصد بها أهل المعرفة الذين يستعين القضاة معرفتهم وهي وسيلة للتحري في جميع القضايا سواء المدنية، الجنائية، الجبائية، المحاسبية والتجارية إلى أخره.

وتعددت تعاريف كما عرفها البعض بأنها استعانة القاضي أو الخصوم بأشخاص مختصين في مسائل يفترض عدم معرفة القاضي بها للتقديم التحليل على الصعوبات الفنية أو العلمية التي تتعلق بوقائع النزاع وذلك للقيام بالتحليل الفني والعلمي واستخلاص النتائج منها في شكل رأي غير ملزم لتنوير الجهات التي استدعت لهذا التحقيق.[2]

وعرفت أيضا بأنها إجراء للتحقيق يطلبه القاضي من شخص مختص في علم من العلوم أو فن من الفنون، يسمى بالخبير بمهمة محددة تتعلق بواقعة أو وقائع مادية يستلزم بحثها أو تقديرها،

1 عباس العبودي، شرح أحكام قانون البيانات الجديد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان، سنة 2004، ص 231.

2 عمي الحديدي، الخبرة في المسائل المدنية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص9 .

أو على العموم إبداء الرأي فيها علما أو فنا لا يتوافر في الشخص العادي ليقدم له بيانا أو رأيا فنيا لا يستطيع القاضي الوصول إليه وحده فيحتاج إلى من ينوره برأيه وهذا جراء إجراء تحقيق وإستشارة فنية تقوم بها الجهات القضائية بقصد الحصول على المعلومات الضرورية عن طريق أهل الإختصاص وذلك من أجل تقديم وتحليل كل النزعات المطروحة للجهات القضائية من أجل فك القضية المتنازع فيها.1

وكما عرفت أيضا بأنها إجراء من الإجراءات التحقيقية التي إعتادت مختلف الجهات القضائية اللجوء إليها من أجل التحقيق في بعض الوقائع، بالنظر إلى خصوصيتها وعدم تمكن القاضي المختص من إستيعاب المسائل التقنية والفنية لمختلف العلوم كالعلوم الطبية الهندسية والمحاسبة وغيرها، مما يبرر إهتمام مختلف فقهاء القانون بهذا الإجراء بدليل إختلاف التعاريف التي وضعها هؤلاء من أجل تحديد المقصود بالخبرة القضائية[2].

فالخبرة القضائية هي عبارة عن إستشارة فنية بشأن أمور معينة يحتاج تقديرها إلى معرفة أو دراية خاصة لا تتوفر لدى المحقق ومن أمثلة ذلك تشريح جثة القتيل لمعرفة أسباب الوفاة، ومضاهاة الخطوط لاكتشاف التزوير، وتحليل المادة المضبوطة لتحديد طبيعتها. والخبرة وسيلة من وسائل الإثبات التي تهدف إلى كشف بعض الدلائل أو الأدلة أو تحديد مدلولها بالإستعانة بالمعلومات العلمية. والخبرة بهذا المعنى تتميز عن الشهادة من حيث أن مهمة الشاهد الأساسية تنحصر في الإدلاء بأقوال بشأن ما رآه أو سمعه أو أدركه بوجه عام دون أن يكون له القيام بتقدير شيء ما، فواجبه إذن يتمثل في قول الحقيقة فحسب، أما في حالة الخبرة فيتطلب من الخبير إبداء رأيه بشأن

1 رشيد خلوفي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، ط 2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص48.

2 بلول فهيمة، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، ماي 2017، ص 347-366.

تقدير مسألة من طبيعة خاصة مما يتطلب إدراكاً لتلك الواقعة، يتم إما بالملاحظة المجردة أو يتطلب أبحاثاً وتجارب فنية حسب طبيعة المهمة، ثم إستنتاجاً لما أدركه مطبقاً في ذلك معلوماته العلمية أو الفنية أو التجريبية إلى القاضي أو السلطة التي إنتدبته، وترتيباً على تلك التفرقة يجوز في مجال الخبرة إستبدل الخبير بغيره من الخبراء، أما الشاهد فلا نتصور إستبداله لأن دوره في الدعوى قاصر عليه وحده. ولهذا قيل أن الخبرة وسيلة إثبات مستقلة النوع تنقل إلى حيز الدعوى الجنائية دليلاً يتعلق بإثبات الجريمة أو إسنادها المادي أو المعنوي إلى المتهم حيث يتطلب هذا الإثبات معرفة ودراية لا تتوافر لدى عضو السلطة خاصة وتجارب عملية لا يتيح لها القاضي أو المحقق[1].

كما تعرف بأنها إستيضاح رأي أهل الخبرة في شأن إستظهار بعض جوانب والوقائع المادية التي يستعصى على قاضي الموضوع إدراكها بنفسه من مجرد مطالعة الأوراق والتي لا يجوز للقاضي أن يقضي في شأنها إستنادا لمعلوماته الشخصية وليس في أوراق الدعوى وأدلتها ما يعين القاضي على فهمها، والتي يكون إستيضاحها جوهريا في تكوين قناعته في شأن موضوع النزاع [2].

إن الخبرة القضائية تقتصر على المسائل الفنية التي لا يستطيع القاضي الإلمام بجوانبها دون المسائل القانونية التي تبقى من إختصاصه ويفترض فيها أن يكون بعلم بها [3].

إن المشرع الجزائري لم يُعرف إجراء الخبرة، إلا أنه أورد أحكامها ضمن الباب الرابع من قانون الإجراءات المدنية والإدارية كما جاء ذلك في نص المادة 125 وما يليها من نفس القانون إلى أنه تهدف الخبرة إلى توضيح واقعة مادية تقنية أو علمية محضة للقاضي، فالمشرع الجزائري حصر إجراء

1 عقيد محمد خليفة الشيخ، الخبرة القضائية والإثبات الجنائي، الموقع الإلكتروني وزارة العدل، دولة ليبيا، تاريخ النشر 12 أبريل 2015، تاريخ الزيارة 30 نوفمبر 2022، https://aladel.gov.ly.

2 الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني المكتبة القانونية العربية، تاريخ الزيارة 30 نوفمبر 2022، https://www.bibliotdroit.com.

3 تعريف الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني المحامي، تاريخ الزيارة 30 نوفمبر 2022، https://elmouhami.com.

الخبرة في توضيح بعض الوقائع سواء كانت مادية ذات طابع تقني أو علمية، كما تم النص عليها كإجراء ضمن إجراءات التحقيق الخاصة في نص المادة 85 من قانون الإجراءات الجبائية، وتم التفصيل في الأحكام الخاصة بهذا الإجراء في نص المادة 86 من نفس القانون، وما يمكن التعقيب عليه في هذا الصدد أن المشرع لم يبين مبررات اللجوء إلى الإستعانة بالخبير في الدعاوى الضريبية أو الحالات التي يمكن من خلالها القيام بهذا الإجراء وإنما تم الإشارة فقط إلى أن الإستعانة بالخبير يرجع حسب السلطة التقديرية للقاضي [1].

ثالثا: تعريف المحاسبة القضائية :

تعرف المحاسبة القضائية بأنها طريقة للتحقيق في العمليات المالية، ومشاكل الأعمال لكي يتم الوصول إلى الحقيقة، وإعداد رأي خبير بخصوص نشاط الاحتيال المحتمل. ويقسم مجال الخبرة في المحاسبة القضائية إلى قسمين: القسم الأول يمثل الدعم القضائي، ويتضمن تقييم الأعمال، وتحليل الإيرادات، وشهادة الخبير، وتقدير قيمة الأرباح المستقبلية، أما القسم الثاني فهو المحاسبة التحقيقية أو محاسبة الإحتيال، وهي جمع الأدلة عن التصرف الإجرامي، وإثبات الضرر أو نفيه [2].

ويمكن للقاضي في إطار إجراءات الخبرة القضائية أن يعين خبيرا محاسبيا والذي يمكن أن يكون خبير محاسبي أو محافظ حسابات مسجل في قائمة الخبراء القضائيين وفقا للشروط المحددة في

1 بلول فهيمة، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص366.

2 رانيا سلطان محمد عبد الحميد، دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد دراسة ميدانية، مقال منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 46، العدد 1، جانفي 2022، ص 77-150.

المرسوم التنفيذي رقم 95-310 الذي يحدد شرط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته كما يحدد حقوقهم وواجباتهم [1].

المحاسبة القضائية هي العلم التي تقوم بتطبيق المعرفة في ميدان المحاسبة والجباية والتدقيق والبحث وفحص وإختبار القضايا في القانون المدني والجنائي والمحاولة للوصول إلى الحقيقة التي من خلالها يتمكن المحاسب القضائي من تقديم رأيه، فالمحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من التقنيات المتطورة والمتخصصة في المحاسبة والمراجعة، وهي تنظر إلى البعد فيما وراء الأرقام حيث توفر تحليل محاسبي مناسب للجهات القضائية ويكون أساسه المناقشة والجدل، وإن المحاسبة القضائية تتعلق بالفحص القانوني وتقدم نتائج عالية من التأكد وهي شاملة وكافية وكاملة وتهدف إلى:

- التحري عن الغش المالي: البحث والكشف عن الغش المالي في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، وإقتراح طرق معالجتها والمساعدة في حماية الأصول وإسترجاعها والاستعانة بالخبراء في مجالات متعددة وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لذلك، ويكون شفويا أو في شكل تقرير أو كليهما معا.
- دعم التقاضي: ويشمل هذا الهدف جميع المستندات لرفض أو قبول الإدعاء ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين والتقييم المبدئي للحالة وتحديد مجال الخسارة وقيمتها وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الرأي في الغش المالي، من خلال إجراء التحليل والتحقق من صحة إحتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة، بالإضافة إلى خدمات الشاهد الخبير.
- الخدمات الإستشارية: وتتمثل بالخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار أو محكم مالي أو وسيط، حيث يدلي الخبير في تقرير وغيرها.

1 مسقم مريم، جبار صلاح الدين، أثر الخبرة المحاسبية على القاضي (بين سلطته التقديرية وحتمية الاخذ بها في المنازعة الضريبية)، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 1223-1243.

- تسوية مطالبات التأمين وغيرها؛
- الكشف عن قضايا الإهمال المهني والتلاعبات المهنية؛
- الكشف عن حالات إختلاس الأصول وتحريفها؛
- تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف؛
- دعم الحكومة النظام الاكتمال للقوانين[1].

رابعا: تعريف الخبير المحاسبي:

بنص المادة 18 من القانون رقم 10-01 فإنه يعد خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات، ويقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.

ومن مهام الخبير المحاسب يتكفل الخبير المحاسب بالمهام التالية:

- تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة؛
- مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات؛
- التدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات وهو المؤهل الوحيد للقيام بذلك؛
- تقديم إستشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والإجتماعي والإقتصادي؛
- إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير إلتزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهمته [2].

1 Olugbenga, Aribaba" Application of Forensic Accounting: A Study of Companies in Nigeria", Academic Journal of Interdisciplinary Studies,V.2,N.2(2013),pp449.

2 الجريدة الرسمية، نص المادة 18 من القانون 10-01.

المطلب الثالث: أنواع وخصائص ومميزات الخبرة القضائية

إن للخبرة القضائية عدة أنواع تميزها عن بعضها البعض من حيث أدلة الإثبات والإكتشاف، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

أولا: أنواع الخبرة القضائية وتصنيف الخبراء القضائيين:

أصبحت الخبرة القضائية في التشريعات المعاصرة تحوز أهمية عالية في الإثبات، كونها تسهم في تحقيق العدالة وتنوير القاضي حتى لا يحيد في أحكامه عن روح القانون، وإن الإستعانة بالخبراء على تعددهم تصبح أكثر إلحاحا في الحالات التي يتعذر فيها الوصول إلى الحقيقة لتعلق الأمر ببعض المسائل الفنية التي تستلزم هذا التدخل، أين تتنوع الخبرة القضائية إلى أنواع عدة نذكرها فيما يلي[1]:

أ- الخبرة الإتفاقية:

تطلب هذه الخبرة بالإتفاق بين الأطراف المتنازعة وهي تتفق مع الخبرة القضائية في الهدف المرجو وهو الحصول على معلومات دقيقة تفصل في الشيء المتنازع عليه من قبل خبير أو خبراء، وتتم على إتفاق الأطراف وتحديد مهمة الخبير التي سيقوم بها والحقوق تكون على عاتقهم.

ومن هنا أجرة الخبير تكون مقسمة بينهم أو أحد الأطراف حسب الإتفاق بينهم، أو يدفعها الشخص المستعجل بالقضية كما يلتزم الطرفين حسب الحالة (الخسارة) بتسديد المبلغ الخبرة

1 عزة عبد العزيز، القواعد القانونية المنظمة للخبرة القضائية في مجال المنازعة الضريبية، مقال منشور في المجلة الشاملة للحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2021، ص 85-121.

أو مناصفة بينهما كما أن مسؤولية الخبير في الخبرة القضائية قد تكون تقصيرية تبنى على الخطأ أو عقدية.

ب-الخبرة الإختيارية :

تطلب هذه الخبرة بناء على طلب أحد الأطراف المعنيين في إحدى الحالات التالية:

- قبل أي نزاع؛
- بمناسبة دعوى أمام المحاكم؛
- خارج أي نزاع[1].

وفي هذه تختلف أيضا عن الخبرة القضائية وذلك بتعيين الخبير بمقتضى الحكم أو القرار أو أمر إستعجالي وتحدد مهامه، ولكن في الخبرة الإختيارية والرضائية يمكن أن تتم بناء على طلب أو وثيقة مكتوبة أو شفوي.

ج-الخبرة الإدارية:

تطلب هذه الخبرة من قبل المؤسسات الإدارية كالوزارة أو الولاية أو الهيئات الدولية...، وتتميز هذه الخبرة بأنها ذات طابع معلوماتي ومن أمثلة عليها نجد الخبرة المحاسبية، العقارية أو الطب والتي تمثل الملكية للمنفعة العمومية.

د- خبرة الحيطة :

ويقصد بها هي التي تتعلق بمساعدة الهيئة في تقييم وتدريج الأخطار المترتبة بين الأطراف المتنازعة، حيث يقيم الضرر المتوقع من عدمه ومن هنا يساعد على اتخاذ القرار الحيطة

1 Abdelkader kacher, (Des crimes de l humanité contre la vie) Revue des sciences juridiques et administratives, Université de tlemcen N°1,2003 p 4.

فالهيئة الحكومية تجد صعوبة في قرار الحيطة دون الرجوع من قبل الخبرة[1]، فمبدأ الحيطة يفرض تطورا للعلاقات الموجودة بين المعرفة العلمية واتخاذ القرار السياسي [2].

هـ-الخبرة القضائية :

تطلب هذه الخبرة من طرف القاضي الذي يعين شخص مختص من أجل القيام بالمعاينة التي من شأنها أن تكون محل النزاع، وتشمل على ثلاثة مراحل وهي [3]:

1- تعيين الخبير؛

2- القيام بالمهمة الخبراتية؛

3- تحرير تقرير الخبرة.

و في هذه الأخيرة بدورها تنقسم إلى عدة أنواع وهي:

- الخبرة (الخبرة الأولى)؛
- الخبرة الثانية؛
- الخبرة المضادة؛
- الخبرة الجديدة؛
- الخبرة التكميلية.

و يمكن تقسيم الخبرة القضائية حسب محلها ومضمونها أو طبيعة تخصصها إلى: خبرة طبية تهدف إلى تعيين مدى الضرر الحاصل للضحية بهدف تقدير التعويض، خبرة عقارية، خبرة زراعية،

1 Rafael, encinas demonacorri, Expertise scientifique et décision de pré caution, in revue juridique de l environnement, numéro spécial, 1999, p67 et p70.

2 Abdelkader kacher, opcit, p 4.

3 Charles debbasch et jean-claude ricci, Contentieux administratif, 7 édition, éd Dalloz, paris 1999, p451.

خبرة تجارية، وغيرها، والأكثر شيوعا في المجال القضائي هي: الخبرة التي تهدف إلى تقسيم العقارات وقسمة التركات والخبرة الطبية والخبرة المحاسبية[1].

وينقسم الخبراء وفقا للجهة التي قامت بندبهم إلى خبراء منتدبين وخبراء استثنائيين كما يلي[2]:

1- **الخبير المنتدب:** هو ذلك الخبير الذي يختار عادة من جدول الخبراء العاملين لدى المحاكم وهو يعين من طرف القاضي للقيام بأعمال فنية من أجل الاستعانة بتقاريرهم للوصول إلى الحقيقة، والخبراء يختلفون وفقا لتخصصاتهم فنجد خبراء البصمات وخبراء الطب الشرعي والفنيون وكذا العاملون في المعمل الجنائي وغيرهم من الخبراء.

2- **الخبير الاستثنائي:** وهو شخص متخصص في مجال من المجالات الفنيـة غير مقيد في جدول الخبراء المعتمدين يقوم بانتدابه في مسألة محددة فقط، وأنه يتعين لقبوله أن يحلف اليمين القانونية أمام الجهة القضائية أو القاضي الذي عينه بأن يقوم بأداء المهمة الموكولة إليه بالدقة والأمانة.

ثانيا: خصائص الخبرة القضائية :

تتميز الخبرة القضائية بعدة خصائص نذكر منها ما يلي[3]:

1 عزة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 85-121.

2 الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني: المكتبة القانونية العربية، تاريخ الزيارة: 30 نوفمبر 2022، https://www.bibliotdroit.com.

3 الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني: المكتبة القانونية العربية، مرجع سبق ذكره.

- **الصفة الفنية للخبرة القضائية:**

إن الهدف من الخبرة هو تنوير القاضي بشأن مشاكل واقعية أو مادية تحتاج إلى تحقيقات معمقة ويتطلب تخصص معين من قبل مهني أو فني، ولذلك يقتصر مجال الخبرة القضائية على المسائل الفنية الخالصة، فالمحكمة لا تلتزم باللجوء إلى أهل الخبرة، إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة. ويقصد بهذه المسائل تلك التي تتطلب معرفة أو دراية خاصة من الناحية العلمية أو الفنية، وإن الإخلال بهذه الخاصية يترتب عليه حتما بطلان الخبرة، ومن ثمة فإنه لا يجوز للقاضي ندب خبير لتوضيح مسائل قانونية لأن هذا العمل يعدا تنازلا منه على اختصاصه للخبير وهو ليس أهلا للفصل في هذه المسائل لأن القاضي يعد خبيرا في القانون ويفترض فيه العلم به.

- **الصفة الإجرائية للخبرة القضائية[1]:**

إن الخبرة القضائية هي بمثابة تدبير من تدابير التحقيق أو وسيلة من وسائل التحري، وأن ما تتوصل إليه يعد عنصرا من عناصر الإثبات ولعل هذه النظرية يعتمدها المشرع الإداري وخاصة قانون الإجراءات الجبائية والتي تقضي المادة 85-1 منه بأن: إن إجراءات التحقيق الخاصة الوحيدة التي يجوز الأخذ بها في مجال الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال هي التحقيق الإضافي ومراجعة التحقيق والخبرة ".

- **الصفة الاختيارية للخبرة القضائية:**

إن المحكمة هي التي تقدر مدى ضرورة الاستعانة بخبير وهي تملك السلطة المطلقة في ندب الخبراء سواء من تلقاء نفسها أو استجابة لطلب الخصوم وذلك بتقديرها للأسباب، ويجب عليها في

1 المادة 85 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ذلك فقد ترى في عناصر النزاع والأوراق المقدمة ما يكفي لتكوين قناعتها فترفض ندب خبير حتى ولو قدم الخصوم طلبا بذلك، ويجب أن يكون الحكم الصادر بندب الخبير أو برفضه مسببا من طرف القاضي[1].

- **الصفة التبعية للخبرة القضائية :**

تفترض الخبرة القضائية وجود نزاع قائم، حيث تمثل هذه الخبرة وسيلة إثبات تساعد في حسم النزاع ويرفض القضاء أن تكون الخبرة مستقلة عن أي نزاع لأن طلب الخبرة هو من إجراءات الإثبات التي يلجأ إليها الخصوم أو القاضي بصدد دعوى قائمة بالفعل، ومع ذلك فقد أجيز اللجوء إلى الخبرة بصفة أصلية كاستثناء في الدعاوى الإستعجالية التي يجب أن تتوافر بشأنها صفة الاستعجال، فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة تعيين خبير للانتقال والمعاينة وسماع الشهود لإثبات حالة يخشى من ضياع معالمها.

- **الصفة المكتوبة للخبرة القضائية:**

رغم الدور الذي يلعبه الخبير في البحث عن الأدلة واستجواب الأطراف للحصول على معلومات تفيده للفصل في النزاع، إلا أن كل هذه الإجراءات التي يقوم بها الخبير يجب أن تتم في شكل مكتوب عن طريق إعداد تقرير مفصل ومدقق يتضمن كل الأقوال والتصريحات التي أدلى بها الأطراف أو الشهود والوثائق التي قدمها كل طرف والقيام بعملية تقدير هذه الوثائق من حيث مدى أهميتها في النزاع، فيجب على الخبير أثناء مباشرته لمهامه أن يقوم باستدعاء كل الأطراف ويقوم

1 الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني: المكتبة القانونية العربية، مرجع سبق ذكره.

بتدوين أقوال المدعي ووثائقه ثم أقوال المدعى عليه ووثائقه، كما يقوم بهذه المهمة بحضور كل أطراف النزاع، وله أن يطرح الأسئلة على أي طرف بحضور الطرف الآخر[1].

ثالثا: مميزات الخبرة القضائية :

تتميز الخبرة القضائية عن غيرها من الأدلة من حيث المضمون وتنقسم إلى أدلة مادية وهي تلك المعلومات التي يمكننا مشاهدتها بالعين المجردة أو لمسها، أما أدلة المعنوية وهي التي يستخلصها القاضي أو المحقق من شهادة الشهود وأقوال الأطراف المتنازعة في القضية. إلا أن الخبرة قد تكون من الأدلة المادية أو المعنوية، وتتمثل على الأساس في الشهادة، المعاينة والقرانة.

1- الخبرة والشهادة [2]:

تعرف الشهادة بأنها التقرير الذي يدلي به الشخص بما قد جاء في حادثة أو واقعة كان حاضر فيها وأدركها بنفسه بالمعلومات التي أدركاها بحواسه، والشهادة دليل مباشر لأن الشاهد شاهدة الحادثة وقام بشهادته للجهات المختصة، وإن أقوال الشاهد أمام الهيئات المختصة هي نفس الشيء الذي يدلي به الخبير بالمعلومات التي أدركها أمام الجهات القضائية، الخبير والشاهد كل منهما مؤدي اليمين القانوني لتصريح بالصدق والأمانة، والشاهد يدلي بالوقائع حظرها وأدركها ويستدعى من الجيهات الخاصة أما الخبير فبعلمه وحكمته وخبرته يقوم بتقدير الواقعة ويدلي بتقريره في القضية وهذا يعينه القاضي.

1 بلول فهيمة، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، ماي 2017، ص: 347-366.

2 أحمد شوقي الشلقاوي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 239.

2- الخبرة والمعاينة:

المعاينة هي إجراء لجمع الأدلة من طرف المحقق أو محضر قضائي حيث ينتقل إلى مكان حدوث الجريمة ويحمل جميع الأدلة التي عثر عليها وكل ما يفيد في اكتشاف آثار الجريمة من عملية البحث عن الأدلة سواء معرفة آثار الأقدام أو البصمات أو ترك شيء من طرف المتهم وغيرها، وهي دائما تكون في مرحلة التحقيق الابتدائية وتكون في شكل محضر معاينة في نهاية التحقيق حيث نصت عليه المادة 59 من قانون الإجراءات المدنية، أما أوجه الاختلاف بينهما بأن الخبرة تخضع لرقابة القاضي والمعاينة يقوم بها القاضي بنفسه[1].

3- الخبرة والقرائن (الأدلة):

يقصد بالقرينة إسقاط حادثة مجهولة من حادثة معلومة أو ربط بين حادثتين يجب إثبات الأولى على وقوع الثانية أو صلة بين حادثة ونتيجتها تثبت حادثة فيها دليلاً على حدوث نتيجتها، أما العلاقة بينهما هي الخبرة في جل الحالات ليست بدليل بذاته وإنما هي بحث عن قرائن ثم دراستها واستخلاص منها دليل ومنها نقول بأن الخبرة غير مستقلة عن القرائن التي تعتبر إحدى طرق الإثبات، وبالرغم من وجود الفارق بينهما والذي يكمن في أن الخبير الفني يستخدم القواعد العلمية والفنية في الوصول إلى النتائج بينما القاضي لا يعتمد على مثل هذه الأصول لأنها خارجة عن اختصاصه الفني، إلا أنه مع ذلك يستطيع إستنباط القرائن من خبرته القضائية في الأمور التي لا يحتاج إلى خبرة فنية.[2]

1 الغوثي بن ملحة، قواعد وطرق الإثبات ومباشرتها في النظام القانوني الجزائري، الطبعة 1، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، سنة 2001، ص126.

2 راجع فلاح حسن منصور، القرينة القضائية في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بغداد، سنة 1992، ص288.

4- الخبرة ومضاهاة الخطوط [1]:

مضاهاة الخطوط هي البحث في جرائم تزوير الوثائق أي التحري في الكتابة إما بمقتضى القانون ويقوم به القاضي بنفسه أو بطلب من الجهات المختصة منها المخبر الجهوي للشرطة العلمية أو مخبر الوطني للشرطة العلمية، ففي هذه الحالة يعتمد على المقارنة مع نسخة الأصلية لفصل في القضية المطروحة أمامه.

وتقوم عملية مضاهاة الخطوط للوصول إلى معرفة كاتبيها على حقيقة علمية تقول بأن المميزات الخواص الخطية الموجودة في خط شخص ما لا يمكن أن توجد مجتمعة بكاملها في خط شخص آخر مهما كانت العلاقة بينهما، وأن لكل شخص الكتابية الفردية الخاصة به والتي يتميز بها عن غيره من الأشخاص، ويطلق اصطلاح أوراق المقارنة أو نماذج المضاهاة على الأوراق التي تحتوي على النماذج الخطية لمن يراد فحص خطوطهم ومقارنتها على الكتابات مجهولة النسب، وتقوم هذه الأوراق بدور رئيسي مهم في عمليات فحص الخطوط ونسبتها إلى أصحابها، إذ أنه عن طريقها يستطيع الفاحص الإلمام بأبعاد الصورة الجامعة للميزات والخصائص الخطية للكاتب والتي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه عملية مضاهاة الخطوط الفنية.

إن عملية المضاهاة تنتهي إلى أحدى النتائج الآتية :

- الاتفاق الكامل بين الكتابتين في جميع الخطوات والمراحل مما يشير إلى أنهما بيد شخص واحد؛
- الخلاف بين الكتابتين ولو في ميزة واحدة يعني اختلاف اليد الكاتبة؛

1 رشيد خلوفي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، دار هومه، الجزائر، سنة 2007، ص 35-37.

- التشابه بين الكتابتين وغالباً ما يكون هذا التشابه في الصفات العامة للكتابة لدى أصحاب المهنة الواحدة وزملاء الدراسة ولا يصل إلى المميزات الفردية الخاصة؛
- التطابق أي الاتفاق في البدايات والنهايات والحركات العلمية وأبعادها وذلك يتنافي مع فردية الخط اليدوي ويكون هناك تزوير تم في الخطوط[1].

المبحث الثاني: الآثار القانونية للخبرة القضائية

تتميز الخبرة القضائي بالأداء المتميز والعمل الأفضل في مجالات تخصصهم، فهي تسمح للخبراء بالحصول على نتائج غير عادية في مجالات نشاطهم، ويستطيع الخبراء اختيار الخيار الصحيح أثناء حل مهمة محددة فحسب، بل يمكنهم أيضًا العثور على إجابة لمشكلة معقدة بشكل أسرع بكثير من غيرهم من المتخصصين في هذا المجال، حيث أن هذه العلاقة تترتب على حقوق وواجبات لابد أن يأخذها الخبير بعين الإعتبار، وهذا ممكن لأنهم يدركون العديد من الأنماط في الروابط الهيكلية في منطقة صنع القرار الخاصة بهم، وفي غمضة عين يمكنهم تكييف تلك الأنماط مع الوضع الملموس الذي يجدون أنفسهم فيه حاليًا.

المطلب الأول: حقوق وواجبات الخبير القضائي

إن الخبير القضائي جزء من الجهاز القضائي لأنه يساعده في تسيير مهامه ويجب عليه إتباع المهام المسندة إليه ويتقنها ويبدع فيها لكي يعطي الخبرة الحسنة للقاضي من أجل فك النزاع في القضية المطروحة أمامه، ومن هنا يجب أن يلتزم بحقوقه وواجباته التي يتحلى بها هذا الخبير.

1 رشيد خلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

أولا: حقوق الخبير القضائي[1]

هناك مجموعة من الحقوق التي تتوفر في الخبير ويوفرها له القانون حتى يقوم بجميع المهام المسند إليه بكل أريحية، لأن الخبير قد يتصادف أثاء عمله ببعض العراقيل قد تجعله لا يستطيع أن يقوم بخبرته نتيجة المضايقة والعراقيل التي تنجر عن أحد الأفراد النزاع، أو يتصرف بفعل غير قانوني من أحد الأطراف النزاع القضائي أو من طرف القاضي، وهذا الأخير أصدر المشرع قوانين تقوم بحماية الخبير كما جاء في المادتين 14 و16 من المرسوم التنفيذي رقم 95-310، حيث توفر الجهات القضائية الحماية والمساعدة اللازمتين للخبير القضائي لأداء المهمة المسندة إليه ويعاقب أي شخص يتعدى بالعنف واللفظ أو أي نوع من أنواع العنف، وكذالك بعدم تسديد أتعاب الخبير القضائي[2]. وعند الحاجة قد يرافقه إما الشرطة أو الدرك الوطني من أجل تسهيل وعدم مضايقته وإصدار الفوضى في أداء العمل المطلوب منه ليعمل في الظروف اللازم والجيدة لإجراء خبرته.

ثانيا: واجبات الخبير القضائي

يجب توفر شروط في الخبير القضائي من أجل مزاولة مهامه وتأديتها حسب ما جاء به المشرع الجزائري بإحترام القوانين والمدة الزمنية المحددة التي يجب فيها تقديم التقرير منها العادية أو المستعجلة، كما عليه أن يؤدي مهمته تحت السلطة القضائية وهو القاضي ومراقبة النائب العام، وعند القيام الخبير بتقريره أن يقدم كل شيء بشكل مبسط ومفهوم لدى جميع الأطرف والمحافظة على جميع أسرار والمعطيات المقدمة إليه والتي سيقدمها للجهات التي طلبة هذا التقرير، لأن الخبير ليس له

1 المادتين 14 و16 من المرسوم التنفيذي رقم 95-310.

2 نص المادة 14، 16 المرسوم التنفيذي 95-310.

الحق في حل النزاع بل القاضي هو الذي لديه السلطة لحل النزاع المطروح أمامه[1]. ويجب عليه تأدية اليمين أمام الجهات القضائية (القاضي أو النائب العام)، والغرض منه هو التحمل المسؤولية بالصدق والأمانة في تأدية عمله بأكمل واجب ليطمئن القاضي وأطراف المتنازعة في القضية حيث يقول:"**أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وان أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد**" [2].

وعندما تسند إلى الخبير الخبرة ما من طرف القاضي فيقوم بتنفيذ الخبرة ويباشر بعمله حيث يوفر له القاضي جميع الوسائل الضرورية التي تساعده في تنفيذ مهنته بكل أريحية سواء معلومات أو أدوات وغيرها، لأن الخبير يتمتع بالحرية والحماية من الجهات القضائية ولا يتدخل أي شخص في عملها سواء القاضي أو المحققون وغيرهم من الأشخاص، فيقوم الخبير بإجراء الأبحاث وبحث العلمي أو الفني ثم يلخصها في تقرير مكتوب ومفصل بعد انتهاء من مهامه يبين فيه ما توصل إليه من نتائج خلال العملية التي قام بها ويقدمه إلى المحكمة، وتعطي المحكمة نسخة من التقرير لمن يطلبها من الأطراف المتنازعة حول القضية التي طرحة أمام الجهات القضائية أو موكليهم.

المطلب الثاني: مجالات وخصائص الخبرة القضائية

لقد أصبحت الخبرة القضائية ذات أهمية بالغة في الإثبات ومساعدة القاضي في حل النزاع، وذلك لإسهامها في تحقيق العدالة وتنوير القاضي في أحكامه على روح القانون واليد التعاونية المشتركة، وإن الاستعانة بالخبراء على خبرتهم يتبين في الحالات التي يتعذر الوصول إلى الحقيقة

1 المادة 10 من المرسوم التنفيذي 95-31.

2 المادة 145 من قانون الإجراءات الجنائية.

لتوقف الأمر على بعض النواحي الفنية التي تستلزم تدخلهم وتنوير برئيهم الفني المحايد، وتحقيقا لذلك قامت الخبرة القضائية على عدة قواعد ومجالات وخصائص يمكن تقديمها فيما يلي:

أولا: مجالات استعمال الخبرة القضائية[1]

يمكن للقاضي الاستعانة بمختصين في بعض العلوم والفنون من أجل إجراء الخبرة في مجالات فنية لا يستطيع البحث فيها بسبب عدم معرفته الدقيقة بهذه العلوم المختلفة وتطور تلك المجالات، ومن بين تلك المجالات التي يجب على القاضي الاستعانة بخبراء نذكر منها ما يلي:

- الطب الشرعي؛
- جرائم القتل والسرقة والتجارة بالممنوعات وبالأسلحة وغيرها؛
- التزوير والغش والاختلاسات وقضايا الفساد؛
- حوادث الحريق وغيرها؛
- قضايا الهندسة والصناعة والبناءات؛
- القرصنة وسوء استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- مختلف النزاعات العقارية والضريبية ونزع الملكية وغيرها؛
- قضايا الانتحار؛
- مختلف قضايا حوادث المرور والحوادث الأخرى؛
- عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب الأموال للخارج؛
- جرائم الغش والاحتيال والفساد المالي؛
- التدقيق في مختلف أعمال الشركات كالإفلاس والتسويات؛

1 كريم خميس خصباك البديري، الخبرة في الإثبات الجزائي دراسة مقارنة، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2016، ص 188-192.

- نزاعات الشركات في الجانب التجاري والمالي؛

- مختلف النزاعات في الجوانب الاقتصادية المحلية والدولية؛

- الجوانب المالية والمحاسبية للشركات لاسيما ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

وغيرها من القطاعات العقارية والاقتصادية والمالية[1]، مثل: الضرائب، الجمارك، التأمين، الفلاحة، البنوك، العقارات، المنقولات وغيرها التي تتطلب الاستعانة بخبير لعدم إلمام القاضي بمختلف العلوم والفنون المتنوعة وفي بعض القضايا التي تطرح في المحاكم.

ثانيا: خصائص الخبرة القضائية

تتميز الخبرة القضائية بعدة خصائص نلخصها في ما يلي:

– **الصفة الاختيارية للخبرة القضائية:** الخبرة إطار بحثي عن دليل، والقاضي هو الذي يُقدر مدى ضرورة الاستعانة بخبير، وهو الذي يملك السلطة المطلقة في تعيين الخبير أو عدة خبراء سواء من تلقاء نفسه أو استجابة لطلب الأطراف محل النزاع، وذلك بتقديره للأسباب في ذلك[2]، فقد يرى في الوثائق المقدمة له ما يكفي لفك النزاع فيرفض ندب خبير حتى ولو قام الخصوم بطلب ذلك، ويجب على القاضي أن يكون الصادر بندب الخبير أو برفضه وهو الشخص الذي يحدد نوعية الخبير وعددهم[3].

– **الصفة التبعية للخبرة القضائية:** تفترض الخبرة القضائية وجود نزاع قائم وطريقا من طرق الدعوى الفرعية، حيث تمثل هذه الخبرة وسيلة إثبات تساعد في حسم النزاع ويرفض القضاء أن تكون

1 كريم خميس خصباك البديري، مرجع سبق ذكره، ص 192.

2 المادة 48 من قانون الإجراءات المدنية.

3 المادة 47 من نفس القانون.

الخبرة مستقلة عن أي نزاع لأن طلب الخبرة هو من إجراءات الإثبات التي يلجأ إليها الخصوم أو القاضي بصدد دعوى قائمة بالفعل، ومع ذلك فقد أجيز اللجوء إلى الخبرة بصفة أصلية استثنائية في الدعاوى الإستعجالية التي يجب أن تتوافر بشأنها صفة الاستعجال، فيجوز لقاضي الأمور المستعجلة ندب خبير للانتقال والمعاينة وسماع الشهود لإثبات حالة يخشى من ضياع معالمها[1].

– **الصفة الفنية للخبرة القضائية:** تتميز الخبرة بطابع التقني بتنوير القاضي بشأن مشكل أو واقعة تحتاج إلى تحقيق معمق من طرف شخص أو أشخاص ذو معرفة وعلم بهذا العلم، ولذلك يقتصر مجال الخبرة القضائية على المسائل الفنية المختلفة، فالقاضي لا يلتزم باللجوء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية الصعبة، ويقصد بهذه المسائل تلك التي تتطلب معرفة أو دراية خاصة من الناحية العلمية أو الفنية، وإن الإخلال بهذه الخاصية يترتب عليه حتما بطلان الخبرة، ومنه لا يجوز للقاضي ندب خبير لتوضيح مسائل قانونية لأن هذا العمل يعدا تنازلا منه على اختصاصه وغير مؤهل في مسألة ما، والخبير ليس أهلا للفصل في هذه المسائل لأن القاضي يعد خبيرا في القانون ويفترض فيه العلم به[2].

– **الصفة الإجرائية للخبرة القضائية:** إن الخبرة القضائية هي بمثابة تدبير من تدابير التحقيق أو وسيلة من وسائل التحري، وأن ما تتوصل إليه يعد عنصرا من عناصر الإثبات ولعل هذه النظرية يعتمدها المشرع الإداري وخاصة قانون الإجراءات الجبائية حيث جاء بها: "إن إجراءات التحقيق

1 المادتين 43 و173 من نفس القانون.

2 Charles Debbach et jean–claude ricci, op cit,p451.

الخاصة الوحيدة التي يجوز الأخذ بها في مجال الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال هي التحقيق الإضافي ومراجعة التحقيق والخبرة" [1].

- **الصفة المكتوبة للخبرة القضائية:** إن الدور الذي يلعبه الخبير في البحث واكتشاف عن الأدلة من قبل الأطراف للحصول على معلومات تفيده لفك في النزاع المطروح أمام الجهات القضائية، إلا أن كل هذه الإجراءات التي يقوم بها الخبير يجب أن يدونها بوثيقة مكتوب عن طريق إعداد تقرير مفصل ودقيق يتضمن كل الأقوال والتصريحات التي أدلى بها الأطراف أو الشهود والوثائق التي قدمها كل طرف والقيام بعملية تقدير هذه الوثائق من حيث مدى أهميتها في النزاع ثم باستعمال خبرته وعلمه يقوم بتحرير تقرير، فيجب على الخبير القضائي أثناء مباشرته لمهامه أن يقوم باستدعاء كل الأطراف ويقوم بتسجيل أقوال المدعي ووثائقه ثم أقوال المدعى عليه ووثائقه، كما يقوم بهذه المهمة بحضور كل أطراف النزاع، وله أن يطرح الأسئلة على أي طرف بحضور الطرف الآخر [2].

- **الطابع النسبي للخبرة القضائية:** إن للخبرة القضائية طابع نسبي حيث يدرس جانبين وهما:

أ/ الجانب الأول: يتحدث عن الوسائل التي يستعملها الخبير حيث لا يمكنه الاستفادة من تعويض الجهات القضائية فمثلا فإنه لا يستطيع تلقي الشهادات بالمعنى القانوني للكلمة وإنما يتلقى مجرد معلومات شفوية.

ب/ الجانب الثاني: أما بالنسبة الجانب الثاني إذ يتأكد الطابع النسبي للخبرة من خلال مبدأ حرية القرار الذي يعود للقاضي وحده غير ملزم نهائيا بالنتائج الخبير حتى على مستوى التقني

1 المادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية.

2 بلول فهيمة، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، ماي 2017، ص: 347-366.

المحضر[1]، وبالإضافة إلى هذه الخصائص تتميز الخبرة القضائية من حيث المبدأ بانعدام الإجراءات الجوهرية [2].

المطلب الثالث: أنواع وقواعد الخبرة القضائية

أصبحت الخبرة القضائية في التشريعات الحديثة ذات أهمية بالغة في الإثبات نظرا للتطور العلوم والفنون واختلاف المجالات، كونها تساعد في تحقيق العدالة وتنوير القاضي حتى لا يخطأ في أحكامه وقراراته، وإن الاستعانة بالخبراء على تعددهم تصبح أكثر إلحاحا في الحالات التي يتعذر فيها الوصول إلى الحقيقة لتعلق الأمر ببعض المسائل الفنية التي تستلزم الرجوع إلى أهل الاختصاص وبالتالي فإن الخبرة تصنع ذات القرار، وتتضمن الخبرة على ثلاثة مرحل وهي:

- تعيين الخبير؛
- القيام بالمهمة الخبراتية؛
- تحرير تقرير الخبرة[3].

أولا: أنواع الخبرة القضائية

وتتنوع الخبرة القضائية إلى عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

- **الخبرة أو الخبرة الأولى:** هي الخبرة التي يأمر بها القاضي للمرة الأولى حينما يصعب عليه حل مسألة فنية معقدة المطروحة أمامه، أو عندما تتوفر ظروف أو شروط معينة في إحدى القضايا

1 المادة 54 من قانون الإجراءات المدنية.

2 كوروغلي مقداد، الخبرة في المجال الإداري، مجلة مجلس الدولة ن العدد 1، صدرت عن مجلس الدولة الجزائري، سنة 2002، ص47.

3 Charles Debbach et jean–claude ricci, opcit, p451.

المطروحة عليه للفصل فيها خارج مجال علمه، فيسند إلى الخبير أو عدة خبراء تبعا لموضوعها أو طبيعتها أو أهميتها[1].

- **الخبرة الثانية:** هي الخبرة التي تكون في القضية نفسها، ولكن تتعلق بمسائل ونقاط مختلفة تماما عن تلك المسائل والنقاط التي تناولتها الخبرة الأولى، وتسند هي الأخرى إلى خبير واحد أو عدة خبراء علما أنه يمكن أن تسند إلى نفس الخبير أو الخبراء الذين قاموا بأعمال الخبرة الأولى، وذلك حسب أهمية وطبيعة موضوع الخبرة المطروحة أمامهم[2].

- **الخبرة المضادة:** تظهر في هذه الحالة إذا تبين للقاضي بأن التقارير الخبرة المطروحة أمامه متناقضة أو مختلفة من طرف الخبراء ونتائج المتحصل عليها، غير أنه ليس باستطاعة القاضي الفصل في القضية لعدم رؤيته غير عدالة والحل المقترح في تقرير الخبرة، أو أن تقارير الخبرة المختلفة المطروحة أمامه متناقضة، فإنه يمكنه اللجوء إلى خبرة مضادة حيث يكون موضوعها مراقبة صحة المعطيات وصدق النتائج وخلاصة الخبرة الأولى، ويلتزم فيها الخبير المعين والمكلف بها القيام بالمهمة نفسها، والاسم الخبرة المضادة لا تعني المعاكسة، وإنما هي تندرج في إطار تمكين الخصوم من كل وسائل دفاعهم[3].

- **الخبرة الجديدة:** وهي الخبرة التي يأمر بها القاضي عندما ترفض نهائيا الخبرة الأولى لأي سبب من الأسباب، كالبطلان لعدم احترام إجراءات جوهرية مثلا أو غيرها من الأسباب، فالقاضي له الحرية بطلب الخبرة جديدة إذا كانت الخبرة الأولى مشبوهة بقلة العناية ونقص المعلومات، وللخصوم أن يطلبوا ذلك أيضا من أجل الحصول على براهين جديدة عن قضيتهم ويتم الأمر بخبرة جديدة في الصور التالية:

1 عزة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 85-121.

2 مولاي ملياني بغدادي، الخبرة في المواد المدنية، منشورات دار حلب، الجزائر، سنة 1992، ص 14.

3 لحسين بن الشيخ أث ملويا، مبادئ الإثبات في المنازعات الإدارية، دار هومة، الجزائر، سنة 2002، ص232.

- إذا كان التقرير غير صحيح في شكله أو مشبوها بانحيازه إلى خصم من الخصوم؛
- إذا كان التقرير ناقصا أو غير كاف في نظر القاضي.

- **الخبرة التكميلية:** هي الخبرة التي يأمر بها القاضي عندما يرى نقصا واضحا في الخبرة المقدمة له وغير وافية، أو أن الخبير لم يقم بأداء مهمته على أكمل واجب ولم يجب على جميع الأسئلة والنقاط الفنية التي عُينا من أجلها، أو أنها لم تستوفي حقها من اكتشاف والتحري، فيأمر القاضي باستكمال النقص المتوفر في تقرير الخبرة، وتسند الخبرة التكميلية إلى الخبير الذي أنجزها أو إلى خبير آخر حسب سلطة القاضي[1].

ثانيا: قواعد الخبرة القضائية [2]

الخبرة القضائية تعتبر أحد الركائز القاعدية للجهات القضائية والتي يبني القاضي عند عدم علمه ودرايته بالقضية التي أمامه فيرجع إلى الخبير الذي له العلم في المجال كالطب والمحاسبة والعقار وغيرها من العلوم المتنوعة لي يُيسر ويبسط له الأمور، لأن المشرع الجزائري أتاح للقاضي بأن يرجع إلى الخبير في القانون الجزائري، وبناءا على قواعد نذكر منها ما يلي:

– أن القاضي هو الذي يعين الخبير وسند له مهامه الذي سيقوم بها؛

– الشروع في الخبرة يكون من الطرف الأكثر استعجالا وحرصا على تنفيذ الخبرة أو من الطرفين؛

1 المادة 141 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2 Enccinas demonacorri rafael, Expertise scientifique et déci–sion de précaution, in revue juridique de l environnement, numéro spécial,1999.

– رد الخبير لا يكون إلا بناء على أسباب ومبررات التي يتبناها من القضية المطروحة أمامه؛

– يجب أن يكون الخبير مؤديا لليمين القانونية، ومقيد في جدول الخبراء لدى الهيئات القضائية.

المبحث الثالث: أساليب والقواعد وشروط الخبرة القضائية

إن الخبرة القضائية بتوفر الشروط والمؤهلات القانونية والعلمية للخبير يتم تعيينه من طرف القاضي من أجل تنويره في قضية ما، وهذا إن لم تطرأ عليه أسباب أو عوامل تجعل من شخصه محلا للرد أو الاستبدال، وإن بداية من إخطار الخصوم لحضور أعمال الخبرة وجمع المستندات المرتبطة بالنزاع إلى الشروع في أعمال المعاينة والتحقيق الميداني. حيث يمارس الخبير مهنته تحت رقابة كل من القاضي والنائب العام، وكلاهما خول لهما القانون حق مناقشة ما جاء في التقرير إما لمطالبة الخبير بتفسير ما ورد فيه أو يتعدى ذلك إلى سلطات أخرى وفق ما تتطلبه مقتضيات النزاع، وما على الخبير في حالة ندبه من القاضي إلا بذل العناية اللازمة لكشف حقيقة الواقعة الفنية محل النزاع مدعما تقريره النهائي ونتائج صائبة.

المطلب الأول: شروط تسجيل بقائمة الخبراء

تتمثل شروط الالتحاق بمهمة الخبير القضائي بتقديم طلب كما يلي:

أولا: شروط القيد في قائمة الخبراء [1]

أ– شرط الجنسية: يشترط فيمن يعين في وظائف الخبرة القضائية أن يكون جزائريا متمتعا بالجنسية الجزائرية، لكون الخبير يشارك في وظيفة عمومية ذات سيادة وهي القضاء وهناك استثناء محدد لكيفيات التسجيل في قوائم الخبراء في المادة 13 التي أوردت مخالفة الشرط العام المتضمن

1 رشيد خلوفي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، دار هومه، الجزائر، سنة 2007.

لزوم توفر الجنسية الجزائرية وهو عند عدم وجود أشخاص مؤهلين لحمل لقب خبير أو غير متخصصين في بعض المواد ففي هذه الحالة أجاز المشرع قبول ترشح خبراء الذين يحملون جنسية جزائرية.

ب- شرط السن: وهي أن يكون سن المرشح لمهنة الخبير القضائي 25 سنة على الأقل يوم تقديم الطلب كحد أدنى.

ت- السوابق القضائية: ألا يكون قد صدر حكم عن فعل مخل بالاستقامة أو الآداب أو الشرف، فالمتصور أن يترشح لهذه المهنة شخص اقترف أفعال إجرامية وعوقب عليها مثل التزوير والنصب...الخ.

ث- عدم الحكم عليه بالإفلاس أو التسوية القضائية: وهذا من الشروط العامة التي تنظم هذا المجال.

ج- يجب أن لا يكون موظفا عموميا أو قاضيا تعرض لعقوبة تأديبية: فهذه العقوبات تحد من إمكانية التسجيل في قائمة الخبراء.

ح- أن لا يكون المرشح قد صدر ضده قرار من نقابة مهنية: وهو شرط يخص الأشخاص الذين مارسوا مهنا سابقة، وصدر ضدهم قرارات بمنعهم من ممارسة المهنة كالطبيب أو محاسب أو المحامي...الخ.

ثانيا: شروط الالتحاق بمهنة الخبير [1]

- الجنسية الجزائرية؛
- حيازة على شهادة مسلمة من مؤسسة التعليم العالي أو شهادة تعادلها في هذه التخصصات؛

1 الخبرة في الإثبات الجزائي دراسة مقارنة، كريم خميس خصباك البديري، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2016، ص 96-97.

- الممارسة السابقة للمهنة، إما كمحاسب أو مهندس أو طبيب حسب المجال التخصص ضمن إدارة الدولة أو جماعة محلية أو مؤسسة عمومية لمدة 05 سنوات على الأقل؛
- عدم التعرض لحكم قضائي بسبب أعمال شرف المهنة وسمعتها؛
- التمتع بالحقوق الوطنية؛
- التسجيل في جدول هيئة الخبراء القضائيين.

ثالثا: مراجعة قائمة الخبراء سنويا

لقد نظم المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية قواعد الاستعانة بالخبراء أمام المحاكم وأجاز للقاضي أن يستعين بخبير أو بعدد من الخبراء لإجراء أعمال الخبرة في الدعاوى المطروحة عليه. على كل من يرغب في أن يسجل بقائمة الخبراء في المجلس القضائي المختص إقليميا أن يقدم طلبا للنائب العام مع تحديد الاختصاص المطلوب التسجيل فيه، مع إرفاق الطلب بالوثائق اللازمة لهذا الأمر كالشهادات العلمية والوسائل التقنية المطلوبة في الاختصاص المحدد، وبعد أن يتم استلام الملفات من طرف النائب العام، يقوم وكيل الجمهورية بإجراء تحقيق إداري يشمل الجانب الأخلاقي والسلوكي للمرشح للحصول على لقب خبير قضائي والتحقق من صحة الأوراق والوثائق المرفقة بطلب التسجيل ثم يقوم النائب العام بتحويل الملفات لرئيس المجلس القضائي، الذي يستدعي الجمعية العامة للقضاة العاملين على مستوى المجلس والمحاكم التابعة له، وذلك من أجل إعداد قائمة الخبراء القضائيين حسب الاختصاص في أجل شهرين على الأقل قبل نهاية السنة القضائية، وتتم مراجعة هذه القوائم كل سنة قضائية جديدة بإضافة خبراء جدد يتم اعتمادهم، ويحذف

أسماء الخبراء المشطوبة بسبب الوفاة أو العقوبات أو الانتقال إلى جهات أخرى أو مغادرة المهنة أو التقاعد وترسل القوائم إلى وزير العدل ليوافق عليها[1].

رابعا: شطب اسم الخبير من قائمة الخبراء

إن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى شطب اسم الخبير القضائي من القائمة هي إخلاله بواجباته المهنية أو تعرضه لعقوبات جزائية مخلة بالشرف، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي[2]:

– الشطب بسب الأخطاء المهنية الخطيرة ولقد حددت المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 95/ 310 السابق الذكر الأخطاء المهنية الموجبة للشطب.

– الانحياز إلى أحد الأطراف أو الظهور بمظهر من مظاهره؛

– عدم قيام الخبير بالمهمة الموكلة لديه دون سبب جدي أو مبرر شرعي؛

– إذا لم يودع تقريره بعد المدة المحدد له؛

– إذا قبل الخبير القضائي وتسلم مباشرة من أحد الخصوم مبلغ تقرر إيداعه في خزانة المحكمة لحساب أتعاب مصروفات الخبراء والشهود؛

– المزايدات المعنوية أو المادية قصد تغير نتائج الخبرة الموضوعية؛

– استعمال صفة الخبير القضائي في أغراض إشهار تجاري تعسفي؛

1 رشيد خلوفي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

2 المادة 20 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

– عدم حضور الخبير القضائي أمام الجهات القضائية لتقديم التوضيحات بشأن تقرير الذي أعده إذا طلب منه ذلك.

الشطب بسبب عقوبات جزائية مخلة بالشرف وهنا يجب ألا يكون المرشح لمهنة الخبير قد صدرت ضده أحكام قضائية مخلة بالشرف أو الآداب أو الاستقامة كالنصب والاحتيال أو خيانة الأمانة أو الاختلاس أو بسبب أفعال أخلاقية كالدعارة والشذوذ الجنسي وتحويل القاصرين أو تحريضهم على الفسق، وقرار الشطب تقدم كل شكوى ضد الخبير إلى النائب العام لدى المجلس القضائي الذي يكون الخبير مقيدا في دائرة اختصاصه، يحول النائب العام الشكوى إلى رئيس المجلس القضائي للفصل فيها ويستدعى الخبير بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول للمثول أمام المجلس إبداء أقواله حول الشكوى المقدمة ضده، ويصدر رئيس المجلس القضائي قرارا بشطب الخبير بناء على طلب النيابة العامة، وقد يكون الشطب ألي سبب من الأسباب المذكورة سابقا، ولا بد أن يتضمن مقر الشطب الاتهام أو الخطأ المنسوب للخبير والأدلة المؤيدة له ويجري رئيس المجلس القضائي تحقيقا في الشكوى، ويرسل مقرر الشطب إلى وزير العدل للموافقة عليه، ولا يقبل المقرر أي طعن من طرف الطاعن[1].

المطلب الثاني: إسناد الخبير القضائي لمهامه

بعد الإسناد المهمة من طرف القاضي أو نائب العام يقوم الخبير بجمع البيانات اللازمة ويقوم بدراستها وتحليلها ثم يستنتج النتائج ويحررها في تقرير الخبرة بعد انتهاء من قيامه للمهام المسندة إليه، ووجب أن يشتمل التقرير على ما قام به من أعمال واستخلاص النتائج المتوصل إليها، ويجب أن

1 طاهري حسين، دليل أعوان القضاء والمهن الحرة، دار هومة، الجزائر، سنة 2001، ص 86.

يكون هذا التقرير مفصلا يتضمن كافة المسائل والبيانات الخاصة بتنفيذ عمله حتى يتسنى للقاضي وللخصوم مراجعة مختلف الإجراءات والنتائج ومناقشة ما ورد في التقرير[1].

أولا: إنجاز تقرير الخبرة

إن العرف القضائي والتقاليد المهنية قد أرست بعض القواعد الأساسية والمهمة التي يجب على الخبير احترامها عند كتابة وتحرير التقرير حتى يتمكن القاضي والخصوم من مراجعة مختلف الإجراءات والنتائج، وهذا ما نصت عليه المادة 138 من قانون إجراءات مدنية، وينقسم تقرير الخبرة إلى أقسام وهي :

أ/ الجزء الوصفي :

هو القسم الأول من تقرير الخبرة وهو الجزء الذي يمكن المحكمة من التأكد من سلامة إجراءات الخبرة وشرعيتها وعلى الخبير أن يراعى في ذلك ما يلي[2] :

- اسمه ولقبه وعنوان مكتبه؛
- أسماء وألقاب وعناوين الأطراف؛
- أسماء وكلاء أو ممثلي الأطراف ومحاميهم وعناوينهم؛
- ذكر منطوق الحكم القاضي بتعيينه بكل دقة؛
- ذكر الجهة القضائية التي أصدرت الحكم؛
- تاريخ الحكم ورقم القضية؛
- تاريخ تسليم الخبير الحكم الذي عينه وكلفه بالمهمة؛

1 حسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، دار الهومة، الجزائر2006، ص117.

2 طاهر حسين، دليل الخبير القضائي، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، 2014، ص34.

- ذكر تاريخ استدعاء الأطراف أو تمثيلهم؛
- تاريخ الانتقال إلى معاينة الأماكن محل الخبرة؛
- الإشارة إلى حضور أو غياب الأطراف المستدعية أو الأشخاص الذين تم استدعائهم؛
- ذكر وتعداد الوثائق والمستندات التي سلمت للخبير من طرف الخصوم بناء على طلب أو من تلقاء أنفسهم أو بأمر القاضي وتحديد طبيعتها ونوعه؛
- عرض ملخص الأبحاث التي قام بها أو الأعمال المنجزة كأبحاث، تجارب، تحاليل مخبرية، انتقالات، زيارات للأماكن، أسماء الشهود؛
- تصريحات الغير ممن سمعهم الخبير وعرض الأقوال وملاحظات واعتراضات الأطراف.

ب/ الجزء الأساسي:

في هذا الجزء يجب أن يقدم فيه الخبير رأيه الذي توصل إليه من جراء التحقيقات والأبحاث التي قام بها، وأن يعرض فيه بكل وضوح الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ ذلك الرأي، وهذا لتمكين المحكمة أن تقتنع بنتائجه أو لا تقتنع، وللأطراف أيضا أن يبدوا ملاحظاتهم حولها، وإلا فإن الخبرة لا تكون صحيحة، وإن رأي الخبير في التقرير يجب أن يقدم الإجابة الكافية والواضحة على أسئلة المحكمة، وإذا كانت هناك صعوبات إعترضته للوصول إلى رأي قاطع فإنه في هذه الحالة يجب أن يذكر الأسباب التي جعلت الإجابة غير واضحة وغير كافية، وفي نفس الوقت أيضا يجب عليه الإشارة إلى المصادر التي استند منها معلوماته وأن يشير إلى النصوص القانونية التي اعتمد عليها، وأن يحرر تقريره بأسلوب سليم وسهل وبعبارات واضحة تسهل مهمة القضاة، وإذا تعدد الخبراء واختلفت آراؤهم

فإن المادة 127 من قانون إجراءات مدنية أوجبت على كل واحد منهم أن يدلي برأيه وفي نفس التقرير وعليه أن يسبب رأيه ويعلله تعليلا كافيا طبقا لما توصل إليه من رأي[1].

ج/ توقيع التقرير:

إذا انتهى الخبير من تحرير تقرير على النحو المذكور سابقا وأجاب على أسئلة المحكمة وقام بالرد على ملاحظات واعتراضات الخصوم، ورأى أن تقريره أصبح جاهزا لإيداعه بكتابه الضبط، ووجب عليه أن يوقع تقريره ويؤرخه، فإن وضع التاريخ والتوقيع على التقرير يضفي عليه طابع الرسمية وإذا أغفل هذا الإجراء تعرض التقرير للبطلان[2].

د/ الوثائق المرفقة بالتقرير

وجب على الخبير إرفاق تقريره بمختلف الوثائق التي تساعد على تفسير وتوضيح ما توصل إليه من نتائج مثل الصور الفوتوغرافية، نسخ الوثائق المقدمة إليه من الخصوم أو المحكمة، الرسوم والبيانات والمخططات التوضيحية وغير ذلك من الأعمال والأشياء التي تناسب كل الخبرة وحسب كل حالة[3].

ثانيا: إيداع تقرير الخبرة[4]

يرفع الخبير تقريره إلى المحكمة التي ندبته عن طريق إيداعه لدى أمانة الضبط مع محاضر أعماله وجميع ما سلم إليه من أوراق مقابل وصل إيداع تقرير، وبعد ذلك يصبح تقرير الخبرة أحد أوراق الدعوى ولا يجوز لغير الخصوم أو المحامين النظر عليه أو سحب نسخة منه، يجوز للخبير بعد إذن

1 موالي ملياني بغدادي، المرجع السابق، ص 147و148.

2 المادة 127 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

3 أحمد هالي عبد هلا، النظرية العامة لإثبات في المواد الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

4 محمود توفيق سكندر، الخبرة القضائية، دار الهومة، الجزائر، 2002، ص22.

من المحكمة تصحيح الأخطاء المادية التي وقعت في التقرير أو إغفالات أو نسيان وذلك بتحرير تقرير إضافي يلحق بالتقرير الرئيسي على شرط أن لا يكون هذا التقرير الإضافي مكذبا أو مناقض للرأي الوارد في التقرير الأول، فالتقرير الإضافي ليس إلا تقريرا مكملا ويكون على سبيل التوضيح فقط.

المطلب الثالث: صعوبات إنجاز الخبرة وبطلانها

أولا: صعوبات إنجاز الخبرة

من أهم الصعوبات التي تعرقل من انجاز الخبرة القضائية أو تنقص من قيمتها ومكانتها ومركزها القانوني نذكر[1]:

- عدم إلمام الخبراء بالقوانين المنظمة للخبرة القضائية والتي سبق الإشارة إليها؛

- قلت وانعدام الخبراء المختصين في مجالات؛

- عدم انجاز الخبرات في الآجال المحددة لذلك وعدم شطب تمديد هذه الآجال؛

- عدم تواصل الخبير مع المحكمة أو القاضي الذي عينه لحل جميع الإشكالات التي تواجهه؛

- انجاز تقارير ناقصة بإغفال بعض النقاط المحددة للخبير، وعدم استجابته للمحكمة عندما تقوم بإرجاع المهمة إليه لإكمالها أو عندما تستدعيه لتقديم البيانات والتوضيحات الضرورية؛

- استبدال الخبير وما يترتب عليه من إعادة التبليغات للخبير القديم والجديد الأطراف، وقد لا ينجز بدوره الخبرة؛

- صعوبات انجاز الخبرة الثلاثية والخبرة المضادة[2]؛

1 فتيحة طاهيري، الخبرة القضائية في النزاعات الأسرية بين الفقه والقانون الجزائري، ص81.

2 محمد سلام، الخبرة القضائية في القانون المغربي، المغرب، 2012، ص15.

– قيام بعض الخبراء بتكليف مساعدهم بإنجاز الخبرة والاكتفاء بتوقيع التقرير؛

– اتسام بعض التقارير بعدم الدقة وافتقارها للموضوعية، وهو ما أدى إلى متابعة كثير من الخبراء؛

– انحياز الخبير لأحد الأطراف والتواطؤ معهم والتضامن وهذا ما يعرف بحالة ضم الصفوف، هذه العلاقة التي يفترض فيها الحياد وعدم الانحياز لأي أحد من الخصوم[1].

ثانيا :بطلان الخبرة القضائية

العيوب المؤدية إلى بطلان تقرير الخبير نلخصها فيما يلي :

1-الإخلال بمبدأ الوجاهية:

إن الوجاهية من الإجراءات المهمة والأساسية التي قد تؤدي إلى البطلان في حالة انعدامها خلال عمليات الخبرة وهي كالآتي :

_ ضرورة حلف اليمين قبل بدء الخبير مهمته، فيكون عمله باطلا إذا لم يتم تأديتها؛

_ عدم احترام الإجابة عن الأسئلة الموجهة للخبير وعدم إعطاء رأيه فيها؛

_ عدم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وأقوال الخصوم؛

_ تجاوز الخبير للمهمة الموكلة إليه؛

_ عدم استعماله للملاحظات متصلة بالجانب القانوني وقيامه بمصلحة الأطراف وكذا توفر سبب من أسباب الرد لا تتضح إلا بعد إجراء الخبرة[2].

1 فتيحة طاهيري، المرجع السابق، ص82.

2 أيمن بثينة، مرجع سبق ذكره، ص50.

2- عيوب موضوعية[1] :

_ عدم قيام الخبير المعين بإجراء الخبرة بنفسه، وذلك لأنه ملزم بأن يؤدي المهمة المسندة إليه بنفسه؛

_ لا يجوز له تكليف غيره للقيام بما أوكل إليه مهما كانت الظروف؛

_ لا يجوز الاستعانة بالخبير متى كانت الوقائع مشهورة، أي المسألة التي تثير إثباتا جدلا.

فالاستعانة بالخبير لن يزيد من درجة اقتناع القاضي أو الخصوم، فهي تدخل في دائرة المعارف

العامة التي تصل إلى القاضي خارج مجال الدعوى، ويحق له حينئذ التعديل عليها في الدعوى استثناء من القاعدة التي تجيز الاستناد إلى دليل لم يطرح في الجلسة، وعلى ذلك يجب أن يكون للواقعة المشهورة صفة العمومية[2].

1 فتيحة طاهيري مرجع سبق ذكره، ص84.

2 المرجع السابق، ص85.

خلاصة الفصل

تعتبر الخبرة القضائية في القانون الجزائري هي عملية البحث والتحري تهدف إلى توضيح واقعة مبادلة تقنية، أو عملية تلقائيا، ويكون ذلك بأمر من طرف الخصوم أو من طرف القاضي تلقائيا، ويكون ذلك بصدور حكم قضائي يعين من خلالها خبير وتحديد المهام الموكلة إليه كما أن للقاضي وللخصوم حق رد الخبير واستبداله بغيره.

وعلى الخبير أن يباشر مهامه عند تعيينه وأن يعد تقريره خلال المدة المحددة لإنجاز تقريره وألا يتجاوز الخبير مجال الخبرة، بحيث تكون خبرته فقط على الوقائع الفنية لا المسائل القانونية، ولا يكون تقرير الخبرة المنجزة من طرف الخبرة صحيحة ما لم يتبعها إجراءات قانونية دقيقة عليها. جاء المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بالخبرة حتى تكون لها الحجية بالإثبات وبالتالي تصبح دليلا من أدلة الإثبات في الدعوة ما لم يشبها عيب من العيوب التي من شأنها أن تؤدي إلى البطلان.

الفصل الثاني: مدخل عام إلى البيئة المحاسبية الجزائرية

تمهيد

لقد مرت البيئة المحاسبية خلال تطورها بالعديد من المراحل، وتميزت كل مرحلة بمجموعة من المميزات والخصائص، واستقر الأمر على اعتبار المحاسبة في الجزائر نظاما يهدف على تطوير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية، كما عرفت الممارسات المحاسبية تعايشا كبيرا مع تطورات الاقتصادية على مر العصور وفي المحيط الذي كانت تستعمل فيه المحاسبة.

وبالنسبة للجزائر فقد شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية مع توجهها نحو اقتصاد السوق وسعيها لاستقطاب المستثمرين الأجانب، الذين يتطلعون لاستخدام المحاسبة العصرية على الساحة الدولية فينتج عن ذلك تغيرات على البيئة المحاسبية الجزائرية حيث يعتبر المحيط الاقتصادي من أهم مكونات البيئة المحاسبية ومن أهم العوامل المؤثرة فيه.

وعليه سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية

المبحث الثاني: العوامل المشكلة، الواقع والإصلاحات البيئة المحاسبية

المبحث الثالث: تحليل واقع المحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار النظري للبيئة المحاسبية الجزائرية

إن البيئة المحاسبية تلعب دورا مهما في تصنيف الأنظمة المحاسبية للدول وأيضا تشير بأن الروابط والعلاقات السياسية لها أهمية في إنجاح عوامل البيئة المحاسبية، والبيئة المحاسبية تعد من أهم العناصر والركائز التي تتماشى مع الجزائر وتطورها اقتصاديا.

المطلب الأول: تطور المحاسبة في الجزائر

شهدت المحاسبة في الجزائر عدة تغيرات منذ الاستقلال، وكان من أهم إصداراتها المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975، وكذا النظام المحاسبي المالي سنة 2007، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على أبرز المحطات التي مرت بها المحاسبة في الجزائر. وفي هذا الإطار سنحاول استعراض هذه المحطات كالآتي[1]:

وفي سنة 1969م قامت وزارة المالية في خطوة أولى لاستبدال المخطط المحاسبي الفرنسي كمحاولة حدية، فقد شكل وزير المالية آنذاك لجنة تعمل على تحضير وإعداد مخطط محاسبي جديد يتلاءم مع التوجه الاشتراكي للجزائر في ظرف ستة أشهر، نتج عنها صُدُور الأمر رقم 10/69 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969 والمتضمن قانون المالية لسنة 1970.

وكانت المحاولة الثانية سنة 1972، حيث قامت وزارة المالية بتكليف مهمة تغيير المخطط المحاسبي إلى المجلس الأعلى للمحاسبة من خلال المادة 238 الذي تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب، بالإضافة إلى تكليفه بمهمة تنظيم ميدان المحاسبة، وقد أنشأت داخل هذا المجلس عدة لجان من بينها لجنة

1 الجريدة الرسمية العدد 110، الصادرة بتاريخ 1969.12.31، المادة 19.

التقييس لتقوم بمهمة إعداد المخطط المحاسبي الجديد، وحرت أشغال إعداد مشروع المخطط المحاسبي بالشركة الوطنية للمحاسبة (SNC) في بداية الأمر في شهر أفريل من سنة 1972، وتم تكوين فريق دائم من خبراء جزائريين مُدعمين بخبراء فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي.

المرحلة الأولى من 1962 إلى 1975

بعد الاستقلال اضطرت الجزائر إلى تمديد العمل بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957، حيث أصدر المشرع الجزائري آنذاك قانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، الذي رخص استمرار العمل بالقوانين الفرنسية ماعدا ما كان يتعارض مع السيادة الجزائرية. هذا وبعد تبني الدولة الجزائرية للتوجه الاشتراكي، عملت على تغيير القوانين التي لا تتماشى معها التوجه لذلك، وبدأت أول محاولة لتغيير المخطط في سنة 1964، لكنها اقتصرت على إنشاء بعض الحسابات وتغيير أسماء البعض الآخر، وعليه فلا يمكننا اعتبار هذه العملية (تغيير أسماء الحسابات) كمحاولة التغيير المخطط بالمعنى الحقيقي للكلمة[1].

المرحلة الثانية من 1975 إلى 1990

شهدت الساحة الاقتصادية الجزائرية تطورات هائلة في مجال المحاسبة، وذلك بعد إصدار مجموعة قوانين تنظم محاسبة قطاعات معينة مثل: الزراعة، السياحة، بالإضافة إلى قطاع البنوك والتأمينات، وإصدار قوانين ومراسيم وفيما يلي أهم الجهود المبذولة:

1 Mohamed Ouandalous, Instruments Comptables et gestion des sociétés nationale, Mémoire d'étude supérieures, université d'Alger, ISE, 1977, P: 35

– قطاع البنوك والمؤسسات المالية: وذلك ما تضمنه الأمر رقم 92–08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 والمتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

– المنشورة المؤرخة في 1990/03/11 المتعلقة بتسجيل مساهمات العمال ضمن أرباح الشركات، حيث ركز هذا الأمر على التسجيلات المحاسبية اللازمة لهذه العملية.

المرحلة الثالثة من 1990 إلى 2001

خلال هذه الفترة تم تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك من خلال الجريدة الرسمية العدد 37، الأمر رقم 35/75 المؤرخ في 04/29 /1975 يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة المادتين: 01–02، من502 الجريدة الرسمية العدد 24/76 قرار مؤرخ في 23 جوان 1975 المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، المادة 01، [1]

المرحلة الرابعة من 2001 إلى 2012[2]

وفي هذه المرحلة تم تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني ومحال تطبيقه، ثم إعداد مشروع نظام محاسبي جديد تم إعداد سبعة مشاريع للنظام المحاسبي المالي.

ونتج عن كل هذه الجهود صدور القانون رقم 07–11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي دخل حيز التطبيق إبتداءا من أول جانفي 2009 حسب المادة 41 من نفس القانون، لكنه تم إصدار مذكرة رقم 01 بتاريخ 19 أكتوبر 2010 والمتضمنة

1 الجريدة الرسمية العدد 20 الصادرة في 27 أفريل 1991، ص 19.

2 المادة 41 من نفس القانون.

التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، أي أن التطبيق سيتأجل لمدة سنة كاملة، مع ذلك فإنه تم إصدار تشريعات محاسبية تهدف إلى توضيح هذا النظام المحاسبي في الجزائر، ولقد جاء المخطط الوطني للمحاسبة بموجب القرار 7-3 ليغطي احتياجات الاقتصاد الاشتراكي.

المطلب الثاني: ماهية البيئة، البيئة المحاسبية

أولا: البيئة

البيئة هي كل ما يحيط بالكيان سواء إنسان أو حيوان أو مؤسسة وهما يتأثرا بكافة المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية وسياسية والقانونية وتكنولوجية، ومنه يمكن تعريف البيئة على أنها مجموع الظروف اجتماعية والثقافية التي تؤثر على الفرد أو الجماعة كالعرف والقوانين، واللغة المنظمات [1].

ثانيا: البيئة المحاسبية[2]

تعتبر المحاسبة كأي علم من العلوم الاجتماعية التي تمس النشاط الإنساني، محصلة للبيئة التي تعمل فيها، والبيئة المحاسبية تتكون من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والمالية والسياسية وكذلك القيود والمؤثرات التي تختلف من وقت لآخر والتي تؤثر على متخذ القرار.

وتتضمن الظروف البيئية مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على البيئة والمنظومة المحاسبية، فالبيئة المحاسبية تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبة، كما تؤثر على عملية الاشتقاق المنطقي للمبادئ والقواعد، وليست كل مظاهر المجتمع ملائمة للبيئة المحاسبية، حيث يتضح أن بعضها غير ملائم، وبعضها ملائم بطريقة غير مباشرة فقط، ونجد أن كثيرا من العوامل

1 محمد بودور، مفهوم البيئة وأهم أنواعها في التشريع الجزائري، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد2، السنة2022، ص540-544.

2 عوادي مصطفى، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013، ص 223.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ملائمة بطريقة مباشرة، وقد يكون عامل ما ملائما في فترة معينة من الزمن ثم يصبح غير ملائم في فترة أخرى والعكس صحيح، وتختلف ملائمة العوامل البيئية باختلاف المنطقة الجغرافية وعلى سبيل المثال فإن السياسة الاقتصادية الحكومية تعتبر أكثر أهمية في بعض البلاد من غيرها، وهذه العوامل البيئية هي سبب التنوع المحاسبي ووجود اختلافات بين الأنظمة المحاسبية في العالم وتتمثل هذه العوامل في: العوامل الاقتصادية، السياسية، القانوني، الجبائي والعامل المهني والتعليمي.

فالبيئة المحاسبية تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبة، كما تؤثر على عملية الاشتقاق المنطقي للمبادئ والقواعد، وليست كل مظاهر المجتمع ملائمة للبيئة المحاسبية، حيث يتضح أن بعضها غير ملائم، وبعضها ملائم بطريقة غير مباشرة فقط، ونجد أن كثيراً من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ملائمة بطريقة مباشرة، وقد يكون عامل ما ملائماً في فترة معينة من الزمن ثم يصبح غير ملائم في فترة أخرى والعكس صحيح، وتختلف ملائمة العوامل البيئية باختلاف المنطقة الجغرافية وعلى سبيل المثال فإن السياسة الاقتصادية الحكومية تعتبر أكثر أهمية في بعض البلاد عن غيرها، وهذه العوامل البيئية هي الوقوع المحاسبي ووجود اختلافات بين الأنظمة المحاسبية في العالم[1].

1 ثناء قياني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية لإسكندرية، مصر، 2003، ص 159.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية

إن البيئة تؤثر وتتأثر بالعوامل والمحيطة التي تتعايش فيه، وكذالك الوقت ومكان المتواجدة فيه وكذا العالم الخارجي الذي يحيط بها، ومن العوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية نذكر فيما يلي:

أ- العامل الاقتصادي

من بين أهم العوامل التي لها تأثير مباشر على تطور الأنظمة المحاسبية لأي دولة، يعد العامل الاقتصادي والذي بدوره ينقسم إلى مجموعة عوامل فرعية وهي: [1]

1/ درجة التطور الإقتصادي وطبيعة ونوع النظام الإقتصادي

إن درجة التطور الإقتصادي ومستوى التكنولوجيا في بلد ما يُحَدِّد إلى مدى كبير مستوى تعقد النظام المحاسبي، حيث أن النظام المحاسبي لأحد البلدان المتطورة إقتصاديا سيكون مختلفا عن النظام المحاسبي لأحد البلدان الأخرى التي تعتمد بصفة رئيسية على الإقتصاد الزراعي. [2]

2/ مصادر التمويل[3]

حيث إن نوعية التمويل تؤثر على توجهات المنظومة المحاسبية نحو تلبية حاجات فئة معينة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، فإذا كانت معظم مصادر التمويل من البنوك أو الوسطاء الماليين من الاقتراض، فإن المنظومة المحاسبة سوف تعمد إلى تطبيق السياسات والطرائق المحاسبية التي تضمن القياس التحفظي، بحيث ينعكس ذلك على تقييم الأصول بالتكلفة التاريخية والمبالغة في

1 عبد الرزاق خليل عادل عاشور أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، بحث منشور في محلة أبحاث.

2 روسيكادا، العدد رقم 03 جامعة سكيكدة الجزائر، 2005، ص 178.

3 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 249.

حجز المخصصات بهدف تخفيض رقم الدخل، أما إذا كان مصدر التمويل في معظمه يتمثل في طرح الأسهم فإن المنظومة المحاسبية سوف تتجه نحو تلبية إحتياجات المستثمرين من المعلومات والتي غالبا ما تتعلق بربحية السهم[1].

3/ حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية

يعد حجم الأنشطة الاقتصادية الدولية أهم العوامل المؤثرة على المنظومة المحاسبية، وأحد الأسباب التي تُؤدِّي إلى وجود الاختلافات المحاسبية بين الدول، فكلما إرتفع حجم التعاملات التجارية الدولية زادت الحاجة إلى تقارير وإفصاح أفضل، وتزداد الحاجة كذلك إلى ممارسات محاسبية جديدة تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها من الإجراءات[2].

4/ مستوى التضخم

يعتبر التضخم من بين العوامل التي لها تأثير كبير على البيئة المحاسبية وأحد أسباب الاختلافات بين المنظومات المحاسبية الدولية، ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع المتاحة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق[3].

1 ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد قال، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006، ص101.

2 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 250.

3 التجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لإستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 188.

5/ الروابط والعلاقات الإقتصادية

تؤثر الروابط والعلاقات الإقتصادية بين الدول بدرجة كبيرة على المنظومة المحاسبية، وأحد هذه الروابط الاستعمار، حيث غالبا ما تتبع الأنظمة المحاسبية في الدول المحتلة الدول التي استعمرتها، حتى وإن كانت غير ملائمة لبيئتها المحاسبية، وأحد الروابط الأخرى التي لها تأثير على المحاسبة تجد الاتحادات أو التكتلات الإقتصادية الدولية والإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي، وتعتبر مجموعة أوروبا الإقتصادية من أهم وأكبر المجموعات التي لها تأثير على المنظومات المحاسبية للدول، حيث تسعى إلى التكامل التام على المستوى الإقتصادي، عن طريق إعادة النظر في الأنظمة المحاسبية وتعديلها إلى درجة تحقيق التوافق المحاسبي التام بين تلك الدول، وكان ذلك عن طريق تنصيب لجنة محاسبية دولية تعمل على تضييق الاختلافات المحاسبية بين دول الأعضاء[1].

6/ الاستقرار الاقتصادي

إن تعرض المستثمرين والدائنين للمخاطر الإقتصادية يرتبط مباشرة بدرجة عدم الإستقرار الإقتصادي، حيث إن الإقتصاد غير مستقر تصعب فيه عملية التنبؤ، حيث يُعد الإستقرار الإقتصادي من بين العوامل التي تُسهل من الناحية الفكرية عملية التطوير والتحسين المستمر لنظام محاسبي سليم وملائم[2]

1 التجاني بالرقي دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لإستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، مرجع سابق، ص 311.

2 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 251.

ب- النظام السياسي

تختلف الأنظمة السياسية في العالم من نظام ديمقراطي، نظام ملكي، نظام ديكتاتوري وغيرهم، ومهما كانت نوعية النظام السياسي الذي تتبناه الدولة فإن له تأثير كبير على المنظومة المحاسبية، ففي النظام الديكتاتوري لا توجد حرية سياسية ولا يستطيع الشعب التأثير على سياسته، وبالتالي لا يستطيع خلق وتطوير مهنة المحاسبة، بشكل يبرز فيه مبدأ الإفصاح الكامل والعادل، ويقول البلقاوي "إن القمع السياسي في أي دولة ينتج عنه خسارة وفقد الحرية المجتمع" وهذا أمر يمكن أن يُعيق إلى حد ما تَطور مهنة المحاسبة[1].

ج- النظام القانوني والجبائي

إن تأثير الأنظمة القانونية والجبائية على البيئة المحاسبية كبير ويختلف من دولة لأخرى، وتعتبر القوانين الجبائية في كثير من البلدان السبب الرئيسي وراء استخدام المحاسبة، حيث تلزم القوانين بهذه الدول الشركات بالامتثال لممارسات وطرق وتقارير محاسبية مُعيَّنة عند إعدادها لقوائمها المالية وفي دول يكون تأثير القوانين محدوداً جداً، حيث إن الشركات بهذه الدولة غير ملزمة بالإمتثال للقوانين بمقدار ما هي حريصة على إيجاد حلول عادلة وصادقة للقوائم المالية تتماشى مع المبادئ المحاسبية للدولة، ويجد في بعض الدول أن القوائم المالية تعتبر أساس تحديد الضرائب بينما تجد في دول أخرى إعداد تسويات للقوائم المالية بهدف الضرائب ويتم إرفاق هذه التسويات في مرفقات للقوائم[2]

1 بن لاغة محمد، دراسة عوامل البيئة المحاسبية على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص29.

2 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 252- 253.

د- مهنة المحاسبة والمراجعة ومستعملو القوائم المالية[1]

تعد كذلك مهنة المحاسبة من العوامل التي تُسبب اختلافات محاسبية بين الدول، خاصة قوة وتأثير المنظمات المهنية المحاسبية على المشرع القانوني، وكذلك درجة المنافسة بين هذه المنظمات، حيث نجد أن مهنة المحاسبة غالبا ما تزدهر وتنشط في الدول الديمقراطية الرأسمالية، بينما يكون دور مهنة المحاسبة محدوداً بالدول الديكتاتورية.

كما أن مستخدمي القوائم المالية في الدول التي تعترف بالملكية الخاصة والتي يجوز فيها القطاع الخاص على أسهم في الشركات هم تأثير كبير على المنظومة المحاسبية لأنهم يشترطون توفير قوائم مالية صادقة وموثقة عن وضعية الشركات التي يساهمون فيها.

هـ- التعداد السكاني

يؤثر التعداد السكاني على البيئة المحاسبية، فكلما زاد عدد السكان كلما ارتفع عدد الأشخاص المهتمين بمهنة المحاسبة، وهذا من شأنه أن يساعد في توفير الإطارات التي لها تكوين خاص في المجال المحاسبي، فمثلا تطورت الممارسات والأنظمة المحاسبية وكذلك التعليم المحاسبي في كل من الهند وباكستان ومصر بالرغم من أن هذه الدول مازالت تعتبر بلدانا نامية. [2]

1 مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، سنة 2012، ص48.

2 محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص 165-166.

و-عامل اللغة

تؤثر المحاسبة على السلوك اللغوي وغير اللغوي للمُستخدمين، كما أن اكتساب اللغة المتطورة يساعد على الولوج في الأسواق العالمية، كما أن الأنظمة المحاسبية المتطورة تصدر باللغات الحية، وتلقى رواجاً كبيراً بين المهنيين والأكاديميين المختصين في المحاسبة والمراجعة وبين المكلفين والمشرفين على إدارة وتنظيم الأسواق المالية وكذلك بين المتعاملين الإقتصاديين على المستوى الدولي.[1]

ز- عامل الثقافة

تعتبر الثقافة من العوامل التي تؤثر على المنظومة المحاسبية، حيث تعتمد على إفتراض أن المفاهيم المحاسبية في بلد ما متميزة مثل بقية السمات الثقافية الأخرى، حيث أجمعت الكثير من الدراسات التي تناولت تأثير عامل الثقافة على المنظومة المحاسبية، حيث ذكرت أن التشريعات والأنظمة المحاسبية الخاصة ببلد ما تعكس مستواه الثقافي والاقتصادي والسياسي والقانوني، ويُؤدي ذلك إلى وجود إختلاف بين الدول في الأنظمة المحاسبية. [2]

ح- المستوى التعليمي

تتأثر المنظومة المحاسبية لأي دولة ما بشكل كبير بالمستوى التعليمي لمواطني تلك الدولة، والمستوى التعليمي يتأثر بدوره بعدة عوامل هي:

- درجة الأمنية في المجتمع؛

1 احمد الرياحي بلقاوي، نظرية المحاسبة، ترجمة رياض العبد الله طلال حجاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2 محمد المبروك أبوزيد مرجع سابق، ص 181 ا المرجع السابق ص ص 184-185 - المرجع السابق، ص 194.

- معدل المواطنين الحاصلين على مستوى التعليم الثانوي والجامعي؛
- الاتجاه العام للمنظومة التعليمية (ديني، مهني)؛
- مدى مطابقة نظام التعليم لاحتياجات ومتطلبات المجتمع.

ط-الديانة

يؤثر الدين بمفهومه الواسع والدين الإسلامي خصوصا على المفاهيم المحاسبية الأساسية، ففي كثير من البلاد الإسلامية مثل باكستان والسعودية يتم تحريم الفائدة على القروض، حيث قررت حكومات البَلَدَيْنِ وضع نظام اقتصادي خالي من الفوائد باعتبارها تمثل ربا، مما خلق حاجة إلى إيجاد ممارسات محاسبية تتكيف مع هذا الواقع، كما توجد بعض المتطلبات الدينية قد يتم تفسيرها بشكل مختلف في البلدان المختلفة، ومثال ذلك السعودية حيث تُلزم سيدات الأعمال على أن يكون لديهم مُرافق مُحرم من الرجال عند التعامل مع الإدارات الحكومية ومنظمات الأعمال ويمنع عليهم التعامل حتى مع موظفيهم على خلاف دول إسلامية أخرى أمر هذا النوع من التعامل[1].

ي- البحث العلمي

كانت المواضيع المحاسبية التي تهتم بتحقيق التوافق وتوحيد الأنظمة المحاسبية من المواضيع التي تناولها الباحثون على مختلف المستويات، وقد نتج عنها العديد من الأعمال العلمية التي ساهمت في حل المشاكل المحاسبية الدولية، ووضع المعايير والمفاهيم المناسبة، وهذه الجهود قد ساهمت في تغيير الأنظمة والبيئات المحاسبية الوطنية، لذلك تقوم كليات المحاسبة في كل دول العالم بإعادة

1 أمين السيد أحمد لطفي، المحامية الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 258.

النظر في المناهج التعليمية بشكل مستمر من أجل مواكبة التغيرات التي تمس مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والمالي.[1]

المبحث الثاني: العوامل المشكلة، الواقع والإصلاحات البيئة المحاسبية

تسعى كثير من دول العالم إلى مواكبة هذا التطور عن طريق تحقيق انسجام البيئة الداخلية مع مختلف التحولات العالمية في جميع الميادين، حيث تعد المحاسبة أحد المجالات التي لها دور كبير في تكييف البيئة الوطنية مع البيئة الدولية من خلال النظام محاسبي ومعايير محاسبية دولية، نظرا لدورها الكبير في تقليل من درجة الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية لبلدان العالم.

المطلب الأول: العوامل المشكلة للبيئة المحاسبية

إن العوامل المشكلة للبيئة المحاسبية تتأثر بجملة مع العوامل السائد داخل البلد ولابد أن تعرف كيفية التعامل معها بشكل صحيح وبدون أي خطأ، ومن هنا سنعرض بعض العوامل التي تبني البيئة المحاسبية.

أولا: العوامل الإقتصادية

تؤثر العوامل الإقتصادية بجملة من التأثيرات نذكرها فيما يلي[2] :

1 Elena Barbu, une meilleure connaissance de l'environnement comptable, Op.Cit, P: 124.

2 بن لاغة محمد، دراسة عوامل البيئة المحاسبية على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص19.

1) درجة تطور ونوع النظام الاقتصادي السائد.

تؤثر درجة التطور الاقتصادي ونوع النظام الاقتصادي (الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الرأسمالي) المتبني في دولة ما يؤثر مباشرة على الممارسات المحاسبية الموجود في تلك الدولة.

- درجة التطور الاقتصادي:

ففي الاقتصاديات ذات النمو الاقتصادي الكبير يجب أن تؤدي المحاسبة دورها في المجتمع كأداة للقياس والإفصاح لمواكبة التطورات والتعقد الذي يحصل في الأنشطة الاقتصادية من خلال إيجاد نظم ومعايير محاسبية متطورة، كما نجد أن في الاقتصاديات المتطورة يكون اقتصادها مرتفع التكنولوجيا وتتعقد فيه النشاطات والشركات الاقتصادية، وبالتالي فإن المحاسبة يجب أن تتطور لتلبية المتطلبات الجديدة لمتخذي القرار التي تتطور بتطور النشطات الاقتصادية (يزداد مشكل الرقابة، تقييم الأداء واتخاذ القرار).

أما في الاقتصاديات الأقل تطورا فنجد أن الأنشطة الاقتصادية تكون أقل تعقيدا وتطورا مما هي عليه المتطورة، وبالتالي فهي لا تحتاج إلى محاسبة معقدة لتلبية احتياجات مستعملي القوائم المحاسبية. [1]

- نوع النظام الاقتصادي:

يحدد نوع النظام الاقتصادي المطبق بدولة دور وأهداف المحاسبة وبالتالي الممارسات المحاسبية الموجودة فيه، لأن الشيء المحدد لهدف ودور المحاسبة هو كيفية تنظيم الاقتصاد من

1 بن لاغة محمد، مرجع سابق، ص20.

طرف الدولة وبالتالي ما طبيعة الدور الذي تلعبه المحاسبة، ففي الاقتصاديات الموجهة يكون كل شيء مراقب من طرف الدولة ومحدد مركزيا(الأسعار، العرض الطلب...إلخ)، في هذه الحالة يكون للمحاسبة دورين أساسين هما المساعدة في عملية التخطيط المركزي والمساعدة في مراقبة الاقتصاد، ولا يكون هدفها المساعدة على تحقيق الربح وهو عكس ما تكون عليه في الاقتصاد الرأسمالي الذي تلعب فيه الدولة دور المنظم دون التدخل في الحياة الاقتصادية، حيث تحدد الأسعار عن طريق العرض والطلب في السوق، وهو ما يخلق جوا من المنافسة ويجعل دور المحاسبة يكمن في تحديد الأرباح والمساعدة في القرارات من طرف أعوان الاقتصاديين، ولكن يعتبر الكثير من الكتاب أن الاقتصاد الرأسمالي هو الأنسب لتطور المحاسبة لأن دور المؤسسة فيه لا يجب أن يقتصر فقط على إنتاج السلع والخدمات، بل يجب أن يتعدى إنتاج معلومة محاسبية ومالية لتلبي احتياجات مستعمليها، وهو ما سيخلق الكثير من الضغوط على المحاسبة لتلبيتها مما يجعلها في تطور مستمر.

2) الروابط والعلاقات الاقتصادية:

تعتبر الروابط والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى من العوامل التي تؤثر على الممارسات والنظم المحاسبية للدول، ويعتبر الاستعمار عاملا مهما في ذلك, حيث أن الدول المستعمرة بعد خروجها من الاستعمار تلجأ إلى تطبيق النظام المحاسبي الخاص بالدول التي الاستعمرتها لأنها تكون منهكة من طرف الاستعمار، ولأنها لا تملك الإمكانيات والوقت لإنشاء نظام خاص بها يتلاءم مع بيئتها. ومثال ذلك الجزائر عند استقلالها سنة 1962 عن فرنسا قامت بتبني النظام المحاسبي العام الفرنسي plan comptable Général Français (PCG).[1]

1ابن لاغة محمد، مرجع سابق، ص 22.

3) مستوى التضخم:

يعتبر التضخم أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الممارسات المحاسبية، حيث كلما كان معدل التضخم السائد مرتفع كلما ازدادت معه مشاكل التقييم بالتكلفة التاريخية. ويعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملحوظ في المستوى العام للأسعار، مما يجعل تقييم الأصول حسب مبدأ التكلفة التاريخية غير صالحا لكي تعكس القوائم المالية الواقع الحقيقي للشركات، وهو ما يستوجب القيام بتعديلات على الممارسات المحاسبية من أجل معالجة الآثار الناجمة عن التضخم كاعتماد مبدأ القيم الجارية في عملية التقييم[1].

4) مصادر التمويل:

ساهمت التكنولوجيا في تسهيل حركة رؤوس الأموال وتوفير المعلومات اللازمة لعمليات اتخاذ القرار والرقابة والمتابعة لتلك الأموال وتقييم إدارتها. مما لا شك فيه إن ذلك ساهم في خلق ضغوط كبيرة تقع على عاتق واضعي القواعد والمعايير المحاسبية تتمثل بالمسؤولية العامة والإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية، وما يتطلبه ذلك من تطور تكنولوجي في بيئة الأعمال كي تكون البنية الأساسية قادرة على جذب رؤوس الأموال، لأن أصحاب رأس المال يحتاجون إلى معلومات عن البدائل الاستثمارية لمواردهم، وفي الوقت نفسه فهم بحاجة إلى مثل هذه المعلومات المالية وفق أسس قابلة لإبراز الحقائق عن ربحية استثماراتهم وقابليتها للمقارنة مع الفرص الاستثمارية البديلة ومخاطرها.

ففي الدول التي تكون مصادر تمويلها معتمدة على الأسهم المملوكة من قبل الأفراد والشركات أو مؤسسات الاستثمار، فإن الحاجة ستتجه لقواعد ومعايير محاسبية لتكييف التقارير المالية نحو

1 ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية 2013، ص21.

العدالة والمسؤولية العامة والإفصاح عن المعلومات، وهنا ستبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في تسهيل تلك المهمة. أما في دول أخرى حيث تعتمد أساس المديونية (الاقتراض) في تلبية رأس المال فإن الشركات تكون معتمدة بشكل كبير على البنوك والحكومة في توفير رأس المال، وسوف تتجه القواعد والمعايير هنا نحو متطلبات لتلبية حاجة البنوك وتحمي الدائنين وستكون البنوك هنا مطالبة بالتوسع لتطوير تكنولوجيا المعلومات كي تستطيع مجاراة متطلباتها وتحقيق الاستفادة من قروضها الممنوحة وضمان رقابتها[1].

ثانيا: العوامل الاجتماعية للبيئة المحاسبية

تؤثر العوامل الإجتماعية بعدد من التأثيرات نذكرها فيما يلي :

1) الدين:

يمثل الدين أحد مكونات العوامل الاجتماعية لما يحمله من قيم وعقائد تمثل مرشدا لحياة الأفراد والمجتمعات لعلاقتهم الروحية مع الله وفيما بينهم، ومع ذاتهم، إن الدين كعنصر مؤثر في البيئة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمؤسسة وبالتالي المجتمع، فهو يؤثر أيضا في البيئة المحاسبية لما يتضمنه من أسس وإرشادات ذات قيم تلزم الأفراد تطبيقها عند التعامل بالأمور التجارية والمالية، واحترامها وعدم الخروج عن أحكامها. ولكل دين خصوصيته وتعاليمه الواجبة الإتباع في العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية، وفي المنطقة العربية فإن الدين الإسلامي هو دين الدول العربية الرئيسي مع حفظ حقوق الأديان الأخرى، وطبقا لمنهج الدين الإسلامي فإن التعاملات الاقتصادية تقوم على مجموعة من الأسس والقيم التي حددها المشرع والتي تعمل على تنمية الأموال واستثمارها بشكل يحقق

1 الدكتورة ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سابق، ص288.

المصلحة العامة والرفاهية والنمو ولكن دون الاستغلال والاحتكار والخداع والربا وتعظيم أرباح الأغنياء على حساب الفقراء .

إن دور تكنولوجيا المعلومات قد ساعدت أيضا على إعلاء مبادئ وقيم وشعائر الدين وتسهيل دراستها للدارسين لها وإيصالها إلى مختلف بقاع الأرض الكترونيا، كما أنها ساعدت على استخدام معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل عن المعايير المحاسبية الدولية للتطبيق في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.[1]

2) التعليم:

تتأثر المحاسبة بالتعليم المتاح في المجتمع سواء كان أكاديميا أو مهنيا باعتباره أحد عناصر البيئة أو إكسابها للآخرين فقط وإنما العمل على تطوير مهارات وعلوم غير موجودة أصلا وبناء مستقبل ثقافي فلا يمكن تصور أن المحاسبة يمكنها أن تكون متطورة في بلد ما ذا بيئة ثقافية واجتماعية وسياسية وتعليمية رديئة، فهي تتعامل بالأرقام وتحتاج لمن يستخدمها أن يكون على درجة عالية من الثقافة في العلوم المالية والإدارية، إضافة إلى مهارة فنية في قياس وتفسير أرقام النتائج، ومنذ العقود الأخيرة من القرن الماضي أضيفت سمة جديدة لمواصفات المحاسب وهي أن يكون على درجة مقبولة من المعرفة بتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها والقدرة على إدارة برامج المحاسبة الإلكترونية، إضافة إلى إلمامه بلغة أجنبية عالمية.[2]

1 الدكتورة ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سابق، ص292.

2 مرجع سابق، ص292.

أما بالنسبة للتعليم فقد بذلت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا جهودا كبيرة من أجل القضاء على الأمية وكذلك من أجل تحسين التعليم ولذلك يقدم التعليم بجميع أطواره مجانا، لكن يلاحظ أن نوعية التعليم تبقى ضعيفة الشيء الذي ينعكس على جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، وبالنظر إلى طريقة الحصول على ترخيص ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر فهي تمنح من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة الذي كان يشترط لحصول المرشح على شهادة الخبير المحاسب حصوله على شهادة الليسانس في تخصصات متعلقة بالمحاسبة زائد تربص ميداني لمدة سنتين لدى خبير محاسب أو الشركة الوطنية للمحاسب. [1]

ثالثا:العوامل القانونية للبيئة المحاسبية

تؤثر العوامل القانونية ببعض من التأثيرات نذكرها فيما يلي[2] :

1) القانون التجاري:

يعتبر الوسيلة الأساسية التي تنظم الجوانب الاقتصادية داخل البلد فهو يتضمن أنواع الشركات التجارية ويعالج الجوانب المتعلقة بإنشائها وتأسيسها وعملية إفلاسها وتسييرها، كذلك توزيع الأرباح بين الشركاء، ويحدد طبيعة ونوع الدفاتر المحاسبية الإجبارية التي يجب على الشركات مسكها بالإضافة إلى القوائم المالية التي يجب الإفصاح عنها والجهة التي تصادق عليها وطرق وشروط تعيينها.

1 بن لاغة محمد، مرجع سابق، ص31.

2 مرجع سابق، ص33.

2) القانون الجبائي:

من المعروف أنه يوجد نوعين من النتيجة الخاصة بالشركات هما النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية بحيث يتحصل على الأولى عند تطبيق القانون المحاسبي والثانية يتحصل عليها عند تطبيق القانون الضريبي، كما أن درجة الاختلاف بينهما ترجع إلى درجة التطابق والاختلاف بين القوانين، ومن المعروف أيضا أن في دول يكون فصل بين القانونين الشركات بنوعين من الإفصاح، يوجه الجبائي إلى الإدارة الضريبية من أجل فرض الضريبة ويوجه المحاسبي إلى المساهمين وبقية مستعملي المعلومة المحاسبية، بل أكثر من ذلك تخضع الممارسات المحاسبية إلى القوانين الجبائية حيث تحدد هذه الأخيرة ما هي التطبيقات المحاسبية المسموح للشركات تطبيقها وما هي غير المسموح تطبيقها مثل طرق الإهتلاك والمصاريف التي يسمح بحسمها من نتيجة الدورة وما هي تلك غير المسموح بحسمها وغيرها.[1]

المطلب الثاني: واقع المحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية

للإحاطة الجيدة بواقع البيئة المحاسبية الجزائرية، وجب علينا تحليلها استنادا للمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة باعتبارها المعني بتطبيق المعايير الدولية IAS/IFRS وعليه سوف نتناول أهم خصائص هذا المحيط.

1 بن لاغة محمد، مرجع سابق، ص 30.

1. النسيج المؤسساتي

1.1. السوق الرسمي

مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمراحل عديدة تخللتها فترات مهمة تزامنت مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، لذا يجدر بنا ونحن بصدد دراسة النسيج المؤسساتي، أن نميز بين فترتين أساسيتين[1]:

الفترة الأولى: بداية من الاستقلال والتي تميزت بهيمنة الدولة على ملكية المؤسسات الاقتصادية من خلال تحكم الدولة في وسائل الإنتاج، واحتكارها المطلق لبعض القطاعات الحيوية والإستراتيجية. اقتصر دور المؤسسة في هذه الفترة على الدور الاجتماعي والتنموي الذي كلفت به على حساب دورها الطبيعي والمتمثل في التركيز على مبدأ المردودية والربحية لضمان استمراريتها، الأمر الذي أثقل كاهل المؤسسات الوطنية التي تحملت أعباء معتبرة أدخلت هذه المؤسسات في عجز مزمن يتم معالجته بالإعانات التي تقدمها الخزينة العمومية. أما القطاع الخاص في هذه الفترة فقد كان دوره هامشيا يقتصر على بعض الخدمات والأنشطة التجارية وخدمات النقل البري وبعض الصناعات الاستهلاكية والفلاحة والمقاولات[2].

في ظل هذه الفترة ارتكز دور المحاسبة على قياس الربحية التي تعتبر أساسا للاقتطاع الضريبي، بالإضافة لتحديد بعض المؤشرات التي تدخل مباشرة ضمن الحسابات الوطنية المجمعة (مثل القيمة المضافة، الاستهلاك، الإنتاج وغيرها) وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المالية كان يُجيب في الواقع عن الاحتياجات التي تعبر عنها الدولة، نظرا لملكيتها المطلقة لهذه المؤسسات، وعليه

1 بلغيث مداني، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق ذكره، ص188.

2 قنيش محمد، زايري بلقاسم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد 29، السنة 2022، ص4.

فإن حجم المعلومات المالية المفصح عنها محدود بإصدار قائمتين (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، كما ارتبطت جودة المعلومات وإمكانية الوصول إليها بمبدأ الحيطة والحذر والسرية التي ميزت سلوك الشركات الوطنية.[1]

الفترة الثانية: تميزت هذه الفترة بتغيير التوجه الاقتصادي الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والذي تزامن مع مجموعة من التحولات الاقتصادية الهامة والتي فرضتها ضغوط داخلية وخارجية أدت بالجزائر إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية في بداية تسعينات القرن الماضي. وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول إلزامية العمل على خصخصة المؤسسات الاقتصادية بموجب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتضمن إستراتيجية تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي وإلغاء تحكم الدولة في ملكية المؤسسات الاقتصادية خاصة تلك المكونة للقطاعات التنافسية، صاحب هذه الإصلاحات مجموعة من الإصلاحات القانونية والتشريعية والتي تهدف إلى دعم المستثمرين في القطاع الخاص الوطني وإتاحة الفرصة لرأس المال الأجنبي للدخول إلى الأسواق الوطنية[2].

نتج عن الإصلاحات السابقة الذكر هيمنة القطاع الخاص، وبصفة خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل نسبة مرتفعة من النسيج المؤسساتي الوطني وفق ما صرح به المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والمناجم، أي ما يمثل الأغلبية الساحقة من مجموع المؤسسات التي يضمها الاقتصاد الوطني، أصبحت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2019، (1719451 مؤسسة صغيرة ومتوسطة). بينما يمثل القطاع العام نسبة صغيرة جدا من

1 بلغيث مداني، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق ذكره، ص190.

2 مرجع سابق، ص190.

النسيج المؤسساتي الوطني، إضافة لذلك نمثل المشاريع الأجنبية والتي تنشط في الجزائر ما عدده 676 مشروع.[1]

2.1.السوق غير الرسمي (السوق الموازية)

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في الميدان الاقتصادي، فقد أضحى ظاهرة عالمية تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، وذلك راجع لمرونته العالية واستيعابه لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة على حد سواء، خاصة في ظل تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. وقد تعدد مسمياته (الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري)، لكن اتفق معظم الباحثين على سرية ولا نظامية هذا الاقتصاد. ويعرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه كل مجموع الأنشطة والمعاملات التي يمارسها الأفراد والشركات، ولا يتم إحصائها بشكل رسمي، أي الأنشطة الاقتصادية التي يتم إخفائها بغرض التهرب الضريبي أو لتجنب القيود القانونية المفروضة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية. [2]

وتعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويرجع ذلك إلى العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البيئة الجزائرية، والتي انتشرت بشكل واسع بعد تبني الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي في سنة 1990م، حيث ظهرت الأنشطة غير الرسمية في معظم القطاعات الاقتصادية، وأصبحت تمثل نسب معتبرة من أنشطة كل قطاع. ويعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية أو خارجية، خاصة منها تقلبات أسعار النفط، المصدر الأساسي لإيرادات الدولة،

1 بلغيث مداني، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق ذكره، ص192.

2 دواق سميرة، مرجع سابق، ص185.

وأصبحت تمثل نسب معتبرة من الأنشطة الاقتصادية لكل قطاع، وبالتالي تشكل نسبة معتبرة من الناتج الإجمالي، وهذا يعد عائقا كبيرا أمام التنمية لأنه يحرم خزينة الدولة من عائدات جبائية كبيرة قادرة على تخفيض عجزها وحتى القضاء عليه، كما يحرم البنك المركزي من العملة الصعبة التي لا تمر داخل الجهاز البنكي، إضافة على ذلك التأثير السلبي على توازنات السوق الداخلية، لذلك على الجزائر استقطاب هذه الثورة الاقتصادية المهملة والمورد المالي غير المستغل، بمحاولة تقنية ودمجه في الاقتصاد الرسمي.[1]

2. القطاع المالي

1.2. السوق المالي [2]

بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، هذا راجع للعديد من العوامل أولها حداثة هذا السوق. تعود فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987 ودخلت حيز التطبيق عام 1988، أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، حيث تم إنشاء مؤسسة تدعى بشركة القيم المنقولة S.V.M مهمتها تشكل إلى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة وقد قدر رأس مالها بـ 320.000 دج، وبتاريخ 1991/05/28 تم إصدار أولى التشريعات الخاصة بالبورصة من خلال المرسومين التشريعيين 91-169 و91-170، جاء هذين المرسومين لتقنين التعامل بالقيم المنقولة، وقد حدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات من قبل الحكومة وشركات المساهمة. بقيت هذه الشركة دون تشغيل وتأخرت في

1 دواق سميرة، مرجع سابق، ص192.

2 كمال الدين الداهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 28.

الانطلاق بالنظر إلى الصعوبات والعوائق التنظيمية والقانونية والمالية التي مرت بها الشركة في تلك الفترة، بالإضافة إلى بعض المشاكل المرتبطة بمهامها. وبغرض تجاوز هذه العقبات تم اتخاذ قرار رفع رأسمالها في فيفري 1992 ليصل إلى في نهاية سنة 1992 إلى 9.320.000 دج، إلى جانب تغيير اسمها من شركة القيم المنقولة SVM إلى بورصة القيم المتداولة B.V.M لتنطلق رسميا في العمل، بعد صدور المرسوم التشريعي رقم93-10 المؤرخ في ماي 1993، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، توإلى بعد ذلك صدور عدد من المراسيم والقوانين والأنظمة قصد استكمال شروط قيام بورصة الجزائر، إلى أن نشاطها بقي إلى حد الساعة بطيئا جدا وهذا راجع للعديد من الأسباب الاقتصادية والثقافية التي تعاني منها بيئة الأعمال في الجزائر.[1]

2.2. البنوك والمؤسسات المالية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية من أهم العناصر المكونة للبيئة المالية لبلد ما، حيث تعد هذه الأخيرة عصب الاقتصاد في كل الدول ذلك أن مجمل المعاملات الاقتصادية لابد أن تتم من خلالها، ولعل الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي أكبر دليل على ذلك، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمراره واستقراره.

ومن أجل تطوير النشاط البنكي قامت الجزائر بإصلاح المنظومة البنكية من خلال إصدارها للعديد من القوانين والتشريعات، حيث تم إصدار القانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 1986/08/19، والمتعلق بنظام البنوك وشروط الإقراض، كمحاولة لإصلاح المنظومة البنكية بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، وبصدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والصرف والذي يعتبر نقطة تحول لمسار النظام البنكي، سمح

1 كمال الدين الداهراوي، مرجع سابق، ص28.

هذا القانون بتأسيس محيط بنكي جديد يتماشى أكثر مع التوجه نحو تحرير الاقتصاد كما سمح بترشيد العمل البنكي وبروز المنافسة، لكن سرعان ما توقف هذا التطور الإيجابي بسبب فضيحة بنك الخليفة وقضية البنك الصناعي التجاري، التي أثرت على مسار تطور القطاع الخاص بالجزائر[1].

وبسبب وجود ثغرات في هذا القانون، تم إصدار الأمر 01-01 المؤرخ 2001/02/28 المتعلق بالنقد والقرض، وجاء فيما بعد الأمر 03-11، المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض قصد تحسين الإطار التشريعي لهذا القطاع وقد جاء هذا الأمر لتحديد القواعد والآليات التي يجب أن يخضع لها عمل البنك المركزي المسمى بنك الجزائر، وكذا المؤسسات البنكية الأخرى وكيفية مراقبتها لمدى احترامها لمقاييس التسيير الموجهة لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء اتجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية.

ثم تلاه الأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر 03-11 والذي ركز بالدرجة الأولى على أخلاقيات العمل البنكي، والمسائل المرتبطة بالرقابة، وكذا إجراءات التي يتخذها البنك الذي تحت التصفية. يقدر عدد البنوك والمؤسسات المصرفية الناشطة في الجزائر حالية بـ 29 مؤسسة تضمن قائمتين للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة وفقا لقرار بنك الجزائر إلى غاية 2018/01/02[2].

بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تعزيز دور القطاع البنكي إلا أن المتتبع لواقع البيئة المالية في الجزائر يجد أنه لازال متأخرا مقارنة بالأنظمة المصرفية العالمية وحتى العربية ويعاني العديد من المشاكل، وباعتبار أن للبنوك في الجزائر دور أساسي في تمويل المؤسسات كونها المقرض

1 كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص29.

2 حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013/2012، ص168.

الأساسي، فإنها من المفروض أن تلعب دورا فعالا في تطوير الإفصاح عن المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية والتي تسمح بتقييم الوضعية المالية لهذه الأخيرة بما يسمح للمقرضين أو الدائنين بتقدير المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة، ويرى عوينات فريد (2016) في هذا الخصوص أن دور البنوك التجارية الجزائرية في الوقت الحالي في التأثير على مستوى الإفصاح محدود جدا ويعود ذلك في نظره إلى النسيج المؤسساتي في الجزائر تغلب عليه الشركات الفردية والعائلية والتي تعتمد في تمويلها على التمويل الذاتي والذي يجعلها غير مجبرة على إعداد قوائم مالية محاسبية خاصة وأن القانون الجبائي يلزمها فقط بإعداد القوائم الجبائية فقط، كذلك الأهمية التي توليها البنوك للضمانات المقدمة على حساب القوائم المالية وذلك لعدة ثقتها في المعلومات المفصح عنها ضمن هذه الأخيرة.[1]

المطلب الثالث: واقع البيئة المحاسبية في ظل الإصلاحات

للوقوف على واقع البيئة المحاسبية في الجزائر، وجب علينا تحليلها وإسنادها للمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسات باعتبارها المعني بالتطبيقات المحاسبية، وكذا إلى واقع نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر، بالإضافة إلى واقع المهنة المحاسبية.

أولا: المحيط الاقتصادي للمؤسسات.

نحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى أهم خصائص هذا المحيط وذلك من خلال ما يلي:

1- تطور أشكال المؤسسات: دخلت الجزائر في تحولات اقتصادية هامة فرضتها ضغوط داخلية وخارجية، فبعدما انتهجت سياسة الاقتصاد الاشتراكي بعد الاستقلال والذي كان أهم ما يميزه هو ملكية

1 دواق سميرة، مرجع سابق، ص172.

الدولة لوسائل الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، ومع مرور الوقت شهد الاقتصاد تغيرات كبيرة كان أهمها خوصصة المؤسسات العمومية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

فبعد البرامج المتعددة للخوصصة أصبحت أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتكون من مؤسسات القطاع الخاص وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي شهد عددها تطورا بالغ الأهمية بعد سنة 2000، إذ أصبحت تمثل نسبة 71.5% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية سنة 2009[2].

2-البيئة الجبائية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر: وتبني النظام المحاسبي المالي، عرف النظام الضريبي بعض التعديلات في النصوص الجبائية حتى تكون مطابقة لأحكام المحاسبة المالية الجديدة، لا سيما تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية فيما يتعلق بالإهتلاكات والمؤونات خصم المصاريف الإعدادية، التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي، إعادة تقييم الأصول ومتابعة العقود طويلة الأجل.

وقد تمثل ذلك في القوانين المعدلة والجديدة والتي تهدف إلى تقليل الآثار الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال القوانين التالية[3]:

- قانون المالية التكميلي المتعلق بسنة 2009؛
- قانون المالية المتعلق بسنة 2010؛

1 مداني بن بلغيه فريد عوينات الإصلاح المحامين في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية مداخلة الملتقي العلمي الدولي حول الإسلام المناسبي في الجزائر، جامعة ورقلة الجزائي يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص 09.

2 المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009، يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات مسك محاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

3 حميداتو صالح، بوقفة علاء، دور معايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات، الجزائر، 2019، ص 10.

- قانون المالية التكميلي المتعلق بسنة 2010.

3-البنوك والمؤسسات المصرفية في الجزائر: لقد تعددت الآراء حول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي، حيث أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياساتها تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته وإستمرار إستقراره وإمكانية تحقيق أهدافه. إلا أن المتتبع لواقع النظام المصرفي في الجزائر حالياً يجد بأنّه لا زال يعاني من مشاكل، أهمها[1]:

- تأخر كبير في مجال القروض البنكية والتدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي؛
- تأخر كبير في مدى فعالية البنوك وصحة تسييرها؛
- تأخر كبير في تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني.

وقد شهد النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاح المحاسبي إحداث بعض التغيرات على آلية عمل وتسجيل الممارسات المحاسبية البنكية، وذلك بغية التوافق مع الإجراءات الجديدة، وذلك من خلال إصدار النصوص التالية:

النص التنظيمي رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وبموجب تطبيقه إبتداءا من جانفي 2010، تلغى كل الأحكام المخالفة، لا سيما النظام رقم 1992 المؤرخ في 17 نوفمبـــر 1992 والمتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

1 المادة رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009.

النص التنظيمي رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 والمتضمن شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية[1].

4-دور البورصة: كان صدور أولى التشريعات الخاصة بإنشاء بورصة الجزائر كآلية تمويل بديلة وتستجيب إلى مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال المرسومين التشريعيين 1991 و91-170 المؤرخ في 28 ماي 1991 حيث جاء هاذين المرسومين لتقنين التعامل بالقيم المنقولة، وقد حدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات من قبل الحكومة وشركات المساهمة واستكملت هذه المبادرة بصدور القانون 93-10 متبنيا إنشاء بورصة الجزائر واعتبرت شركة ذات أسهم والآلية الوحيدة المخولة بإتمام كل المعاملات المالية على مختلف الأدوات المالية المصدرة.

وتجدر الإشارة أنه مع بداية سنة 1997، تم اختيار الوسطاء في عمليات البورصة، يمثلون مختلف المؤسسات المالية بنوك وشركات تأمين حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء عن طريق الاستعانة بالخبراء الكنديين وكذا تنظيم العديد من الملتقيات.

وقد فتحت بورصة الجزائر أبواب تداولها للتعامل بالأدوات المالية المتاحة (الأسهم والسندات) في 13 نوفمبر 1999 بعد العديد من حالات التأجيل لأسباب مختلفة. [2]

بالرغم من محدودية عملية التسعير في البورصة، بحيث لم تشمل سوى 20% من رأس مال هذه المؤسسات آنذاك، إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة

1 هواري معراج حديدي أدى إشكالية تطبيق القيمة العادلة أساس القياس والإيضاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية مداخلة، الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (LAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (154) التحدي جامعة سعد جليد البليدة الجزائر يومي 18 و14 ديسمبر 2011، ص 22.

2 مداني بن بلغين، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية المروعة دكتوراه، ص 194.

بالمحيط الجديد. كانت موضوع إصلاحات محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة، باعتبارها عضوا في المجلس الوطني للمحاسبة.

كما يمكن الإشارة إلى أن بورصة الجزائر حاليا تتشكل من قسمين[1]:

- **قسم القيم المنقولة:** يتم فيه التداول على سندات رأس المال وسندات الدين وذلك مرتين في الأسبوع، ونجد حاليا خمس شركات مسجلة في التسعيرة الرسمية: ثلاثة شركات للأسهم (مجمع صيدال، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي وأليانس للتأمينات)، ومؤسستين للسندات (سونلغاز، ودحلي).
- **قسم سندات الخزينة العمومية:** تم إدراج سندات الخزينة العمومية في بورصة الجزائر في 11 فيفري 2008، وذلك في إطار الإصلاحات المبذولة من طرف وزارة المالية والتي ترمي إلى إعادة الاعتبار إلى السوق المالي في عملية تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة وتفعيل دور البورصة بصفة خاصة.

ثانيا: اتجاهات تطور المهنة المحاسبية في الجزائر.

في ظل الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخراً، وذلك في إطار تحديث نظامها المحاسبي، لم يقتصر ذلك على تبني النظام المحاسبي المالي فحسب وإنما يرجع إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، بعد ما عرفته المهنة من إختلالات وانتكاسات عديدة منذ فترة طويلة، والتي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها[2]:

1 عدائي بن بلغين فريد عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 السنة 47 السادرة بتاريخ 30 نوفمبر 2011.

- ضعف تأهيل المهنيين: تعاني المهنة المحاسبية من غياب سياسة تكوين حقيقية تساعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، وكذلك تساعده للعمل وفقا للتطبيقات الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية.
- عدم استجابة التنظيم: تعاني المهنة من قصور المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها، وغيابها عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبية الجزائرية وهذا ناتج من عدة أسباب، أهمها سوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني للمحاسبة، وكذا افتقادها لهياكل مهنية قوية، بالإضافة إلى الغياب الشبه الكلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم.

المبحث الثالث: تحليل واقع المحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية

إن المحيط الإقتصادي يلعب دور هام في المنظمات السياسية والإقتصادية ومالية بتحليل واقعه الذي يدور ويتماشى معه، يجب ربطه مع البيئة المحاسبية الجزائرية وهذا ما سنتطرقه في مبحثنا.

المطلب الأول: الجوانب المحيطة بالمحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية

تعد الجوانب المحيطة بالمحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية من أهم الآثار سنذكرها فيما يلي:

أولا: الآثار المحيط على المؤسسة

تلعب الآثار المحيط على المؤسسة دورا هاما في جانب المؤسسة سنذكرها فيما يأتي:

1- الأثر التكنولوجي[1] :

إن الآلات والمعدات التي تستعملها المؤسسة لها من التأثير ما يسهم بدرجة كبيرة في العملية الإنتاجية ويتوقف ذلك على عدة شروط منها :

- مستوى تطور الآلات والمعدات؛
- ملائمة التقنيات المستعملة؛
- توفير قطع الغيار؛
- محاولة التهرب من مشكلة التبعية في تصليح الآلات؛

1 اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص15.

- إن المحيط تزداد فيه حدة المنافسة لذلك وجب على المؤسسة استخدام كامل طاقاتها والحفاظ عليها.

2-الأثر الإنساني :

إن الاهتمام بالإنسان كعنصر فعال في الحياة الاقتصادية معنويا وماديا سيكون له الفعالية اللازمة في عملية رفع الإنتاج، فهو بذلك يساهم في رفع عملية الإنتاج، يحسن نوعية السلع، ويحافظ على المعدات والأدوات، وكما يساهم في التأثير على المؤسسة من خلال ما يستهلكه من سلع وخدمات، فالثقافة الاستهلاكية لدى الإنسان تؤثر بصفة مباشرة على المؤسسة[1].

3-الاستغلال العقلاني للمواد الأولية :

إن التموين الغير منتظم للمواد الأولية التي تحتاجها المؤسسة في عمليتها الإنتاجية يساهم بدرجة كبيرة في نسبة التعطلات التي تقع فيها معظم المؤسسات التي لا تخطط لأجل ذلك، إذ أصبحت هذه العملية مهمة للغاية في الاقتصاديات المعاصرة، وتتوقف على مدى مهارة مسيرها، وإن الاستغلال العقلاني والمحكم لهذه المواد عن طريق تسيير علمي للمخزون سيكون له الأثر الإيجابي في تموين المؤسسة بما تحتاجه في الوقت المناسب[2].

1 جرد نور الدين، تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018-2019، ص149.

2 نفس المرجع، ص151.

ثانيا: تأثير المؤسسة على المحيط [1]

1- مناصب العمل: إن أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات وخاصة المتخلفة منها البطالة، فدور المؤسسات الاقتصادية تعمل حسب قدراتها على توفير مناصب عمل، وبالتالي تقليص مستوى البطالة، والحالة العكسية صحيحة دائما.

2- تأثيرات جانبية: إذا ما قلصت المؤسسة من عدد بطالي المجتمع يعني ارتفاع استهلاك السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وذلك بارتفاع كتلة الأجور التي تغير من طريقة معيشة السكان، فتصبح أكثر استهلاكا وبالتالي تصبح المؤسسة أكثر مبيعات.

3- التأثير الإقتصادي: تعتبر المؤسسة نواة أي إقتصاد إذ يعتبر إنشاء المؤسسات عنصرا فعالا في تحريك عجلة الاقتصاد ككل، وذلك بإنشاء مجمعات سكنية حولها ومنشئات خدمية وغير ذلك، ومن جهة أخرى فهي تساهم في عملية التكامل الاقتصادي للمجتمع، وذلك عن طريق تبادل السلع بين المؤسسات، إذ تستعمل بعض المؤسسات منتجات نصف مصنعة لمؤسسات أخرى للتحصل على منتجاتها.

1 حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص54.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المقترحة لتطوير البيئة المحاسبية الجزائرية

مجموعة العوامل الاقتصادية التي اقترحت لتطوير المحاسبة في الجزائر والتي تتمثل في:

1. استخدام السياسات وأدوات الاقتصادية للدولة[1]

- **المهام الجوهرية للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية:**

باعتبار أن تحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تطوير المحاسبة والنظام المحاسبي، فإن تحقيقها يعتبر من الأدوار المحورية الرئيسية للدولة بصفتها الجهة التي تقوم مباشرة بتحقيق النمو، ومن ثم فإنه هناك مهام جوهرية للدولة ودونها يتعذر تحقيق التنمية المستدامة التي يستفيد منها الجميع وتتمثل هذه المهام في:

- تعديل القوانين الاقتصادية القائمة واستحداث قوانين جديدة بما يحقق قيام بنية قانونية ملائمة للنشاط الاقتصادي؛
- وضع سياسات اقتصادية (مالية، نقدية تجارية) مرنة ومستقرة واضحة المعالم والأهداف؛
- تفعيل القوانين والتشريعات النافذة بما يضمن الانضباط والمحاسبة والشفافية والاستقرار المؤسساتي؛
- دعم برامج البحث والتطوير والتحديث في المؤسسات الاقتصادية والإدارية لمواكبة المستجدات في الأسواق العالمية؛
- ضمان وحماية حقوق الملكيات الفردية وتحفيز الأفراد للمشاركة في برامج التنمية؛
- أسلوب الخصخصة الذي يتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية ووضع حلول وبرامج لمشاكل عمليات الخوصصة؛

1 مصطفى عوادي، مرجع سابق، ص161-168.

- وضع برامج جادة للإصلاح الإداري مع اعتبار معيار الكفاءة أساسا للقيام بالمهام الإدارية؛
- ترشيد النفقات العامة ما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد العامة المتاحة؛
- حماية البيئة وتوعية أفراد المجتمع للمساهمة في ذلك؛
- الحد من الاحتكار والتوجهات الاحتكارية وتعزيز المنافسة وتهيئة المناخ المناسب لتحقيقه.[1]

- خلق بيئة جيدة ومناسبة لسياسات الكلية:

يجب أن تكون هناك بيئة مناسبة للسياسات الكلية وأن تكون هذه السياسات واضحة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها وتساهم في تجنب حدوث أي تشوهات في الأسعار وأن تحفز هذه السياسات التجارة والاستثمار، فالدولة إذن يجب عليها تهيئة المناخ المناسب باستخدام سياسات واضحة ومستقرة لينجح القطاع الخاص في تأدية دوره.

- تحرير الاقتصاد للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري:

حيث أن رفع القدرة التنافسية للاقتصاد إلى نقص في دوافع السلوك الفاسد، فالسياسات التي تؤدي إلى تقليص القيود على التجارة الخارجية والداخلية وإزالة الحواجز التي تحول دون دخول القطاع الخاص إلى مجالات الصناعة والخدمات تساهم في محاربة ظاهرة الفساد المتفشية، فمثلا إذا رفعت الضوابط على الأسعار فإن أسعار السوق ستكون انعكاسا للقيم الفعلية لندرة السلع والخدمات[2].

1 جرد نور الدين، تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، مرجع سابق، ص150.

2 جرد نور الدين، مرجع سابق، ص150.

- **دور السياسات النقدية في محاربة ظاهرة التضخم**[1]:

إن للسياسة النقدية أثر كبير في محاربة التضخم في الجزائر، حيث كان هذا الهدف من أولويات بنك الجزائر في إطار سياسته النقدية في تقاريره السنوية، وبعدما شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة في التسعينات استطاع بنك الجزائر التحكم في هذه المعدلات باستخدام الأدوات غير المباشرة لامتصاص السيولة الزائدة والحفاظ على معدلات تضخم ملائمة ولكن هذا الوضع لم يستمر كثيرا فقد ارتفع معدل التضخم مجددا وبلغ نسبته 9.9% سنة 2020، وهو معدل مرتفع نسبيا والسبب يعود إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد وإرتفاع تكاليف الإنتاج والإستيراد، وبما أن أهم أسباب التضخم في الجزائر هو الإعتماد الكبير على الإستيراد فإنه يصعب على السياسة النقدية بمفردها السيطرة على هذا الهدف والقضاء على ظاهرة التضخم في الجزائر لهذا يتوجب علينا[2] :

- عند استخدام أدوات السياسة النقدية يجب التنسيق بينها حسب الظروف الاقتصادية السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب حدوث التضارب بينها بما يعيق من فعاليتها؛
- إعطاء استقلالية قانونية أكبر لبنك الجزائر ليتمكن من إستخدام مختلف الآليات التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه؛
- محاولة تقليل الإعتماد على الواردات وتعويضها بالإنتاج المحلي قدر الإمكان للتخفيف من حدة التضخم المستورد؛

1 عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، بحث منشور في مجلة أبحاث روسيكادا، العدد رقم03 ، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005، ص178.

2 عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، مرجع سابق، ص178.

- ضرورة خلق سوق مالي في الجزائر وتوفير كافة الظروف الملائمة لنجاح سياسة السوق المفتوحة ليتم الإعتماد عليها ضمن أدوات السياسة النقدية؛
- إنشاء بنك معلومات وطني يضم المعطيات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى القريب والبعيد؛
- ينبغي على البنك المركزي تعزيز الشفافية والتواصل مع الجمهور لمساعدته على تحقيق أهدافه.

- **الحد من تنامي ظاهرة الأسواق الموازية ومحاولة إدماجها:**

وهذا من خلال ما يلي[1]:

- توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة لتوفير مناصب الشغل وتنظيمها وتحقيق وفرة في العرض واستقرار الأسعار والقضاء على المضاربة؛
- إصلاح الأجهزة الضريبية الإدارية منها والتقنية والحد من مظاهر البيروقراطية والتفكير في تخفيض العبء والضغط على المكلفين وتحقيق عدالة أكبر في فرض الضرائب؛
- العمل بجدية على تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمقاولات الحرفية والتكفل بالمؤسسات الحديثة ومرافقتها وتقديم الإرشادات والنصائح لها لتفادي الإفلاس؛
- محاولة تقييم وتقدير حجم نشاط الاقتصاد غير الرسمي بطرق علمية وإحصائية واستخدام هذه المعلومات عند إعداد البرامج والسياسات الاقتصادية؛
- العمل باستمرار على إنشاء الأسواق النظامية وتسهيل إجراءات الحصول على أماكن بيع داخلها ومراقبتها؛

1 عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مرجع سابق، ص178.

- فتح مكاتب معتمدة لصرف العملات تراعي فيها كل الشروط المهنية والعلمية للقضاء على السوق الموازي للعملة؛
- العمل على التنسيق بين مختلف الإدارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.

2. بناء نظام معلومات للاقتصاد الوطني[1]

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن نظام المعلومات في المؤسسة وعن نظام الذكاء الاقتصادي أو نظام اليقظة المعلوماتية للمؤسسات غير أنه كثيرا ما يغفل عن جزئية هذه الأنظمة بالنسبة إلى نظام أشمل وهو نظام المعلومات الوطني، وتتجلى أهمية هذا الأخير حينما ندرك بأن أكثر مصادر المعلومات التي يحتاج إليها نظام القرار في المؤسسة هي مصادر خارجية أي تتعلق بمحيط المؤسسة ويتكون نظام المعلومات الوطني من مختلف مصادر المعلومات الحكومية وغير الحكومية والعالم الخارجي ومراكز معالجة المعلومات والجامعات ومراكز البحث والمؤسسات وكل هيئة ذات علاقة بهذا بالنظام، وإن أهميته كما سنوضحه:

- إن أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات تتمثل فيما يلي:

- جمع المعلومات ومعالجتها وتحضيرها لكي تكون مدخلا قابلا للإستعمال وهو ما يجعل من هذا النظام مركزا لإنتاج وتثمين المعلومات ومستندا لبناء التوقعات؛
- نشر المعلومات وتسوية المنظمات ومراكز القرار المختلفة بالمعلومات الضرورية لإتخاذ القرار؛
- ترشيد إستخدام الموارد وبسط الشفافية في المعاملات والثقة بين المتعاملين والإفصاح عن البرامج الحكومية والمؤسساتية والتمكين من الإنذار المسبق بالأزمات[1]؛

1 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص251 .

- إن فعالية النظام الوطني للمعلومات وكفاءته في أداء وظائفه يتوقف على جملة من الشروط[2]:

- باعتباره نظاما مفتوحا فإنه يشترط أن تشتغل كافة العناصر المتفاعلة مع نظام المعلومات الوطني على الوجه المطلوب؛
- لابد من وجود منظومة تشريعية خاصة بالإعلام وتشمل على وجه الخصوص إلزامية الإفصاح بالنسبة لمختلف الهيئات والمؤسسات، والإجراءات المتعلقة بإستخدام المعلومة؛
- يتعين على الدولة دعم إقامة شبكة وطنية لتبادل المعلومات، وهو ما يتطلب بدوره دعم القاعدة الأساسية المرتبطة بذلك ويتعلق الأمر هنا بتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإعداد الكفاءات المتخصصة في هذا المجال؛
- أهمية إنشاء مراكز معلومات وطنية متخصصة، فإن إنشاء مركز وطني موحد يكون بمثابة المنسق بين مختلف مكونات نظام المعلومات الوطني، سوف يسمح بتجاوز التضارب في المعلومات ويتيح لمستعملي المعلومة ومتخذي القرار، الباحثين وكل المهتمين الحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات بأقل جهد وتكلفة؛

إن إنشاء مركز وطني موحد ومعتمد في ظل تضارب واختلاف الأرقام التي تقدمها المراكز والهيئات والمؤسسات الوطنية حول مختلف الظواهر الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها (كالديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر) علاوة على اختلافها مع الهيئات الدولية يمثل ضرورة قصوى في ظل المرحلة الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، وهي مرحلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ما يستدعي بذل الدولة لجهود كبيرة وتسخيره مراكز الدراسات والأبحاث لبناء نظام معلومات وطني

1 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص251 .

2 نس المرجع، ص252.

متكامل على غرار ما هو معمول به في دول العالم ليشكل مصدرا لتحليل المعلومات والإستشراف للمستقبل، يمكن أن تستخدمه كل الهيئات والمؤسسات الوطنية دون استثناء[1].

3. الانتقال إلى الحكومة الالكترونية[2]

يشكل دراسة مفهوم الحكومة الالكترونية أساسا ضرورية لفهم البيئة الحديثة للنظام المحاسبي وأثره على مقومات النظام المحاسبي الحكومي، ويعرفها البنك الدولي على أنها استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الإصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية، وتقريب المسافات، إزالة العوائق وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على نواحي حياتهم المختلفة.

- **اعتماد الحكومة الالكترونية للحد من الفساد الإداري:** إن الإدارة الالكترونية تشمل في مضمونها تبسيطا للإجراءات وتقييما للأداء والرقابة الآلية كإحدى وظائفها الرئيسية حيث أنها لا تقدم آليات جديدة لمحاربة الفساد الإداري بقدر ما تعمل على تعزيز وتفعيل دور الشفافية والمساءلة ما يجعل منها إستراتيجية شاملة لمواجهة الفساد الإداري من خلال تحقيق ما يلي[3]:

- **الشفافية:** من خلال وضوح الأهداف والغايات والخطط بالإضافة إلى وضوح الإجراءات وسهولة تدفق المعلومات، ونشر التقارير الإدارية والمالية.
- **المساءلة:** من خلال توفير هيكل تنظيمي مناسب للمنظمة يسهل مساءلة المستويات الإدارية المختلفة، حيث يساعد العاملين على تقديم تقارير دورية منتظمة عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم

1 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص252.

2 بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)، مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 01، ص12-14.

3 جرد نور الدين، تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، مرجع سابق، ص152.

في تنفيذها، ويساعد كذلك على توفير المعلومات اللازمة لتقييم البرامج والمشاريع والخطط، كما يساعد في انتظام الاجتماعات المختلفة داخل المنظمة وإمكانية إجرائها عن بعد، وتسهل عملية استقبال الاقتراحات والشكاوى من الجمهور أو العاملين عبر البريد أو الموقع الالكتروني للمنظمة.

- **محاسبة المسؤولين:** إن توفير بيئة تمتاز بالشفافية والمساءلة تسهل إخضاع المسؤولين للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية نتيجة قراراتهم وأعمالهم.
- **تبسيط الإجراءات:** يتطلب تطبيق الإدارة الالكترونية إعادة هندسة العمليات الإدارية وتبسيط الإجراءات واستكمال اللوائح والأنظمة، الأمر الذي سيقلل من درجة السلطة التقديرية المتاحة للعاملين في التعامل مع الجمهور أو استخدام الموارد.
- **ارتفاع الدخل:** أن تطبيق الإدارة الالكترونية يوفر للمنظمة ميزة تنافسية جديدة تساعدها على إدارتها بكفاءة وفعالية أكبر، ما ينعكس على مستوى عائدتها بالإيجاب.
- **قيم النزاهة:** يتوقف نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية على توفر قيم النزاهة لدى الإدارة العليا والعاملين في المنظمة ولدى جمهور المنظمة، فضعف قيم النزاهة المتوفرة لدى الإدارة العليا قد يحول الإدارة الالكترونية إلى أداة للفساد بدلا من أن تكون أداة لمكافحة الفساد، لأن الإدارة العليا غالبا ما تمتلك كل الصلاحيات على البرامج المحوسبة وتستطيع تغيير المعلومات وإخفاء الحقائق، ومن جهة أخرى فإن نزاهة الجمهور الخارجي للمنظمة له دور مهم في تقليل إمكانيات الفساد، حيث أن الجمهور الخارجي قد يعتمد إلى استخدام البيئة الالكترونية وشبكة الأنترنت للقيام بحملات مناصرة أو مناهضة ضد الفساد في المنظمة أو الدولة.

- **اعتماد الحكومة الالكترونية لتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية[1]**

1 بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)، مرجع سابق، ص18.

تتوجه العديد من المنظمات نحو استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة للمعلومات، بما توفره من مزايا تساعدها على تحقيق أهدافها، وبما أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل في نطاقها، كما أنه يمثل النظام الرسمي للمعلومات في أي وحدة اقتصادية، وبالتالي يقع على عاتقه أن يوفر المعلومات المختلفة للعديد من الجهات التي لها علاقة بالمنظمة المعنية، فإنه من الأهمية بما كان أن تأخذ نظم المعلومات المحاسبية بعين الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة مايتعلق بالتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي تمثل الحكومة الإلكترونية إحداها، وعليه يمكن القول أن تطبيق الحكومة الإلكترونية سيفرض على نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل الحكومة الإلكترونية، خاصة ما يتعلق بضرورة إستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمل المحاسبي وكذلك إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات وما يتبعه من تأثيرا تأخر سواء على مكونات أو مقومات النظام، ولتطبيق الحكومة الإلكترونية آثار على نظم المعلومات المحاسبية، حيث تتمكن من تنفيذ مايلي:

- فتح موقع أو مواقع المؤسسة وحصر العمليات الإلكترونية التي تمت؛
- إثبات وتحديث مختلف مقومات وقواعد بيانات النظام المحاسبي الالكتروني فورا بمختلف عمليات الحكومة الإلكترونية ويراعى أن يكون ذلك للمشاركين مثلا في الخدمات المصرفية بكلمة مرور أو للمحاسبين المرخص لهم بذلك في المؤسسات أو الشركات العادية غير المصرفية؛
- استجابة النظام لوسائل الدفع الإلكترونية.

- **اعتماد الحكومة الالكترونية لتعزيز الإفصاح**[1]

يمثل الإفصاح الالكتروني قيام الوحدات الحكومية بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية أي الموازنة العامة للدولة وملحقاتها كحد أدنى، ومعلومات متعلقة بالموقف المالي والتدفق النقدي والدين العام، وفي بعض الأحيان شمولها للإيضاحات المتممة وتقرير الأجهزة الرقابية على شبكة الأنترنت . أتاح تتطورات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة الوصول إلى التقارير المالية بطريقة مباشرة وسهلة.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن عملية الإفصاح الإلكتروني ترتبط بالعديد من المخاطر والتهديدات المرتبطة بطبيعتها وأدواتها ووسائلها، ومنها المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية، ودخول أشخاص غير مصرح لهم إلى هذه النظم وسرقة بيانات أو تغيير محتوى البيانات المعروضة على موقع المنظمة الإلكتروني، ومن خلال ماسبق يمكن القول أن الحكومة الالكترونية بما توفره من مزايا يمكن أن تساعد في الحد من الفساد الإداري بشكل عام كما أنها تساهم في تقديم الخدمات الحكومية وتساعد النظام المحاسبي في إختصار الوقت اللازم لإجراء المعالجات المحاسبية وإعداد الحسابات الختامية والتقليل من الفرص المتاحة لإرتكاب الأخطاء أو الغش والتلاعب كما تساعد في تعزيز الإفصاح والشفافية من خلال السرعة في إيصال معلومات القوائم المالية للأطراف ذوي العلاقة.

4. بعث سوق الأوراق المالية في الجزائر:

يعتبر تطوير إذا لم نقل إنشاء سوق الأوراق المالية في الجزائر أولوية تندرج ضمن إطار عملية تطوير القطاع المالي، والذي يتطلب منهجية سليمة تنطلق من خلق بيئة اقتصادية سليمة

1 بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)، مرجع سابق، ص21.

مساندة وتصل إلى غاية تطوير الأجزاء الأساسية لهذا القطاع، وفيما يلي مجموعة من العوامل التي ينبغي الأخذ بها لتنشيط هذا السوق[1].

- **اقتراحات مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي**[2]: يعتبر استكمال الإطار التشريعي أولوية قصوى لبعث نشاط بورصة الجزائر من خلال سن قوانين وتشريعات وآلية عمل مناسبة، ويأتي في مقدمة هذه التشريعات قانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية واللوائح التنفيذية إضافة إلى قوانين وأنظمة الاستثمار والضريبة المتعلقة بتداول الأوراق المالية والقوانين العامة ذات الصلة والتأثير غير المباشر على السوق، وعليه يمكن اقتراح ما يلي:

- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي والقانوني، فالمستثمر عادة ما يتساءل في البداية عن مدى استقرار القوانين، وعدم زوالها بزوال الوزراء والحكومات إذا فالعمل على تحقيق الاستقرار السياسي يعتبر بمثابة حجر الزاوية لكل سياسة تهدف إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية؛
- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة بهدف القدرة على التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي؛
- ضرورة الفصل بين الهيئة التنفيذية والهيئة الرقابية لبورصة الجزائر؛
- إعادة النظر في القانون التجاري فيما يتعلق بشروط تأسيس شركات المساهمة، بناء على تغير نسيج وحجم المؤسسات الوطنية الحالية ويمكن استخدام مبدأ الأهمية النسبية في ذلك، هذا رغم أن بورصة الجزائر في سنة 2012 أنشأت سوقا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولم تشترط الحد الأدنى لرأس المال، لكنها تشترط تطبيق أحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تلجأ إلى الادخار؛

1 بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية (مشروع الحكومة الإلكترونية الجزائرية)، مرجع سابق، ص23.

2 موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، www.interieur.gov.dz.

- تطوير معايير الشفافية والإفصاح من خلال تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جهة، وتحقيق تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر؛
- إلزام الشركات المسعرة بنشر تقاريرها المالية اليومية، الأسبوعية والشهرية والختامية؛
- تطوير صناعة التحليل المالي والاستثماري، وذلك بالعمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات؛
- تشجيع قيام مؤسسات المعلومات المالية، حيث تقوم بجمع المعلومات عن أداء الشركات وتحليلها.

- **اقتراحات مرتبطة بالجانب الاقتصادي والمالي**[1]: تتمثل فيمايلي:

- تسريع عملية الخوصصة وذلك من خلال فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة، وتنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين وبالتالي تحقيق شرط من شروط قيام السوق وهو عمق السوق؛
- رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حيث لا يمكن الحديث عن توجيه مدخرات العائلات نحو القيم المتداولة في ظل ضعف القدرة الشرائية للأفراد؛
- وجود جهاز مصرفي متكامل: يعتبر وجود هذا العامل وسيلة مهمة لترقية ونمو الأسواق المالية، ذلك لأن مثل هذه فعالة المؤسسات التي تختص في الوساطة المالية تتطلع للقيام بدورها على مستويات عديدة، لتقوية مقدرتها على تعبئة الادخار وتوفير الفرص الاستثمارية في صورة مشاريع والتوسط بين عرض السيولة الفعلية والطلب الحقيقي عليها، لذا فإن سلامة الجهاز المصرفي يعتبر دعامة أساسية لوجود بورصة قيم فعالة؛
- إدراج أدوات مالية إسلامية في البورصة: بغية توسيع عمليات الاستثمار في البورصة وإعطائها صبغة شرعية وإبعادها عن التعاملات الربوية يتعين إنشاء وإدراج أسهم البنوك الإسلامية ودخولها

1 موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، www.interieur.gov.dz.

وعملائها كمتعاملين في البورصة وكذا إدراج الأدوات المالية الإسلامية مع أنظمة الوساطة والتداول التي أنشأتها وجربتها المؤسسات المالية الإسلامية كصناديق الاستفادة من الاستثمار الإسلامية؛

- تحفيز الطلب على المشتقات المالية من خلال تخفيض سعر الفائدة المطبق في السوق المالي وتقديم إعفاءات وحوافز ضريبية لعملية الاستثمار في الأوراق المالية؛
- تعدد الوسطاء وتفعيل دورهم في جذب المستثمرين، فرغم أن حجم الوسطاء تزايد بعدما كان مقتصرا على أربع أو خمسة وسطاء سنة 1999 فقط ليصل إلى 11 وسيط في سنة 2018، إلا أن هناك عزوف كلي للمستثمرين عن السوق المالي؛
- تنويع الأوراق المالية (المشتقات المالية) لتوفير البدائل الاستثمارية في السوق المالي؛
- تعميق وتوسيع قاعدة المستثمرين، مثلا إلحاق شركات التأمينات وصناديق الضمان الاجتماعي؛
- فتح بورصة الجزائر أمام الاستثمار الأجنبي ضمن شروط وضوابط محددة وذلك من خلال القضاء على مشكلات المستثمر الأجنبي الخاصة بتحويلات النقد الأجنبي وكذا واقعية سعر الصرف وتحديده عند مستوى يتلاءم مع قوى السوق.

- **اقتراحات مرتبطة بالجانب الاجتماعي والثقافي:**يتميز المجتمع المالي في الجزائر بغياب ثقافة التعامل بالبورصة، ولتغيير هذه الذهنية يجب تكاثف الجهود بالعمل على[1]:

- تعميق الوعي الاستثماري في سوق الأوراق المالية باستخدام مختلف وسائل الإعلام والاتصال (الإذاعة، التلفزيون، الجرائد، الانترنت، ...)، وكذا بث الحملات الإعلامية (الترويج) لتوعية وجذب صغار المدخرين؛
- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات وأحقيتهم بالحصول عليها من السوق المالي ومحاسبة المقصرين في هذا المجال؛

1 موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، www interieur.gov.dz.

- توعية الجهات المصدرة للأوراق المالية والأشخاص المطلعين على المعلومات باتجاه تعزيز ثقافة الإفصاح؛
- التوعية بمشاكل تسعير الأصول وقيمها العادلة وقياس خسائر قيمة الأصول وارتفاعها، فضلا عن طرق التقييم الخاصة ببعض العناصر كعقارات التوظيف والأصول البيولوجية؛
- برمجة أيام دراسية، وندوات وملتقيات علمية دولية، لطرح وجهات النظر وإثراء النقاش بين الأكاديميين والمهنيين حول آليات تطوير السوق المالي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول العربية التي تشهد أسواقها المالية نشاطا ملحوظا[1].

1 عدائي بن بلغين فريد عوينات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلاصة الفصل

تتكون البيئة المحاسبية من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي تؤثر على متخذي القرار وتؤثر عليها خاصة العامل الاقتصادي الذي يشمل مؤشرات فرعية منها: طبيعة ونوع النظام الاقتصادي، مصادر التمويل، حجم الأنشطة الاقتصادية، مستوى التضخم والروابط والعلاقات الاقتصادية.

وإن واقع المحيط الاقتصادي في البيئة المحاسبية الجزائرية الذي يتكون من عناصر تتمثل في النسيج المؤسساتي بصفة العامة والقطاع المالي (البورصة، بنوك والمؤسسات المالية) كما أن هناك العديد من العوامل الاقتصادية المقترحة لتطوير البيئة المحاسبية الجزائرية من بينها: استخدام أدوات وسياسات اقتصادية للدولة، بناء نظام معلومات للاقتصاد الوطني، الانتقال إلى الحكومة الالكترونية وتطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل السابق في الجانب النظري لمتطلبات ممارسة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية، كان لابد لنا من دراسة تكون أكثر دقة وأكثر منهجية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في الدراسة الميدانية التي من خلالها تم اختيار المنهج المتبع في هذا الدراسة، وكذا مجالاته والعينة التي تم اختيارها له، وكذا أداة الدراسة كما قمنا بتحليل النتائج ومناقشتها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: نتائج اختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف الإجراءات المتبعة في تحديد كل من مجتمع وعينة الدراسة، إضافة إلى تحديد المنهج والمقاييس الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل بيانات الدراسة، وأيضا تشخيص أداة الدراسة وهي استمارة الاستبيان.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

لقد تم اختيار مجتمع وعينة الدراسة بما يتناسب الدراسة التي قمنا بها، وذلك ضمن حدود زمنية ومكانية اقتضتها ظروف الدراسة، كما تم الاستعانة ببعض المناهج والأساليب من أجل تحليل مختلف متغيرات الدراسة والوصول إلى النتائج.

أولا: مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المفردات التي تتوفر فيها الخصائص محل الدراسة، وتتمثل هنا في ممارسين المهنة الخبير القضائي سواء أكاديمي أو مهني، ولأن مجتمع الدراسة يتميز بالعدد الكبير وبالتالي لا يمكن الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل فقد تم استخدام أسلوب العينة القصدية البسيطة، حيث وقبل بداية أي بحث مهما كان نوعه يجب على الباحث أن يضبط وبشكل دقيق المجتمع موضوع الدراسة أو أفراد المجتمع الذين يشتركون في مشكلة الدراسة

ثانيا: عينة الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، كان من الواجب تحديد العينة التي تُلائم الدراسة، فقد قمنا بإرسال استبيان إلى ممارسين مهنة الخبير القضائي سواء المهنيين أو القضائيين، والذي قدر عدد الاستمارات التي وزعت بي 85 استمارة، حيث تم استرداد 68 استمارة.

ثالثا: منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة للإجابة عليها، فلقد استخدمنا المنهج الافتراضي الاستنتاجي، وأيضا قمنا بالاعتماد على أداة والاستبيان في جمع البيانات وتحليلها وكذلك اختبار الفرضيات، وقد كان الهدف من هذه الدراسة جمع

المعلومات التي لها ارتباط وثيق ومباشر بمتغيرات الدراسة والتي يمكن من خلالها التأكد من ملائمة لموضوع دراستنا.

وبناء على المنهج المتبع في الدراسة اعتمدنا على الأدوات التالية:

1-الملاحظة: تم استخدام الملاحظة في الدراسة بصفة مباشرة بسيطة، حيث قمنا بتركيز اهتمام مشاهدتنا على السلوكيات أثناء الإجابة لبعض الخبراء القضائيين الذين وزعت لهم الاستمارة يدويا.

2-الاستمارة: هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستخدم لاستجواب المبحوثين وتعتبر إحدى الطرق المهمة لجمع المعلومات بطريقة سرية وهي عبارة عن أسئلة يقدمها الباحث لمبحوثيه.

رابعا: حدود الدراسة

-**الحدود البشرية:** شملت الدراسة عينة من الخبراء بالجزائر.

-**الحدود الزمنية:** كانت بداية القيام بهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين مارس 2023إلى غاية سبتمبر 2023،

-**الحدود المكانية:** أجريت الدراسة بالجزائر.

خامسا: وصف وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

سنشرع بتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وذلك من خلال المعلومات التي تم الرد عليها عبر استمارات الاستبيان وهي على النحو الآتي:

1-العمر: المعلومات الخاصة بالجنس موضحة من خلال الجدول الآتي:

عرض النتائج:

الجدول رقم 1 العمر

		التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار النسبي المصحح	التكرارالمتجمع الصاعد
	من 30 إلى 40 سنة	6	8,8	8,8	8,8
	من 40 إلى 50 سنة	25	36,8	36,8	45,6
	50سنة فأكثر	37	54,4	54,4	100,0
	المجموع	68	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 1 العمر

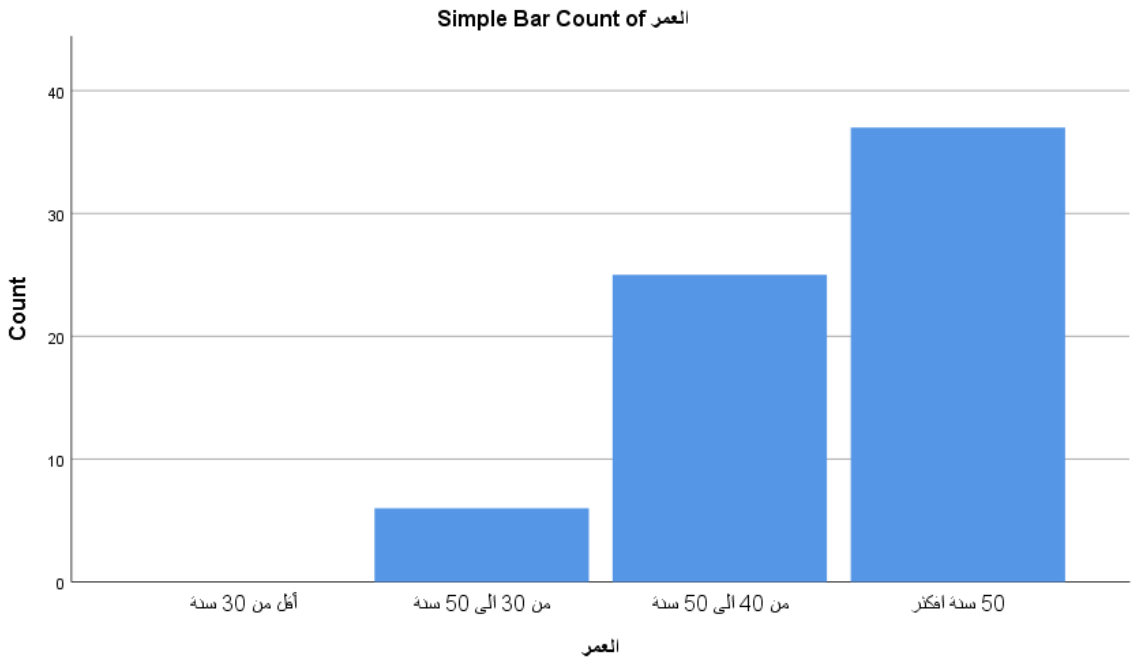

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ انه بتكرار 37 ونسبة 54.4 % أن عمرهم من 50 سنة فأكثر، ثم تليها نسبة 36.8 % عمرهم من 40 إلى 50 سنة، ثم بتكرار 6 عمرهم من 30 إلى 40 سنة.

2-مستوى التعليم: موضحة من خلال الجدول الأتي:

عرض النتائج:

الجدول رقم 2 مستوى التعليم

		التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار النسبي المصحح	التكرار المتجمع الصاعد
	ليسانس	18	26,5	26,5	26,5
	ماستر	16	23,5	23,5	50,0
	ماجيستير	6	8,8	8,8	58,8
	دكتوراه	7	10,3	10,3	69,1
	أخرى	21	30,9	30,9	100,0
	المجموع	68	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 2 مستوى التعليم

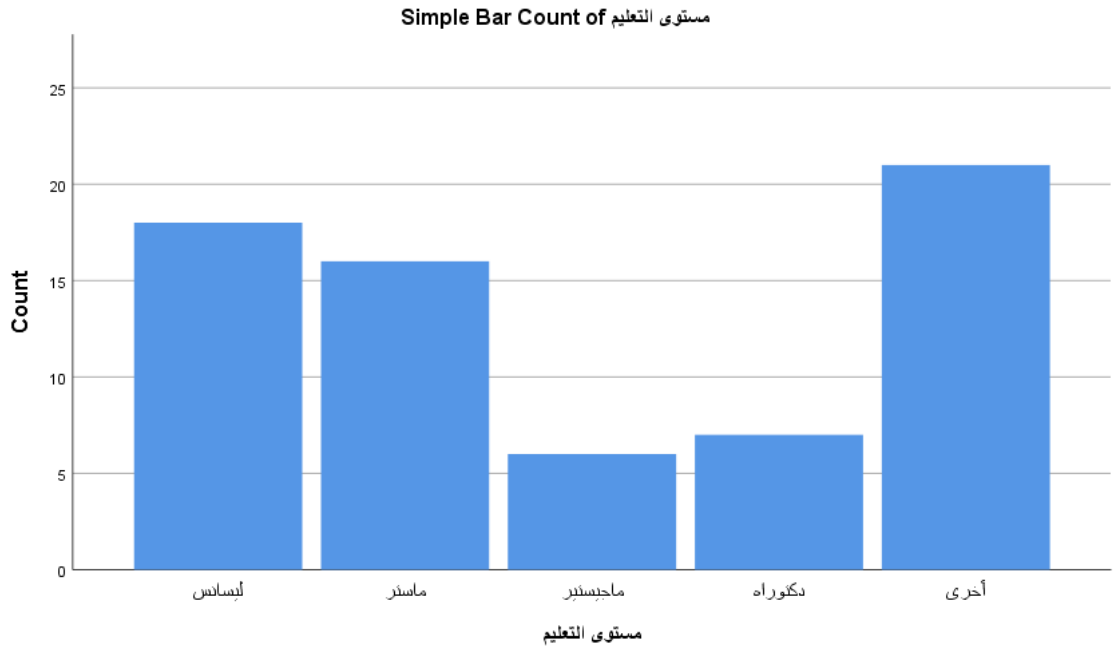

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ انه بتكرار 21 ونسبة 30.9 % من أفراد العينة ذات مستوى أخر، ثم تليها نسبة 26.5 % بتكرار 18 من أفراد العينة ذات مستوى ليسانس، ثم تليها نسبة 23.5% بتكرار 16ذات مستوى ماستر، وباقي النسب تتوزع حسب مافي الجدول والمستويات.

3-التخصص العلمي: موضحة من خلال الجدول الأتي:

عرض النتائج:

الجدول رقم 3 التخصص العلمي

الجدول رقم03: التخصص العلمي

		التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار النسبي المصحح	التكرار المتجمع الصاعد
	محاسبة	24	35,3	35,3	35,3
	جباية	18	26,5	26,5	61,8
	تدقيق	13	19,1	19,1	80,9
	أخرى	13	19,1	19,1	100,0
	المجموع	68	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 3 التخصص العلمي

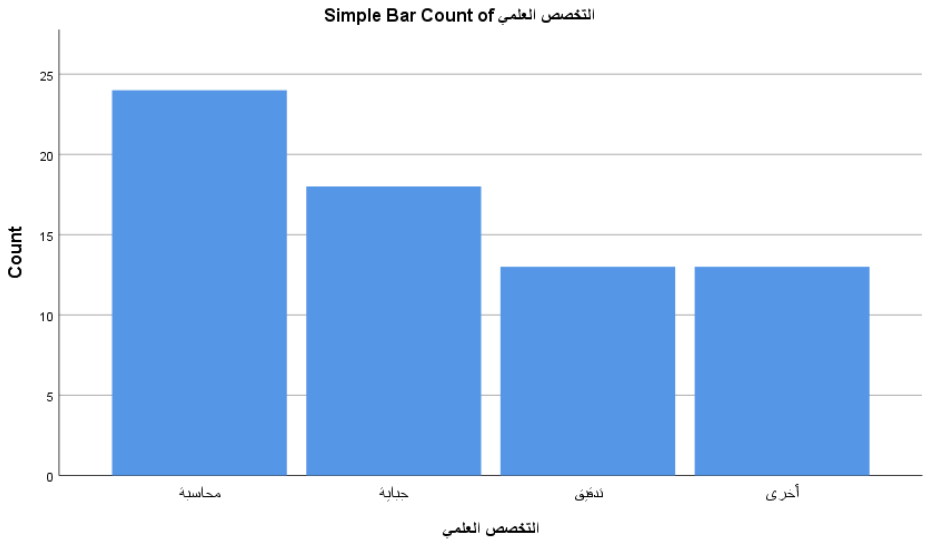

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ انه بتكرار 24 ونسبة 35.3 % من أفراد العينة تخصص محاسبة، ثم تليها نسبة 26.5% بتكرار 18 جباية، ثم تليها نسبة 19.1% بتكرار 13 تدقيق وأخرى.

4-الوظيفة: موضحة من خلال الجدول الأتي:

الجدول رقم 4 الوظيفة

		التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار النسبي المصحح	التكرار المتجمع الصاعد
	أستاذ جامعي	16	23,5	23,5	23,5
	خبير قضائي	31	45,6	45,6	69,1
	محاسب معتمد	4	5,9	5,9	75,0
	محافظ الحسابات	5	7,4	7,4	82,4
	أخرى	12	17,6	17,6	100,0
	المجموع	68	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 4 الوظيفة

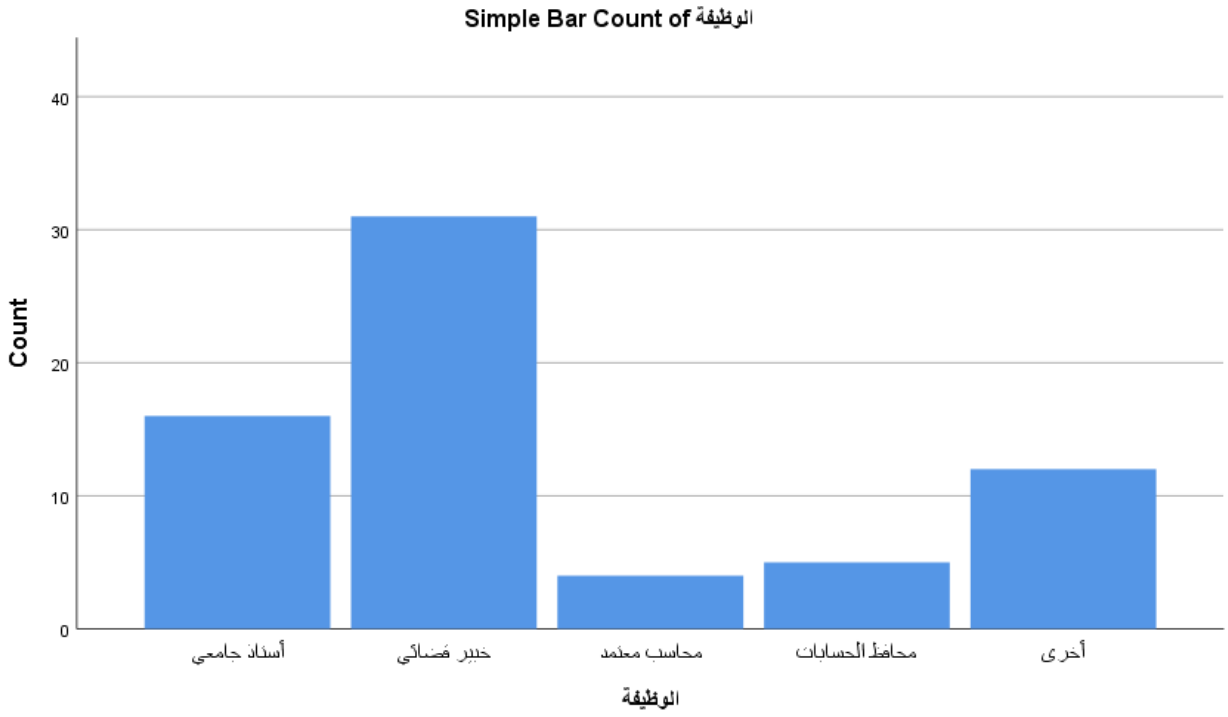

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ انه بتكرار 31 ونسبة 45.6% خبير قضائي، ثم تليها نسبة 23.5% بتكرار 16 من أفراد العينة أستاذ جامعي. ثم تليها نسبة 17.6 % بتكرار 12 من أفراد العينة أخرى. وباقي النسب تتوزع حسب ما في الجدول.

5-الخبرة: موضحة من خلال الجدول الآتي:

عرض النتائج:

الجدول رقم 5 الخبرة

		التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار النسبي المصحح	التكرار المتجمع الصاعد
	أقل من 5 سنوات	2	2,9	2,9	2,9
	من 5 إلى 10 سنوات	7	10,3	10,3	13,2
	من 10 إلى 15 سنة	21	30,9	30,9	44,1
	من 15 سنة فأكثر	38	55,9	55,9	100,0
	المجموع	68	100,0	100,0	

لمصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم 5 الخبرة

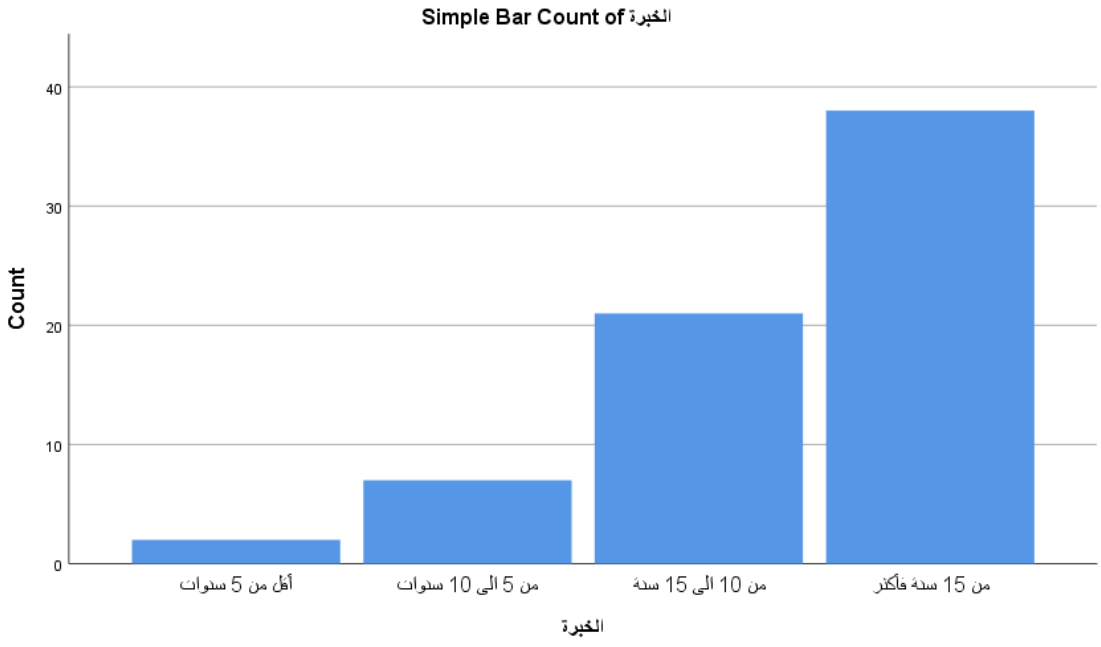

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أنه بتكرار 38 ونسبة 55.9 % من أفراد العينة خبرتهم من 15 سنة فأكثر، ثم تليها نسبة 30.9% بتكرار 21 خبرتهم من 10 إلى 15 سنة، ثم تليها نسبة 10.3% بتكرار 7 خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات.

المطلب الثاني: إعداد استمارة الاستبيان

من خلال هذا المطلب تناولنا مختلف مراحل إعداد الاستبيان انطلاقا من تحضير وإعداد الاستمارة وكيفية تقسيم الاستبيان وصولا إلى كيفية توزيع الاستمارات.

أولا: تحضير استمارة الاستبيان

تعتبر استمارة الاستبيان من بين الأدوات الأساسية المستخدمة في جمع البيانات اللازمة من مصادرها المستهدفة مباشرة، وقد تم إعداد الاستبيان وفق الخطوات التالية:

-تحضير شكل الاستبيان بالكيفية التي تجعل منه إقبال المستقصيين ممكنا ومفيدا؛

-تم اختيار عبارات الاستبيان اعتمادا على إشكالية الدراسة وفروضه، مع الالتزام بالمتطلبات المنهجية الملائمة لهذا الدراسة؛

-تحضير أسئلة بصفة بسيطة والابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من طرف الأفراد المستجوبين وحتى لا يمكن إعطاء تفسيرات متعددة أخرى

تضمن الاستبيان جزئيين رئيسين هما:

-الجزء الأول: ويحوي البيانات الشخصية للمستجوبين في السن المؤهل العلمي...

-الجزء الثاني: ويشمل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث محاور بحيث:

المحور الأول: ممارسات الخبرة القضائية

المحور الثاني: البيئة المحاسبية الجزائرية

المحور الثالث:تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية

وتم قياس درجة الاستجابات وفق تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت، وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة، وهو موضح كما يلي:

الجدول رقم 6 مقياس ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: توزيع استمارة الاستبيان:

حيث تم توزيع استمارات الاستبيان يدويا والكترونيا.

المطلب الثالث: الاستبيان والمقاييس المستخدمة لتحليله

قبل البدء في عملية تحليل النتائج، تم أولا تحديد كافة المقاييس التي تستخدم من أجل التحليل والخروج بنتائج تخدم أهداف هذه الدراسة، ثم تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان.

أولا: المقاييس الإحصائية المستعملة

تمت معالجة بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج spss نسخة 26 وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية حسب ما يتلاءم مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة، وذلك على النحو الأتي:

1-**الإحصاء الوصفي:** مثل التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية وذلك لوصف خصائص مفردات العينة

2-**معامل الارتباط بيرسون:** ويكون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه لتحديد مدى الصدق البنائي والاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

3-**معامل ألفا كرونباخ:** وذلك للتأكد من درجة الثبات والثقة في بنود مقياس الدراسة.

4-**اختبار (one-sample test):** للتعرف على درجة التوافر أو العائق، وذلك بعد تحديد القيمة الحرجة التي يتم الحكم من خلالها على معنوية الفروق بينها وبين الوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة حول توافر أو عوائق عبارات محاور الدراسة، علما بأن القيمة الحرجة هي **الوسط الفرضي(3)**، وهو المحك الذي يشكل درجة الحياد ونعتبره حدا للتوافر وأن ما دون ذلك يعد غير مقبول.

ثانيا: صدق وثبات الاستبيان

1-صدق الاستبيان:

يعتبر صدق الاستبيان من الأمور الهامة التي يجب توفرها في الأداة لبيان قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه ولذلك تم الاعتماد على مؤشرين هما:

1-1الصدق الظاهري للاستبيان:

تم اختبار الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والمتمثلين في الأساتذة المختصين في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حيث تم حذف بعض العبارات وإضافة أخرى كما تم تعديلها من الناحية اللغوية.

1-2الصدق الداخلي للاستبيان:

تم حساب الصدق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون لدرجة كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة وكانت النتائج كما يلي:

1-2-1الصدق الداخلي للمحور الأول: ممارسات الخبرة القضائية

الجدول رقم 7 الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول

		ممارسة الخبرة القضائية
يستعمل الخبير القضائي في عمله النظام المحاسبي المالي الجديد	ارتباط بيرسون	,918**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
دور الخبرة القضائية في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة التدقيق	ارتباط بيرسون	,863**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يتعرض الخبير القضائي لعقوبات قضائية عند قيامه بممارسات غير قانونية أو تقصير في القيام بعمله	ارتباط بيرسون	,741**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
مفهوم الخبرة القضائية وأهميتها ودورها في تعزيز الالتزام أخلاقي لدى المحاسبين والمدققين ومجالات تطبيقها	ارتباط بيرسون	,907**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
ينبغي أن يتوفر في الخبير القضائي المعرفة الشاملة والقدرة على التحليل والتحري	ارتباط بيرسون	,930**
	مستوى المعنوية	,000

	عدد العينات	68
انعدام الدورات التكوينية للخبير القضائي تؤثر على مصداقيته ونتائجه	ارتباط بيرسون	,950**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تستخدم الخبرة القضائية في مساعدة أحكام القاضي	ارتباط بيرسون	,902**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تساهم الخبرة القضائية في حماية حق الأطراف	ارتباط بيرسون	,945**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تستخدم الخبرة القضائية في عدم الوقوع وإرتكاب الأخطاء	ارتباط بيرسون	,941**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الخبرة القضائية عمل استقصائي وتحري يقوم به شخص مؤهل ويتمتع بمهارات ومعرفة متكاملة	ارتباط بيرسون	,904**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الخبير القضائي لديه المعرفة والحكمة والفطنة في تسيير أموره	ارتباط بيرسون	,834**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يكون الخبير حيادي ويحمل العواقب للأطراف المتنازعة في القضية	ارتباط بيرسون	,958**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تساهم الخبرة القضائية على مساعدة القاضي في اتخاذ القرار المؤقت أو النهائي في حل المنازعات	ارتباط بيرسون	,938**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الظروف والأسباب هي التي تدعو إلى الإستعانة بالخبير القضائي فيها	ارتباط بيرسون	,934**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68

يحرص الخبير القضائي على تحقيق نتيجة أدق في تقاريره	ارتباط بيرسون	,885**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الخبرة القضائية المقررة في نطاق إجراءات خاصة تتضح أهميتها على القضاء الإستعجالي	ارتباط بيرسون	,963**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
انعدام القوانين التي تساعد الخبير القضائي في الحصول على النتائج المتحصل عليها	ارتباط بيرسون	,904**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
ينظر الخبير القضائي في الحالة الاجتماعية أو المادية للأطراف المتنازعة في اتخاذ قرار الخبرة	ارتباط بيرسون	,902**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تؤثر القوانين التشريعية والقانونية في اتخاذ القرارات من قبل الخبير القضائي	ارتباط بيرسون	,871**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يعمل القاضي بنتائج الخبرة القضائية في إصدار أحكامه	ارتباط بيرسون	-,342**
	مستوى المعنوية	,004
	عدد العينات	68
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من المحور الأول والمعدل الكلي لعباراته لها مستوى دلالة أقل من 0.05 وبالتالي فان فقرات المحور إجمالا هي فقرات صادقة وقابلة للقياس.

1-2-2 الصدق الداخلي للمحور الثاني: البيئة المحاسبية الجزائرية

الجدول رقم 8 الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني

		البيئة المحاسبية الجزائرية
يجب ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتطابق مع الأنظمة المحاسبية الدولية	ارتباط بيرسون	,880**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تقوم المؤسسة بتقديم تقاريرها المالية صحيحة تساعد في عمليات المراجعة والتدقيق	ارتباط بيرسون	,962**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
من أهم المصادر المعلومات المحاسبية هي القوائم المالية	ارتباط بيرسون	,949**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
المعلومات المحاسبية كلها متوفرة في القوائم المالية	ارتباط بيرسون	,965**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
من مهام تسيير الخبير القضائي والتي تتمثل في تحديد الأخطاء وتصحيحها	ارتباط بيرسون	,905**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الوثائق التي تقدمها المؤسسة والبيانات صحيحة كلها ولا يوجد في الغش	ارتباط بيرسون	,946**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية صحيحة وفي وقتها تساعد المدقق والخبير القضائي في عملياتهم	ارتباط بيرسون	,934**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تعميق مساهمة الجزائر في تطوير معايير محاسبية بما يتلائم ومتطلبات الجزائر وحسب بيئتها	ارتباط بيرسون	,918**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع	ارتباط بيرسون	,864**

المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تعديل المعايير الدولية لتناسب البيئة الجزائرية مع العمل لتكوين وإعداد معايير محلية	ارتباط بيرسون	,930**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
القوانين الداعمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي وخاصة الجبائية منها كافية لتسيير الهياكل الإقتصادية	ارتباط بيرسون	,961**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
النظام المحاسبي المالي الجديد يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي فهو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه	ارتباط بيرسون	,968**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتطابق مع تطبيق النظام المحاسبي المالي	ارتباط بيرسون	,941**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من المحور الثاني والمعدل الكلي للمحاور لها مستوى دلالة أقل من 0.05 وبالتالي فان فقرات المحور الثاني إجمالا هي فقرات صادقة وقابلة للقياس.

1-2-3 الصدق الداخلي للمحور الثالث: تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية

الجدول رقم 9 الصدق الداخلي لعبارات المحور الثالث

		تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية
يؤثر تطبيق النظام المحاسبي الجزائري على إجراء الخبرة القضائية	ارتباط بيرسون	,944**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يعتمد الخبير القضائي على المعايير الدولية المحاسبية في حل القضايا الجزائرية	ارتباط بيرسون	,386**
	مستوى المعنوية	,001

	عدد العينات	68
تؤثر مهنة الخبير القضائي على قرار القاضي في فك النزاعات المحاسبية	ارتباط بيرسون	,866**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تساعد الخبرة القضائية متطلبات وفق القرار في البيئة المحاسبية	ارتباط بيرسون	,914**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
نتيجة الخبرة القضائية تقلل من خطأ القاضي في إتخاذ قراره ضد الأطراف المتنازع فيها	ارتباط بيرسون	,505**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
إعلام الخبير وإرشاد الجهات القضائية حول أوضاع مالية ومحاسبية تقويم مؤشرات بالأرقام الدقيقة	ارتباط بيرسون	,869**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تعتمد الخبرة القضائية على المعايير الفنية والمهنية في تنفيذ الأنشطة في المنظمة	ارتباط بيرسون	,907**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
إبداء الخبير القضائي عن رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا لإطار تقارير مالية محددة	ارتباط بيرسون	,899**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
إبداء رأي الخبير القضائي فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للمؤسسة ونتيجة	ارتباط بيرسون	,858**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يطمئن أصحاب الخبرة من إعداد تقرير التي يعدها الخبير القضائي وفق المعايير الجزائرية الدولية	ارتباط بيرسون	,890**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
ما جاء به القانون رقم 01-10 المتعلق بالمهنة المحاسبية يخدم مصالح أشخاص أكثر مما يخدم مهنة المحاسبة ويطورها	ارتباط بيرسون	,845**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68

الإستعانة بخدمات الخبراء والمحاسبين المتمكنين من النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لمواجهة الصعوبات	ارتباط بيرسون	,737**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
تؤثر الخبرة القضائية في تقديم النتائج المتحصل عليها من عملية التي يقوم بها تجاه النظام المحاسبي المالي	ارتباط بيرسون	,793**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
الخبرة القضائي إجراء للتحقيق من أجل الإثبات في النظام المحاسبي المالي	ارتباط بيرسون	,849**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يلزم الخبراء القضائيين بإنجاز أعمالهم المطلوبة منهم وفق النوعية المهنية والمعايير التقنية المشترطة في هذا المجال	ارتباط بيرسون	,768**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
يواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي مجموعة من التحديات لها تأثير على مهنة الخبير القضائي	ارتباط بيرسون	,779**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أن معاملات الارتباط بين كل عبارة من المحور الثالث والمعدل الكلي للمحاور لها مستوى دلالة أقل من 0.05 وبالتالي فان فقرات المحور الثالث إجمالا هي فقرات صادقة وقابلة للقياس.

1-2-4 صدق الاتساق الداخلي بين كل محور والمعدل الكلي للمحاور

الجدول رقم 10 صدق الاتساق الداخلي بين كل محور والمعدل الكلي للمحاور

		محاور الاستبيان
ممارسة الخبرة القضائية	ارتباط بيرسون	,988**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68
البيئة المحاسبية الجزائرية	ارتباط بيرسون	,990**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68

تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية	ارتباط بيرسون	,952**
	مستوى المعنوية	,000
	عدد العينات	68

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه إن معاملات الارتباط بين كل محور من المحاور الدراسة مع المعدل الكلي لعبارات الاستبيان والذي يبين إن معاملات الارتباط المبينة قوية وهي دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن مستوى الدلالة لكل محور اقل من 0.05 وبذلك تعتبر الأقسام صادقة لما وضعت لقياسه.

2-ثبات الاستبيان:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة والتحقق من الاتساق الداخلي جرى حساب معامل ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS، ويستعمل هذا الأخير لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وتتراوح قيمته ما بين (0 و1) حيث أن انخفاض قيمته عن (0.6) دليل عن انخفاض الثبات الداخلي، وعليه يتم إلى أي درجة يمكن الاعتماد على أداة القياس وتم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم 11 معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

المحاور	عدد العبارات المختبرة	درجة معامل ألفا كرونباخ	التعليق
المحور الأول	**20**	**0.978**	**ثبات عال**
المحور الثاني	**13**	**0.986**	**ثبات عال**
المحور الثالث	**16**	**0.961**	**ثبات عال**
اجمالي عبارات الاستبيان	**49**	**0.991**	**ثبات عال**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

على ضوء نتائج الجدول المسجلة، يلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة حيث بلغت قيمة الثبات لجميع فقرات الاستبيان 0.991 وهي أكثر من 0.6 والذي يمثل الحد الأدنى المتفق عليه. مما نجد أنه بعد الاطلاع على نتائج الثبات يتضح أن المعامل عالي القيمة بالتالي لا يتطلب ذلك حذف العبارات وبذلك يكون الاستبيان في صورته النهائية، ونكون بذلك قد قمنا بالتأكد من صدق وثبات استبيان الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3-التوزيع الطبيعي لعبارات الاستبيان

الجدول رقم 12 التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test		
محاور الاستبيان		
68	N	
3,3304	Mean	Normal Parameters[a,b]
,77379	Std. Deviation	
,103	Absolute	Most Extreme Differences
,049	Positive	
-,103	Negative	
,103	Test Statistic	
,070[c]	Asymp. Sig. (2-tailed)	
a. Test distribution is Normal.		
b. Calculated from data.		
c. Lilliefors Significance Correction.		

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS

على ضوء نتائج الجدول المسجلة، يلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية اكبر من5 % وعليه فان عبارات الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي

المبحث الثاني: نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها

سيتم تخصيص في هذا المبحث للمعالجة الإحصائية والتي يتم من خلالها تحليل وتفسير نتائج الدراسة، بحيث سنجري على معطيات الاستبيان مجموعة من الاختبارات والتي في الأخير ستعطينا النتائج واختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة

المطلب الأول: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

سنتطرق إلى اختبار وتفسير الفرضية الفرعية الأولى، وذلك على النحو الأتي:

أولا: الفرضية الفرعية الأولى:

توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية**، وبين المتوسط الافتراضي (3).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية**، وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 13 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لممارسة الخبرة القضائية

One-Sample Statistics				
	عدد	متوسط	انحراف المعياري	مستوى خطا المتوسط
ممارسة الخبرة القضائية	68	3,2265	,73121	,08867

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم 14 نتائج اختبار T للعينة البسيطة لممارسة الخبرة القضائية

One-Sample Test						
	المتوسط الافتراضي= 3					
	t	درجات الحرية	مستوى المعنوية	متوسط الفرق	95%مستوى الثقة	
					الاسفل	الاعلى
ممارسة الخبرة القضائية	2,554	67	,013	,22647	,0495	,4035

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا: تفسير النتائج:

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (3.22) بانحراف معياري قدره (,73)، كما بلغت قيمة t=+2.55 عند درجة حرّية (df=67) عند مستوى معنوية (sig) أقل من 0,05. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية**، وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة t الموجبة التي تدل على أن أراء أفراد العينة متمركزة حول الرأي الموافقة، وبناءا عليه فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بـ **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من**

خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية.

المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والثالثة

سنتطرق إلى اختبار وتفسير الفرضية الفرعية الثانية والثالثة، وذلك على النحو الأتي:

أولا: الفرضية الفرعية الثانية:

تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق،** وبين المتوسط الافتراضي (3).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق،** وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 15 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيئة المحاسبية الجزائرية

One-Sample Statistics

	عدد	متوسط	انحراف المعياري	مستوى خطا المتوسط
البيئة المحاسبية الجزائرية	68	3,1086	,93715	,11365

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم 16 نتائج اختبار T للعينة البسيطة للبيئة المحاسبية الجزائرية

One-Sample Test						
	المتوسط الافتراضي= 3					
	t	درجات الحرية	مستوى المعنوية	متوسط الفرق	95%مستوى الثقة	
					الاسفل	الأعلى
البيئة المحاسبية الجزائرية	,956	67	,343	,10860	-,1182	,3354

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا: تفسير النتائج:

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (3.10) بانحراف معياري قدره (,93)، كما بلغت قيمة t=+0.95عند درجة حرّية (df=67) عند مستوى معنوية (sig) أكبر من 0,05. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق**، وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة t الموجبة التي تدل على إن أراء أفراد العينة متمركزة حول الآراء الموافقة، وبناءا عليه فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأنه **تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق.**

ثالثا: الفرضية الفرعية الثالثة:

تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد، وبين المتوسط الافتراضي (3).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد، وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 17 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية

One-Sample Statistics				
	عدد	متوسط	انحراف المعياري	مستوى خطا المتوسط
تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية	68	3,6406	,74886	,09081

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم 18 نتائج اختبار T للعينة البسيطة لتأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية

One-Sample Test						
	المتوسط الافتراضي= 3					
	t	درجات الحرية	مستوى المعنوية	متوسط الفرق	95%مستوى الثقة	
					الاسفل	الاعلى
تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية	7,054	67	,000	,64063	,4594	,8219

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

رابعا: تفسير النتائج:

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (3.64) بانحراف معياري قدره (,74)، كما بلغت قيمة t =+7.05 عند درجة حرّية (df =67) عند مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول انه **تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد،** وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة t الموجبة التي تدل على إن أراء أفراد العينة متمركزة حول الآراء الموافقة، وبناءا عليه فان نتائج الدراسة الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأنه **تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد.**

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الرابعة

سنتطرق إلى اختبار وتفسير الفرضية الرئيسية الأولى والثانية، وذلك على النحو الأتي:

أولا: الفرضية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05).

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه **يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)**، وبين المتوسط الافتراضي (3).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)، وبين المتوسط الافتراضي (3).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

الجدول رقم 19 المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاستبيان

One-Sample Statistics				
	عدد	متوسط	انحراف المعياري	مستوى خطا المتوسط
محاور الاستبيان	68	3,3304	,77379	,09384

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم 20 نتائج اختبار T للعينة البسيطة لمحاور الاستبيان

One-Sample Test						
	المتوسط الافتراضي= 3					
	t	درجات الحرية	مستوى المعنوية	متوسط الفرق	95%مستوى الثقة	
					الاسفل	الاعلى
محاور الاستبيان	3,521	67	,001	,33043	,1431	,5177

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

ثانيا: تفسير النتائج:

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (3.33) بانحراف معياري قدره (,77)، كما بلغت قيمة t =+3.52 عند درجة حرّية (df =67) عند مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05. وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول انه **يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)**، وبين المتوسط الافتراضي (3). وبملاحظة إشارة t الموجبة التي تدل على إن أراء أفراد العينة متمركزة حول الرأي الموافقة، وبناءا عليه فان نتائج الدراسة

الميدانية تقودنا إلى قبول الفرضية الموسومة بأنه **يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05).**

ثالثا: تحليل الانحدار الخطي البسيط

الجدول رقم 21 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

Tests of Between-Subjects Effects

المتغير التابع: ممارسة الخبرة القضائية

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	35,701[a]	33	1,082	302,114	,000
الثابت	502,346	1	502,346	140285,515	,000
البيئة المحاسبية الجزائرية	35,701	33	1,082	302,114	,000

a. R Squared = ,997 (Adjusted R Squared = ,993)

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

خامسا: التفسير

إن نتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يشير إلى وجود دعم واضح لقبول الفرضية ورفض فرضية العدم، وأن هناك علاقة تأثير موجبة وذات دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية على مهنة الخبير القضائي وذلك وفقا لمعامل الارتباط فهو عال حيث قدر **R=0.997** الذي يشير إلى مساهمة البيئة المحاسبية في مهنة الخبير القضائي بنسبة 99.7**%** تقريبا، أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة بمعامل التحديد فقد بلغت **R^2=0.993** كما أشار اختبار **F** إلى المعنوية الكلية للنموذج تحت مستوى معنوية 5**%** وهو ما يعزز هذا التأثير، وأن كافة النتائج السابقة كانت معنوية إحصائيا وفق لمستوى معنوية المعتمد، فكانت قيمة **t** للمتغير المستقل **35.701** بمستوى معنوية 0.005، وقيمة الثابت **502.346** بمستوى معنوية 0.000.

وبهذه النتائج نقبل الفرضية

يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05).

وبالتالي تكون معادلة الانحدار:

Y=502.346+35.701x

وحسب هذه المعادلة فإن أي زيادة في مهنة الخبير القضائي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في البيئة المحاسبية الجزائرية بـ 35.701 وطبعا هذه العلاقة ايجابية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على اتجاهات وأراء أفراد عينة الدراسة بشأن موضوع الدراسة، حيث تناولنا في البداية مجتمع وعينة الدراسة ومنهج الدراسة وأساليب جمع البيانات وكيفية تصميم أداة الاستبيان، ومن ثم استعرضنا نتائج التحليل الإحصائي والتي تضمنت النتائج الوصفية لمفردات العينة ونتائج اختبار معاملي الصدق والثبات لعبارات الاستبيان بالإضافة إلى اختبار فروض الدراسة.

ولقد أسفرت هذه الدراسة الميدانية بعد تحليل معطياتها وإخضاع هذه المعطيات للعديد من الاختبارات الإحصائية إلى جملة من النتائج التي أدت إلى قبول جميع فرضيات الدراسة.

خاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة أحد أهم المواضيع الأكثر جدلا في مجال القضائي، والمتعلق بمدى استخدام المحكمة للخبرة القضائية، واختيار أحد الأدلة المتاحة في معالجة وفك النزاع القائم في فن من الفنون والعلوم، وخدمة الأشخاص خاصة الأطراف المتنازعة أو الجهات القضائية، حيث تمحورت إشكالية الموضوع المعالج في "ما مدى تأثير ممارسات الخبرة القضائية على البيئة المحاسبية الجزائرية؟"، وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، ومن هذا المنطلق بحثنا في الفصل الأول على بناء أرضية للمفاهيم النظرية المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك بتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالخبرة القضائية، أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى مدخل عام على البيئة المحاسبية الجزائرية وقانون 10-01، ونظرا لأن موضوع الدراسة يتناول تأثير متطلبات ممارسة مهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية، فقد خصصنا الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين هاتين المتغيرين وواقعهما في الجزائر بالعرض النظري وجانب تطبيقي، وذلك من خلال تصميم استبيان، وتوجيهه لعينة من المهنيين في مجال الخبرة والمحاسبة في الجزائر(خبراء القضائيين، محافظي الحسابات، وبعض من أسلاك الجهاز القضائي)، وبهدف تدعيم الدراسة التطبيقية فقد تم اختبار مدى مواكبة مهنة الخبير القضائي للبيئة المحاسبية الجزائرية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار T للعينة البسيطة.

اختبار الفرضيات:

بعد دراسة مختلف جوانب الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، تم اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها في البداية وكانت النتائج كما يلي :

- **الفرضية الأولى: "توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية"؛**

أثبتت التحليلات الإحصائية أن أفراد العينة يبدون رأيا واضحا حول توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية، لذلك استخدمنا في اختبار صحة هذه الفرضية نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار T للعينة البسيطة، وقد توصلنا إلى أن هذه الفرضية محققة، حيث **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية؛**

- **الفرضية الثانية: تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق"؛**

توصلت الدراسة الإحصائية إلى أنها محققة، حيث يدرك أفراد عينة الدراسة بأنه تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق، نظرا لأنها ستعتمد عليها في صنع قراراتها في مختلف أنشطتها المتعلقة بالعمليات، وكذا التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق؛

- **الفرضية الثالثة: "تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد"؛**

توصلت الدراسة إلى أن هذه الفرضية محققة، حيث تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد.

- **الفرضية الرابعة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)".**

توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هذه الفرضية محققة، حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05).

نتائج الدراسة:

خرجت هذه الدراسة بجملة من النتائج والتي هي موضحة كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال**

المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية، وبين المتوسط الافتراضي (مرفوضة).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه **توفر البيئة المحاسبية الجزائرية الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة لممارسة مهنة الخبرة القضائية ويتجلى ذلك من خلال المرسوم التنفيذي 95-310 المؤرخ في 10أكتوبر1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته وما تلاه من قوانين متعلقة بالخبرة القضائية**، وبين المتوسط الافتراضي (مقبولة).

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق،** وبين المتوسط الافتراضي (مقبولة).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **تسعى الجزائر لتوفير بيئة محاسبية ملائمة تتواكب مع محيطها الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما قامت به من إصلاحات مثل التحول لتطبيق النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى اصدارها للمعايير الجزائرية للتدقيق،** وبين المتوسط الافتراضي (مرفوضة).

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه **تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد**، وبين المتوسط الافتراضي (مرفوضة).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول أنه **تتعدد المتطلبات العلمية والعملية الواجب توفرها لدى ممارسي مهنة الخبرة القضائية المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية لتشمل في الشروط المهنية والشخصية التي تفرضها الجهات المعنية لقبول الترشح ومنح الاعتماد**، وبين المتوسط الافتراضي (مقبولة).

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)**، وبين المتوسط الافتراضي (مرفوضة).

H_1: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول أنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات ممارسة مهنة الخبرة القضائية المحاسبية عند مستوى الدلالة (sig=0.05)**، وبين المتوسط الافتراضي (مقبولة).

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة، نورد التوصيات التالية :

– إعادة النظر في المفاهيم المتعلقة بالخبرة والخبرة قضائية والخبير، وتحديدها بشكل أدق نظرا لوجود كثير من المفاهيم وخلط جزئي بينهما لدى الكثير من الباحثين؛

– قيام الدراسات الأكاديمية بتوعية ممارسي لمهنة الخبير ومستخدمي البيئة المحاسبية الجزائرية بالآثار السلبية للمحاسبة، وانعكاساتها بتقاريرهم النهائية؛

–إعادة النظر في الكثير من الخبرات القضائية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي، والتي تفتح المجال لممارسة مهنة الخبرة القضائية، والإبقاء على البديل الأفضل، والتقليل من حرية التقدير والحكم الشخصي للخبير القضائي في معالجة بعض القضايا المطروحة أمام الجهات القضائية في البيئة المحاسبية الجزائرية؛

–العمل على تعزيز دور الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية، وزيادة إستقلاليته وحيادته، وذلك بهدف تفعيل دوره في إبداء رأيه في القضية المطلوب منه وفك النزاع، واتخاذ إجراءات ردعية اتجاه ممارسيها، تفاديا لتفشي بعض الظواهر، وتغليبا للمصلحة العامة فوق كل الاعتبارات؛

– نظرا لوجود تأثير إيجابي للخبير القضائي في تقييد ممارسات الخبرة القضائية في البيئة المحاسبية الجزائرية، وبما أن واقع البيئة المحاسبية يعكس ضعف إجراءات الخبرة فيها، لذا يرى الباحث ضرورة

نشر ثقافة الخبرة في البيئة المحاسبية الجزائرية، مع ضرورة الإلتزام الجاد والفعال بها، مما يساهم في فك وحل النزاعات المطروحة أمام القاضي ويصعب حلها إلا بإستعانة بالخبير ؛

– تفعيل دور المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم مهنة الخبير القضائي في الجزائر وتفعيل دورها في تعزيز جودة مهنة الخبير القضائي، والتكيف مع البيئة المحاسبية الجزائرية.

آفـاق الدراسة

على ضوء الدراسة التي تمت في هذا الموضوع وما تم التوصل إليه من نتائج، فإنه يتم إقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الباحثين بغية التعمق أكثر في جوانب هذا الموضوع وتتمثل في التالي:

– ممارسات الخبرة القضائية في البيئة المحاسبية الجزائرية؛

– دور الخبير القضائي في مساعدة وتنوير القضائي بتقريره لفك النزاع المطروح أمام الجهات القضائية وتأثيرها على البيئة المحاسبية الجزائرية؛

– دور الإلتزام بمهنة الخبير القضائي في البيئة المحاسبية الجزائرية؛

– ممارسات مهنة الخبير القضائية في ظل النظام المحاسبي المالي؛

وفي الأخير فإننا لا ندعي كمالا لعملنا ولا ننفي قصورا في جهدنا، وأملنا أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في معالجة هذا الموضوع، وأن تكون مساهمتنا مفيدة وأن تشكل لبنة إضافية في حقل المعرفة العلمية، وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

1. القرآن الكريم
2. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع
3. احمد الرياحي بلقاوي، نظرية المحاسبة، ترجمة رياض العبد الله طلال حجاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
4. أحمد شوقي الشلقاوي، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996
5. أحمد هاللي عبد هللا، النظرية العامة لإلثبات في المواد الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، .1987
6. اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات
8. أيمن بثينة، الخبرة القضائية في المادة الإدارية
9. بلغيث مداني، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر –دراسة تحليلية تقييمية
10. بلول فهيمة، الخبرة القضائية كإجراء أساسي للتحقيق في المنازعة الضريبية، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، ماي 2017
11. بن لاغة محمد, دراسة عوامل البيئة المحاسبية على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية,جامعة محمد خيضر ,بسكرة,2019
12. التجاني بالرقي دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لإستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2005
13. تعريف الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني: المحامي، تاريخ الزيارة: 30 نوفمبر 2022. https://elmouhami.com

14. ثناء قياني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية لإسكندرية، مصر، 2003، ص 159.
15. الجريدة الرسمية العدد 110، الصادرة بتاريخ 31/12/1969
16. الجريدة الرسمية العدد 20 الصادرة في 27 أفريل 1991
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48 السنة 47 السادرة بتاريخ 30 نوفمبر 2011. 2 – عدائي بن بلغين فريد عوينات
18. حسن بوسقيعة، التحقيق القضائي، دار الهومة، الجزائر، 2006
19. حمزة العرابي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013/2012
20. حميداتو صالح، بوقفة علاء، دور معايير المحاسبية الدولية IAS–IFRS في تحسين المعلومات، الجزائر، 2019
21. الخبرة القضائية، الموقع الإلكتروني: المكتبة القانونية العربية، تاريخ الزيارة: 30 نوفمبر 2022. https://www.bibliotdroit.com
22. الخبرة في الإثبات الجزائي دراسة مقارنة، كريم خميس خصباك البديري، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2016
23. جرد نور الدين، تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018–2019
24. الدكتورة ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية,2013
25. راجع فلاح حسن منصور، القرينة القضائية في الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بغداد، سنة 1992.
26. رانيا سلطان محمد عبد الحميد، دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية، مقال منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 46، العدد 1، جانفي 2022

27. رشيد خلوفي، الخبرة القضائية في مادة المنازعات الإدارية، دار هومه، الجزائر، سنة 2007
28. روسيكادا، العدد رقم 03 جامعة سكيكدة الجزائر، 2005، ص: 178. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات
29. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد قال، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006
30. طاهر حسين، دليل الخبير القضائي، دار الهدى للطباعة، عين مليلة، 2014
31. طاهري حسين، دليل أعوان القضاء والمهن الحرة، دار هومة، الجزائر، سنة 2001
32. عباس العبودي، شرح احكام قانون البينات الجديد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ط 1، سنة 2004
33. عبد الرزاق خليل عادل عاشور أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، بحث منشور في محلة أبحاث.
34. عزة عبد العزيز، القواعد القانونية المنظمة للخبرة القضائية في مجال المنازعة الضريبية، مقال منشور في المجلة الشاملة للحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، جوان 2021
35. عقيد محمد خليفة الشيخ، الخبرة القضائية والإثبات الجنائي، الموقع الإلكتروني: وزارة العدل – دولة ليبيا، تاريخ النشر: 12 أبريل 2015، تاريخ الزيارة: 30 نوفمبر 2022. https://aladel.gov.ly
36. علي عوض حسن، الخبرة في المواد المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
37. عمي الحديدي، الخبرة في المسائل المدنية والتجارية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
38. عوادي مصطفى، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014/2013.
39. الغوثي بن ملحة، قواعد وطرق الإثبات ومباشرتها في النظام القانوني الجزائري، الطبعة 1، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، سنة 2001.

40. فتيحة طاهيري، الخبرة القضائية في النزاعات الأسرية–بين الفقه والقانون الجزائري

41. قانون الإجراءات الجزائية

42. قانون الإجراءات الجنائية.

43. قانون الإجراءات المدنية والإدارية

44. كتاب الخبرة في الجزائي

45. كوروغلي مقداد، الخبرة في المجال الإداري، مجلة مجلس الدولة ن العدد 1، صدرت عن مجلس الدولة الجزائري، سنة 2002

46. لحسين بن الشيخ أث ملويا، مبادئ الإثبات في المنازعات الإدارية، دار هومة، الجزائر، سنة 2002، ص232.

47. محمد أمين كويدمي، مجلة دراسات جبائية، المجلد8 ، العدد2 ، الصفحات 2019 83 – 59 – 12 – 31.

48. محمد بودور، مفهوم البيئة وأهم أنواعها في التشريع الجزائري، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد2، السنة2022،

49. محمد سلام، الخبرة القضائية في القانون المغربي، المغرب، 2012

50. مداني بن بلغيه فريد عوينات الإصلاح المحامين في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية مداخلة الملتقي العلمي الدولي حول الإسلام المناسبي في الجزائر. جامعة ورقلة الجزائي يومي 29 و30 نوفمبر 2011

51. مسقم مريم، جبار صلاح الدين، أثر الخبرة المحاسبية على القاضي (بين سلطته التقديرية وحتمية الاخذ بها في المنازعة الضريبية)، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.

52. مولاي ملياني بغدادي، الخبرة في المواد المدنية، منشورات دار حلب، الجزائر، سنة 1992.

53. هواري معراج حديدي أدى إشكالية تطبيق القيمة العادلة أساس القياس والإضاع في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية مداخلة، الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (LAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (154) التحدي جامعة سعد جليد البليدة الجزائر يومي 18 و14 ديسمبر 2011.

54. مداحي عثمان، أهداف القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، سنة 2012، ص48.
55. كمال الدين الداهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، . 28 ص، 2006.
56. عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، بحث منشور في مجلة أبحاث روسيكادا، العدد رقم03 ، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2005، ص178.
57. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 251.

58. بوفاسة سليمان، سعيداني رشيد، إستراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة االلكترونية (مشروع الحكومة االلكترونية الجزائرية)، مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 01، ص12-14.
59. موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، www.interieur.gov.dz .
60. قنيش محمد، زايري بلقاسم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد18، العدد 29، السنة 2022، ص4.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Olugbenga, Aribaba" Application of Forensic Accounting: A Study of Companies in Nigeria", Academic Journal of Interdisciplinary Studies,V.2,N.2(2013)
2. Abdelkader kacher , (Des crimes de l humanité contre la vie) Revue des sciences juridiques et administratives , Université de tlemcen N°1,2003
3. Charles debbasch et jean-claude ricci , Contentieux administratif , 7 édition , éd. Dalloz , paris 1999
4. Elena Barbu, une meilleure connaissance de l'environnement comptable
5. Enccinas demonacorri rafael , Expertise scientifique et déci-sion de précaution , in revue juridique de l environnement , numéro spécial,1999.
6. Mohamed Ouandalous, Instruments Comptables et gestion des sociétés nationale, Mémoire d'étude supérieures, université d'Alger, ISE, 1977

7. Rafael , encinas demonacorri , Expertise scientifique et décision de pré caution , in revue juridique de l environnement , numéro spécial, 1999

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق 01

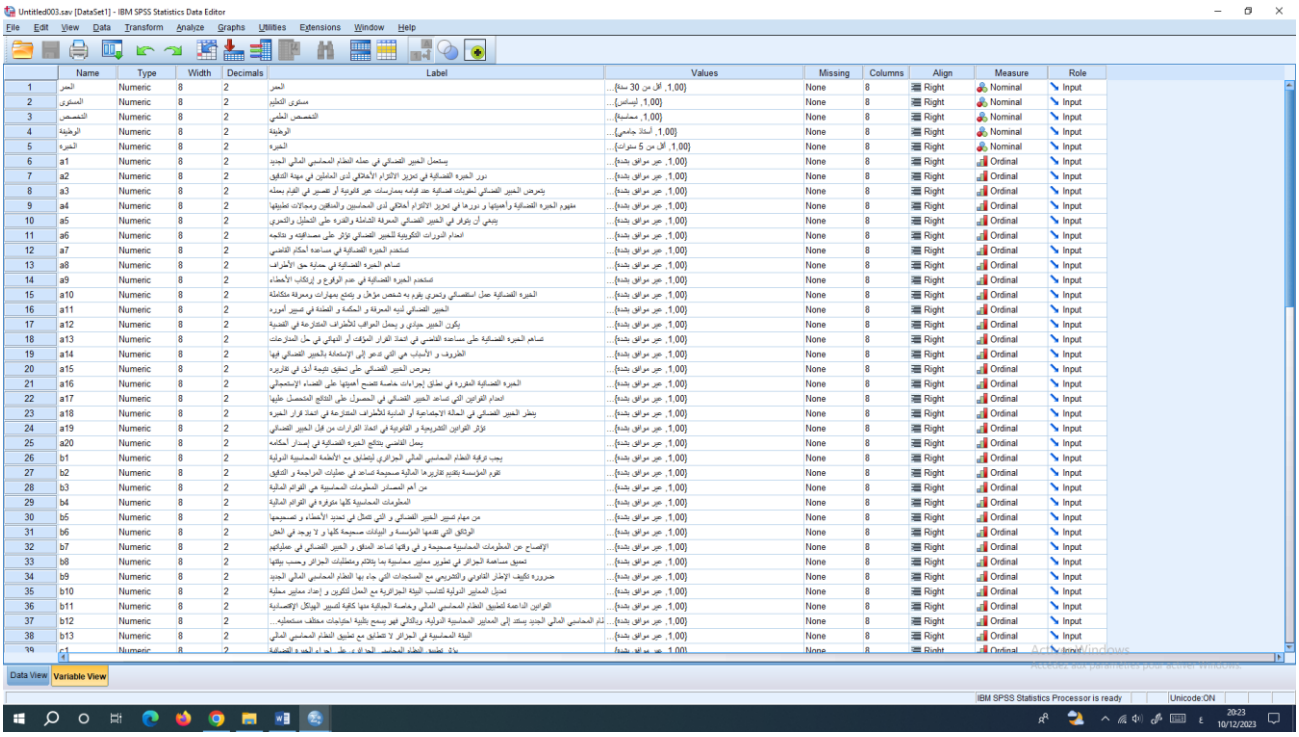

	Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure	Role
1	العمر	Numeric	8	2	العمر	{1,00, أقل من 30 سنة}...	None	8	Right	Nominal	Input
2	المستوى	Numeric	8	2	مستوى التعليم	{1,00, ليسانس}...	None	8	Right	Nominal	Input
3	التخصص	Numeric	8	2	التخصص العلمي	{1,00, محاسبة}...	None	8	Right	Nominal	Input
4	الوظيفة	Numeric	8	2	الوظيفة	{1,00, أستاذ جامعي}...	None	8	Right	Nominal	Input
5	الخبرة	Numeric	8	2	الخبرة	{1,00, أقل من 5 سنوات}...	None	8	Right	Nominal	Input
6	a1	Numeric	8	2	يستعمل الخبير القضائي في عمله النظام المحاسبي المالي الجديد	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
7	a2	Numeric	8	2	دور الخبرة القضائية في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة التدقيق	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
8	a3	Numeric	8	2	يتعرض الخبير القضائي لعقوبات قضائية عند قيامه بممارسات غير قانونية أو تقصير في القيام بعمله	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
9	a4	Numeric	8	2	مفهوم الخبرة القضائية وأهميتها و دورها في تعزيز الالتزام أخلاقي لدى المحاسبين والمدققين ومجالات تطبيقها	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
10	a5	Numeric	8	2	ينبغي أن يتوفر في الخبير القضائي المعرفة الشاملة والقدرة على التحليل والتحري	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
11	a6	Numeric	8	2	احكام الدورات التكوينية للخبير القضائي تؤثر على مصداقيته و نتائجه	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
12	a7	Numeric	8	2	تستخدم الخبرة القضائية في مساعدة أحكام القاضي	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
13	a8	Numeric	8	2	تساهم الخبرة القضائية في حماية حق الأطراف	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
14	a9	Numeric	8	2	تستخدم الخبرة القضائية في عدم الوقوع و إرتكاب الأخطاء	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
15	a10	Numeric	8	2	الخبرة القضائية عمل استقصائي وتحري يقوم به شخص مؤهل و يتمتع بمهارات ومعرفة متكاملة	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
16	a11	Numeric	8	2	الخبير القضائي لديه المعرفة و الحكمة و الفطنة في تسيير أموره	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
17	a12	Numeric	8	2	يكون الخبير حيادي و يحمل المواقف لأطراف المتنازعة في القضية	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
18	a13	Numeric	8	2	تساهم الخبرة القضائية على مساعدة القاضي في اتخاذ القرار الصواب أو النهائي في حل المنازعات	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
19	a14	Numeric	8	2	الظروف و الأسباب هي التي تدعو إلى الإستعانة بالخبير القضائي فيها	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
20	a15	Numeric	8	2	يحرص الخبير القضائي على تحقيق نتيجة أدق في تقاريره	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
21	a16	Numeric	8	2	الخبرة القضائية المقررة في تحقيق إجراءات خاصة تصحح أهميتها على القضاء الإستعجالي	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
22	a17	Numeric	8	2	احترام القوانين التي تساعد الخبير القضائي في الحصول على النتائج المتحصل عليها	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
23	a18	Numeric	8	2	ينظر الخبير القضائي في المهلة الإجتماعية أو المدنية لأطراف المتنازعة في اتخاذ قرار الخبرة	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
24	a19	Numeric	8	2	تؤثر القوانين التشريعية و القانونية في اتخاذ القرارات من قبل الخبير القضائي	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
25	a20	Numeric	8	2	يعمل القاضي بنتائج الخبرة القضائية في إصدار أحكامه	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
26	b1	Numeric	8	2	يجب ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتطابق مع الأنظمة المحاسبية الدولية	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
27	b2	Numeric	8	2	تقوم المؤسسة بتقرير ها المالية صحيحة تساعد في عمليات المراجعة و التدقيق	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
28	b3	Numeric	8	2	من أهم المصادر المعلومات المحاسبية هي القوائم المالية	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
29	b4	Numeric	8	2	المعلومات المحاسبية كلها متوفرة في القوائم المالية	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
30	b5	Numeric	8	2	من مهام تسيير الخبير القضائي و التي تتمثل في تحديد الأخطاء و تصحيحها	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
31	b6	Numeric	8	2	الوثائق التي تقدمها المؤسسة و البيانات صحيحة كلها و لا يوجد في الغش	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
32	b7	Numeric	8	2	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية صحيحة و في وقتها تساعد المدقق و الخبير القضائي في عملياتهم	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
33	b8	Numeric	8	2	تحقيق مساعدة الجزائر في تطوير معايير محاسبية بما يتلائم ومتطلبات الجزائر وحسب بيئتها	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
34	b9	Numeric	8	2	ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
35	b10	Numeric	8	2	تعديل المعايير الدولية لتناسب البيئة الجزائرية مع العمل لتكوين و إعداد معايير محلية	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
36	b11	Numeric	8	2	القوانين الداعمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي وخاصة الجبائية منها كافية لتسيير الهياكل الإقتصادية	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
37	b12	Numeric	8	2	...ظام المحاسبي المالي الجديد يستند إلى المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي فهو يستجيب بالتبعية احتياجات مختلف مستعمليه	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
38	b13	Numeric	8	2	البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتطابق مع تطبيق النظام المحاسبي المالي	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input
39	c1	Numeric	8	2	يتم تطبيق النظام المحاسبي الجديد في ...	{1,00, غير موافق بشدة}...	None	8	Right	Ordinal	Input

الملحق02:

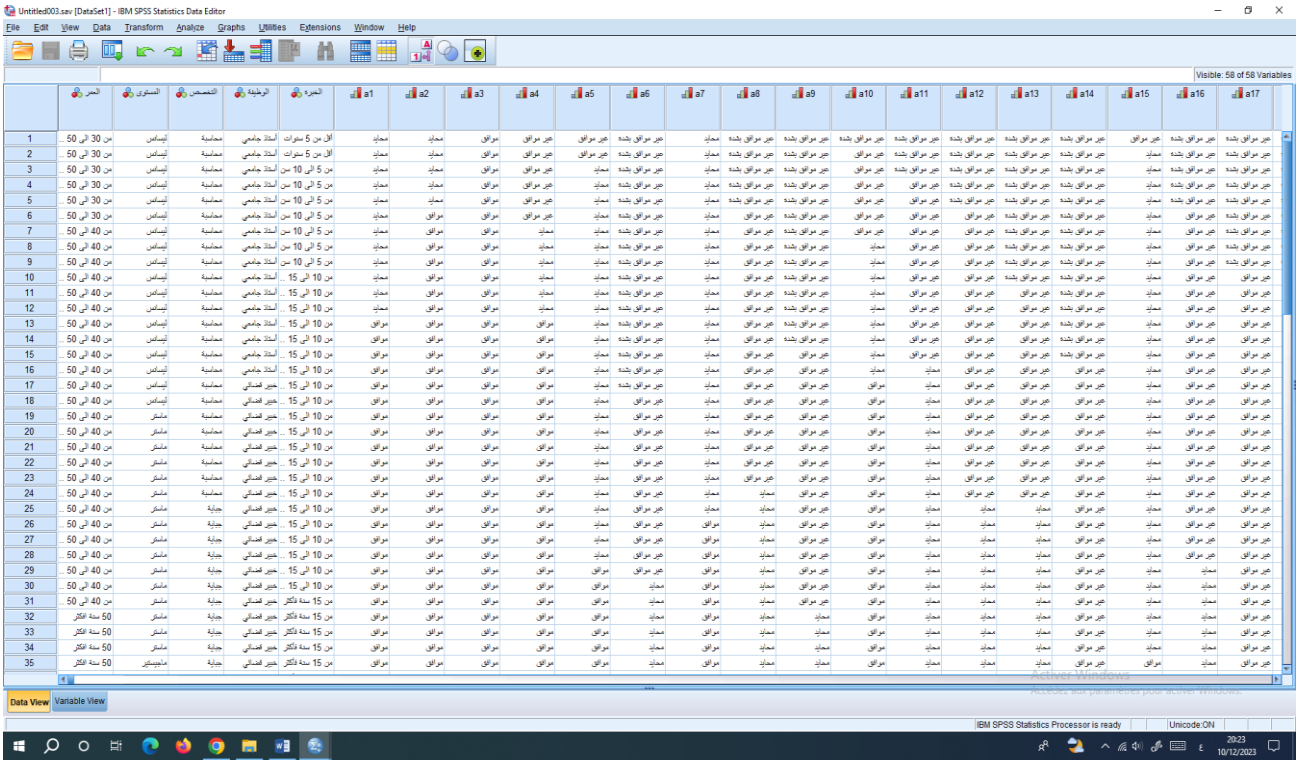

	العمر	المستوى	التخصص	الوظيفة	الخبرة	a1	a2	a3	a4	a5	a6	a7	a8	a9	a10	a11	a12	a13	a14	a15	a16	a17
1	من 30 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	أقل من 5 سنوات	محايد	محايد	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
2	من 30 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	أقل من 5 سنوات	محايد	محايد	موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
3	من 30 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	محايد	موافق	غير موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
4	من 30 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	محايد	موافق	غير موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
5	من 30 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	محايد	موافق	غير موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
6	من 30 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	موافق	موافق	غير موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
7	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
8	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
9	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 5 الى 10 سن ...	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
10	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
11	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
12	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	محايد	محايد	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
13	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
14	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
15	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
16	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	أستاذ جامعي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
17	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
18	من 40 الى 50 ...	ليسانس	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
19	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
20	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
21	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
22	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
23	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
24	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	خبير قضائي	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
25	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
26	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
27	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
28	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	محايد	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
29	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
30	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 10 الى 15 ...	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
31	من 40 الى 50 ...	ماستر	محاسبة	جباية	من 15 سنة فأكثر	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
32	50 سنة فاكثر	ماستر	محاسبة	جباية	من 15 سنة فأكثر	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
33	50 سنة فاكثر	ماستر	محاسبة	جباية	من 15 سنة فأكثر	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
34	50 سنة فاكثر	ماستر	محاسبة	جباية	من 15 سنة فأكثر	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
35	50 سنة فاكثر	ماستر	ماجيستير	جباية	من 15 سنة فأكثر	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة

الملحق03:

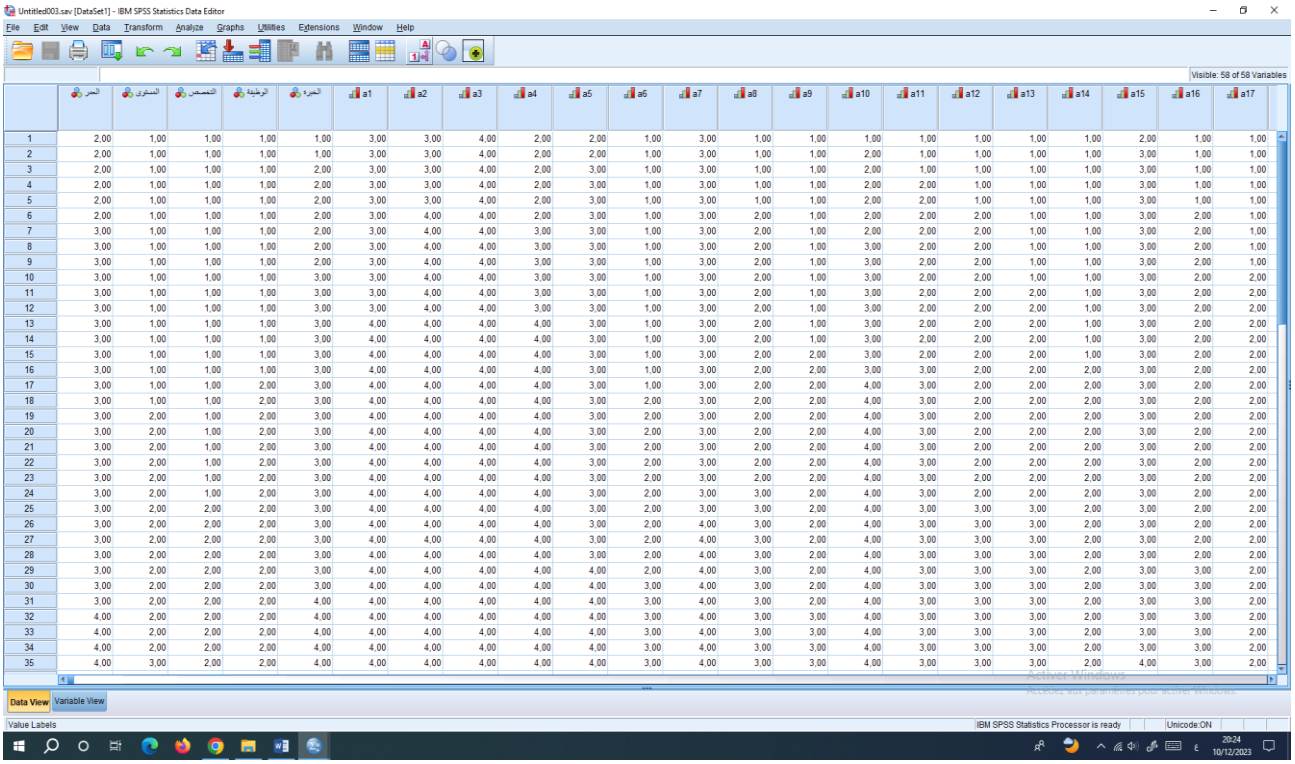

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 30 إلى 50 سنة	6	8,8	8,8	8,8
	من 40 إلى 50 سنة	25	36,8	36,8	45,6
	50سنة افكثر	37	54,4	54,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

مستوى التعليم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	18	26,5	26,5	26,5
	ماستر	16	23,5	23,5	50,0

	ماجيستير	6	8,8	8,8	58,8
	دكتوراه	7	10,3	10,3	69,1
	أخرى	21	30,9	30,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	24	35,3	35,3	35,3
	جباية	18	26,5	26,5	61,8
	تدقيق	13	19,1	19,1	80,9
	أخرى	13	19,1	19,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أستاذ جامعي	16	23,5	23,5	23,5
	خبير قضائي	31	45,6	45,6	69,1
	محاسب معتمد	4	5,9	5,9	75,0
	محافظ الحسابات	5	7,4	7,4	82,4
	أخرى	12	17,6	17,6	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	2	2,9	2,9	2,9
	من 5 إلى 10 سنوات	7	10,3	10,3	13,2
	من 10 إلى 15 سنة	21	30,9	30,9	44,1
	من 15 سنة فأكثر	38	55,9	55,9	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,978	20

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,986	13

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,961	16

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,991	49

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

محاور الاستبيان

	N	68
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,3304
	Std. Deviation	,77379
Most Extreme Differences	Absolute	,103
	Positive	,049
	Negative	-,103
	Test Statistic	,103
	Asymp. Sig. (2-tailed)	,070[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

محاور الاستبيان

	N	68
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,3304
	Std. Deviation	,77379
Most Extreme Differences	Absolute	,103
	Positive	,049

Negative	-,103
Test Statistic	,103
Asymp. Sig. (2-tailed)	,070[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ممارسة الخبرة القضائية	68	3,2265	,73121	,08867

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ممارسة الخبرة القضائية	2,554	67	,013	,22647	,0495	,4035

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البيئة المحاسبية الجزائرية	68	3,1086	,93715	,11365

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
البيئة المحاسبية الجزائرية	,956	67	,343	,10860	-,1182	,3354

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائى على البيئة المحاسبية الجزائرية	68	3,6406	,74886	,09081

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تأثير ممارسة مهنة الخبير القضائي على البيئة المحاسبية الجزائرية	7,054	67	,000	,64063	,4594	,8219

Between-Subjects Factors

		N
البيئة المحاسبية الجزائرية	1,08	1

	1,15	1
	1,38	1
	1,54	2
	1,77	1
	1,85	2
	2,08	3
	2,15	1
	2,23	2
	2,31	2
	2,38	3
	2,54	1
	2,62	2
	2,77	5
	2,85	1
	2,92	1
	3,00	2
	3,15	1
	3,23	2
	3,31	3
	3,38	6
	3,46	3
	3,54	3
	3,62	1
	3,69	1
	3,85	1

	3,92	2
	4,00	2
	4,08	1
	4,23	5
	4,46	1
	4,54	1
	4,77	3
	4,85	1

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: ممارسة الخبرة القضائية

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	35,701[a]	33	1,082	302,114	,000
Intercept	502,346	1	502,346	140285,515	,000
b	35,701	33	1,082	302,114	,000
Error	,122	34	,004		
Total	743,710	68			
Corrected Total	35,822	67			

a. R Squared = ,997 (Adjusted R Squared = ,993)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
محاور الاستبيان	68	3,3304	,77379	,09384

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
محاور الاستبيان	3,521	67	,001	,33043	,1431	,5177